الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة بلحاج بوشعيب – عين تموشنت –

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

شعبة العلوم المالية والمحاسبية

تخصص: مالية المؤسسة

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تحت عنوان:

فعالية التحليل المالي في عملية اتخاذ القرار داخل المؤسسة الاقتصادية

دراسة حالة لشركة توزيع الكهرباء والغاز –عين تموشنت-

من إعداد الطالبتان:

✓ حيرش معطى الله أسماء

✓ بوجعادة جميلة

تحت إشراف الأستاذ:

د. زدزن جمال

أعضاء لجنة المناقشة

د.مخضار سليم	أستاذ محاضر.أ	رئيسا وممتحنا
د. زدون جمال	أستاذ محاضر.أ	مشرفا
د.علي دحمان محمد	أستاذ محاضر.ب	ممتحنا

السنة الجامعية: 2020-2021

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم
"ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا ربنا ولا تحمل
علينا إصراً كما حملته على الذين من قبلنا ربنا ولا
تحملنا ما لا طاقة لنا به وأعف عنا واغفر لنا
وارحمنا أنت مولانا فانصرنا على القوم الكافرين"
البقرة ، آية (286)

إهداء

الحمد لله فالق الأنوار، وجاعل الليل والنهار ثم الصلاة والسلام

على سيدنا محمد المختار صلى الله عليه وسلم

أهدي هذا العمل المتواضع الى أعز إنسانة في الوجود

أمي الحبيبة أطال الله في عمرها

إلى من عمل بكدّ في سبيلي وعلمني معنى الكفاح

واوصلني إلى ما أنا عليه أبي العزيز أطال الله في عمره

وأدعو له بالشفاء العاجل

إلى الأضواء المشعة في حياتي إلى روح جداي الطاهرة

"مقران بلحضري" و "عبد الواحد وديعة"وإلى جدتاي

"عربي خيرة" و "شنافي خيرة" رحمة الله عليهم جميعا وأنار

الله قبورهم

وإلى كل أعمامي وإخواليي وزوجاتهم وإلى عماتي وخلاتي

"مخطارية و ملوكة" وازواجهم...

وإلى من جمعني به القدر ، فعشت معه اجمل الأيام،

وشاركني في لحظات فرحي وحزني "فنتوس مصطفى"

وإلى اعز رفيقتي "خنداف اكرام"

إلى رفقاء الدرب الأصدقاء، في الدراسة تخصص مالية المؤسسة

إلى كل وسعه قلبي ولم تسعه ورقتي

إلى كل هؤلاء وباسمى معاني اهدي هذا العمل.

أسماء

إهداء

الحمد الله العرش العظيم الذي جاد علينا بنور العلم فانعم علينا فأفضل بتوفيقي في انجاز هذا العمل و أزكى الصلاة و السلام على محمد صلى الله عليه و سلم خاتم الأنبياء و الرسل ،

أهدي ثمرة جهدي إلي من تحت أقدامها الجنة...إلى التي حملتني و هنا على وهن ...امي الغالية التي جعلت لي في قلبها مكانة خاصة .

إلى من تحمل المتاعب الدنيا من أجلي و علمني قول الحق و رباني على الصبر و قوة الإيمان ...إلى أبي العزيز

إلى جدتي الغالية أطال الله في عمرها .

إلى الأخوة :سمير ، محمد الإسلام ، حفظهم الله .

إلى زوجي حفظه الله

و الى من تحمل معنا مشقة القيام بهذا العمل و الى من لم يبخل علي بنصيحة توصلني إلى بر الأمان و صبر علي و ساعدني حتى و صلت إلى نهاية المشوار.

جميلة

الشكر و العرفان

نشكر الله عز وجل ونحمده على منحه القوة والإرادة للقيام
بهذا العمل ونسأله التسديد والتثبيت
بأسمى معاني الشكر والتقدير والاحترام نتقدم بجزيل
الشكر إلى الأستاذ المؤطر:
"زدون جمال"
لمجهوداته التي بذلها معنا وتوجيهاته القيمة والتي امدني
بها في سبيل نجاح هذا العمل وإلى كل من قريب أو بعيد
في إتمام هذا العمل.
وإلى كل اللذين غمرونا براحة صدورهم وتابعونا بصدق
ويسروا لنا الطريق في اعداد هذه المذكرة التي نرجوا أن
تكون مرجعا يستفاد منه.

الفهرس

الإهداء

الشكر والتقدير

الفهرس

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

المقدمة.....**أ–هـ**

الفصل الأول: الإطار للتحليل المالي واتخاذ القرار

تمهيد.....01

I. ماهية التحليل المالي.....**02**

1.I. مفهوم التحليل المالي وأهدافه.....**02**

1.1. I. مفهوم التحليل المالي.....02

2.1. I. أهداف التحليل المالي.....03

2.I. وسائل وأدوات التحليل المالي.....**03**

1.2. I. مؤشرات التوازن النقدي.....03

2.2. I. نسب التوازن المالي.....06

3.I. مصادر المعلومات التحليل المالي.....09

1.3.I.الميزانية.....09

2.3.I.جدول حسابات النتائج.....11

3.3.I. جدول تدفقات الخزينة.....12

4.I. خطوات ونتائج التحليل المالي.....**13**

1.4.I. خطوات التحليل المالي.....13

2.4.I.نتائج التحليل المالي.....14

II.مدخل إلى عملية اتخاذ القرار.....**15**

II.1.مفهوم عملية اتخاذ القرار وصنعه..... 15
II.1.1. مفهوم عملية اتخاذ القرار..... 15
II.1.2.تعريف صنع القرار..... 15
II.2. مراحل وأساليب عملية اتخاذ القرار..... 16
II.2.1. مراحل اتخاذ القرار..... 17
II.2.2. أساليب عملية اتخاذ القرار..... 20
II.3. العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار..... 22
II.3.1. عوامل البيئة الخارجية..... 22
II.3.2.عوامل البيئة الداخلية..... 23
II.3.3.عوامل نفسية وشخصية..... 23
III. دور التحليل المالي في اتخاذ القرار..... 25
III.1.دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية..... 25
III.2.دور مؤشرات التوازن المالي في اتخاذ القرار ومراحل تقسيمها..... 26
III.3.دور النسب المالية في اتخاذ القرار وحدود استخدامها..... 27
III.3.1.دور النسب المالية في اتخاذ القرار..... 27
III.3.2.استخدامات النسب 28
خلاصة الفصل..... 30
الفصل الثاني:الدراسات السابقة
تمهيد..... 32
I.الدراسات السابقة متعلقة بالتحليل المالي..... 33
II. الدراسات سابقة متعلقة باتخاذ القرار 40
III.دراسات سابقة متعلقة بالتحليل المالي و اتخاذ القرار..... 45
خلاصة الفصل..... 52
الفصل الثالث: دراسة حالة في شركة توزيع الكهرباء والغاز –سونلغاز– عين تموشنت
تمهيد..... 54

I. عرض العام بشركة توزيع الكهرباء والغاز.....55
I.1. نبذة تاريخية عن شركة توزيع الكهرباء والغاز.....55
I.2. تقديم شركة توزيع الكهرباء و الغاز للغرب لولاية عين تموشنت.....55
I.3. التنظيم العام لمديرية توزيع الكهرباء والغاز لعين تموشنت.....56
I .1.3.الهيكل التنظيمي لشركة توزيع الكهرباء والغاز.....57
I .2.3.الهيكل التنظيمي الخاص بمصلحة المحاسبة والمالية.....60
II. عرض وتحليل الميزانية المالية الخاصة بالمؤسسة.....62
II.1. عرض الميزانية المالية.....62
II.2. تحليل الميزانية المالية المختصرة.....68
II.3. دراسة وتحليل التوازنات المالية والنسب المالية.....70
II.1.3.دراسة وتحليل التوازنات المالية.....70
II.2.3.دراسة والتحليل بالنسب المالية.....73
III. عرض وتحليل جدول حسابات النتائج.....75
III.1.تحليل رقم الأعمال.....79
III.2.تحليل القيمة المضافة للاستغلال.....79
III.3.تحليل فائض الإجمالي للاستغلال.....79
III.4.تحليل نتيجة الاستغلال.....80
III.5.تحليل النتيجة الصافية للسنة المالية.....80
خلاصة الدراسة التطبيقية.....81
خاتمة.....83
قائمة المصادر المراجع.....86
الملاحق.....92
الملخص.

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	صفحة
الجدول رقم(01-01)	نسب التمويل و الاستقلالية المالية	06
الجدول رقم(01-02)	نسب السيولة	07
الجدول رقم(01-03)	نسب النشاط	08
الجدول رقم(01-04)	نسب المردودية	08
الجدول رقم(03-05)	الميزانية الأصول 2017	62
الجدول رقم(03-06)	الميزانية الخصوم 2017	63
الجدول رقم(03-07)	الميزانية الأصول 2018	64
الجدول رقم(03-08)	الميزانية الخصوم 2018	65
الجدول رقم(03-09)	الميزانية الأصول 2019	66
الجدول رقم(03-10)	الميزانية الخصوم 2019	67
الجدول رقم(03-11)	الميزانية المالية المختصرة جانب الأصول	68
الجدول رقم(03-12)	الميزانية المالية المختصرة جانب الخصوم	69
الجدول رقم(03-13)	حساب رأسمال العامل الدائم	70
الجدول رقم(03-14)	حساب رأسمال العامل الخاص	71
الجدول رقم(03-15)	حساب رأسمال العامل الأجنبي	71
الجدول رقم(03-16)	حساب رأسمال العامل الإجمالي	72

الجدول رقم(03-17)	حساب احتياجات رأسمال العامل	72
الجدول رقم(03-18)	حساب الخزينة	73
الجدول رقم(03-19)	حساب النسب التمويل	73
الجدول رقم(03-20)	حساب النسب السيولة	74
الجدول رقم(03-21)	حساب النسب النشاط	74
الجدول رقم(03-22)	حساب النسب المردودية	75
الجدول رقم(03-23)	جدول حساب النتائج 2017	75
الجدول رقم(03-24)	جدول حساب النتائج 2018	76
الجدول رقم(03-25)	جدول حساب النتائج 2019	78
الجدول رقم(03-26)	رقم أعمال	79
الجدول رقم(03-27)	القيمة المضافة	79
الجدول رقم(03-28)	فائض الإجمالي للاستغلال	79
الجدول رقم(03-29)	نتيجة الاستغلال	80
الجدول رقم(03-30)	النتيجة الصافية للسنة المالية	80

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	صفحة
شكل رقم(01-01)	مراحل و أساليب عملية اتخاذ القرار	17
شكل رقم(01-02)	مؤشرات التوازن المالي في اتخاذ القرارات	27
شكل رقم(03-03)	الهيكل التنظيمي لشركة الكهرباء و الغاز لعين تموشنت	57
شكل رقم (03-04)	الهيكل قسم المحاسبة و المالية	60

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	صفحة
الملحق رقم(01-01)	الميزانية المالية	93
الملحق رقم(01-02)	جدول حسابات النتائج	94
الملحق رقم(01-03)	جدول تدفقات الخزينة حسب طبيعة مباشرة	95
الملحق رقم(01-04)	جدول تدفقات الخزينة حسب طبيعة غير مباشرة	96

المقدمة

المقدمة:

تعتبر المؤسسة في الوقت المعاصر، أهم وحدة أساسية لإنشاء و تكوين أي اقتصاد، بحيث نجدها تتأثر و تؤثر بالمحيط الذي تستقربه، و لا يمكنها العيش بمعزل عن التغيرات و التطورات الحاصلة في المحيط، سواء كانت هذه التغيرات مباشرة أو غير مباشرة في تأثيرها على حياة و نمو المؤسسة، و لهذا فان للتغيرات مساهمة كبيرة في بروز مفاهيم اقتصادية بالنسبة للجانب التسيير، مما يفرض على مسيري المؤسسات بالتأقلم معها وأخذها بعين الاعتبار للتحديد وضع المؤسسة ضمن محيطها وبين منافسيها استنادا إلى أساليب علمية مستخدمة في عمليات اتخاذ القرارات وهذه القرارات تختلف حسب حجم ونشاطات المؤسسة ووظائفها، ولكننا نجد من أهمها القرارات التي تتعلق بالوظيفة المالية.

لهذا يوجد ما يسمى بالتحليل المالي، الذي يساعد على تشخيص وضعية المؤسسات من خلال تحليل القوائم المالية وأهمها الميزانية، كما انه ذو أهمية كبيرة داخل المؤسسة، ويعتبر ضرورة قصوى للتخطيط المالي السليم، و زادت أهميته في ظل تعقد و توسع الأنشطة ، حيث أصبح يلزم على المدير المالي التعرف على المركز المالي للمؤسسة قبل التفكير في وضع الخطط المستقبلية، و نتيجة للتطورات الاقتصادية لم تعد النتائج التي تظهرها القوائم المالية الختامية للمؤسسات قادرة على تقديم صورة متكاملة عن النشاط دون تعزيزها بأداة أو أكثر من أدوات التحليل المالي ، بالإضافة إلى التعقيد الذي يصاحب عملية اتخاذ القرارات في عالم تزايدت فيه المنافسة و حالة عدم التأكد ولذلك فان القرارات الإدارية في مجال التشغيل أو الاستثمار أو التمويل لم تعد سهلة على متخذ القرار بالقيامها اعتمادا على الخبرة الذاتية، فالقرار يجب أن يكون مقصودا و ليس عفويا، لهذا فان اتخاذ القرارات ليس بالمهمة السهلة خاصة و أن النجاح و التقدم لا يكون وليد حظ أو الصدفة ، و هذا يعني عدم اتخاذ القرار مالي إلا بعد إجراء دراسة معمقة و تحليل القوائم المالية الختامية حتى يتسنى للمدير المالي اكتشاف نقاط القوة و الاستغلال الأحسن، لاتخاذ الإجراءات اللازمة، مما يمكن إعطاء جودة عالية في القرارات المالية التي تؤدي المؤسسة إلى التسيير الجيد.

إشكالية البحث:

ما مدى فعالية التحليل المالي في عملية اتخاذ القرارات داخل مؤسسة سونلغاز؟

للإجابة على إشكالية الدراسة تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

1) ما هي أهداف التحليل المالي وما مدى فعاليته في سياسة المؤسسة؟
2) ما هي أدوات التحليل المالي؟
3) ما هي عملية اتخاذ القرار؟ وما هي مراحله؟
4) كيف يتم الاعتماد على أدوات التحليل المالي في عملية اتخاذ القرارات؟

فرضيات البحث:

وللإجابة على الإشكالية و الأسئلة المطروحة، ارتأينا أن نضع الفرضيات التي ستساعد في إزالة بعض الغموض، تتمثل فيما يلي:

- رأس المال العامل الدائم واحتياجاته والخزينة توضح أن مؤسسة سونلغاز لها وضعية مالية جيدة.
- للنسب المالية (نسب التمويل والاستقلالية، نسب السيولة، نسب النشاط، نسب المردودية) تأثير ايجابي على تحليل الوضعية المالية المؤسسة سونلغاز.
- تستخدم المؤسسات الاقتصادية سونلغاز المؤشرات المالية لاتخاذ القرارات المالية.

أهمية البحث:

إن الأهمية التي تكتسبها هذه الدراسة :

- أهمية التحليل المالي للميزانية و جدول حساب النتائج في اتخاذ القرارات المالية و ذلك من خلال النتائج التي تظهر بعد تطبيق مؤشرات المالية المتعلقة بالتحليل المالي.
- كيفية استعمال متخذي القرارات النتائج الصادرة من التحليل المالي لإعطاء دقة في القرارات المالية المتخذة.
- اتخاذ قرارات مالية جيدة.

أهداف البحث:

- الاحتكاك المباشر بالميدان العملي للمؤسسة.
- التعريف على كفاءة التحليل المالي ومدى فعاليته في تشخيص المشكلة في الميدان.
- محاولة التعرف على الأسلوب المنتهج في اتخاذ القرارات من طرف المؤسسة للمحافظة على توازنها المالي.
- الكشف عن العيوب والنقائص الموجودة في القرارات المتخذة.

مبررات اختيار البحث:

مبررات ذاتية:

- محاولة إبراز هذا الموضوع والتعريف به على مستوى المؤسسات الاقتصادية.
- الرغبة في دراسة هذا الموضوع نظرا للأهمية التي يحظى بها.

مبررات موضوعية:

- معرفة كيفية التحليل المالي في دراسة وإظهار وضعية المؤسسة من خلال المؤشرات المالية.
- كيفية اتخاذ القرارات المالية انطلاقا من تحليل عناصر القوائم المالية.
- الصلة المباشرة بين هذا الموضوع و التخصص العلمي الذي ندرسه.

منهج البحث:

لقد اعتمدنا في دراستنا لهذا الموضوع على المزج بين المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، حيث تم تقسيم الدراسة إلى الجانب النظري حيث اعتمادنا على المنهج الوصفي في عرض وتحليل جميع المعلومات وهذا بالتطرق إلى مختلف المفاهيم التحليل المالي وكيفية استخدام أدواته في عملية اتخاذ القرارات، وأما الجانب التطبيقي اعتمدنا على المنهج التحليلي لاستخلاص النتائج من خلال زيارة الميدانية بمؤسسة شركة لتوزيع الكهرباء والغاز لولاية عين تموشنت محل الدراسة و كذا تحليل لميزانيتها وجدول حسابات النتائج لثلاث سنوات والمقارنة بين النتائج.

صعوبات البحث:

- تأخر برنامج الدراسة وخاصة الامتحانات حيث تزامنت مع بحث.
- عدم الحصول على الوثائق و القدر المرغوب فيه من المعلومات من المؤسسة محل الدراسة لأنها ذات طابع السري.

هيكل البحث:

وللإجابة على الإشكالية المطروحة قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأول: حيث تناولنا في هذا الفصل أدبيات النظرية حول الدراسة، من خلال تقسيمه إلى ثلاثة مباحث متضمنة ماهية التحليل المالي كمبحث أول، فقدمنا فيه مفهوم التحليل المالي، وسائل وأدواته، مصادر المعلومات، خطوات ونتائج التحليل المالي، والمبحث الثاني تحت عنوان مدخل إلى عملية اتخاذ القرار حيث شمل هذا المبحث مفهوم عملية اتخاذ القرار، مراحل وأساليبه، وعوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار، وأخيرا المبحث الثالث الذي كان حول دور التحليل المالي في عملية اتخاذ القرار حيث شمل دور التحليل المالي و المؤشرات التوازن و النسب المالية في اتخاذ القرارات وحدود استخدامها اما

الفصل الثاني: تناولنا في هذا الفصل دراسات السابقة حيث شمل دراسات سابقة عن التحليل المالي في مبحث الأول، أما المبحث الثاني دراسات سابقة عن اتخاذ القرارات، وفي الأخير المبحث الثالث أيضا عن الدراسات السابقة تجمع بين التحليل المالي و اتخاذ القرارات.

الفصل الثالث: خصصنا هذا الفصل لدراسة ميدانية على مستوى شركة توزيع الكهرباء والغاز لولاية عين تموشنت حث تطرقنا إلى تقديم العام لل مؤسسة في المبحث الأول، أما المبحث الثاني قمنا بعرض وتحليل الميزانية وجدول حسابات النتائج المقدمة من طرف المؤسسة.

الفصل الأول: الإطار النظري عن التحليل المالي واتخاذ القرار

تمهيد:

يعتبر التحليل المالي أحد الموضوعات البالغة الأهمية في حقل الإدارة المالية، المحاسبية، الاقتصادية، ويمكن تحقيق الأهداف المؤسسة من خلال الدور الذي يلعبه في تشخيص النقاط القوة وتحديد ايجابياتها وكذلك نقاط ضعف وتحديد مسبباتها وإيجاد الحلول لها واكتشاف الفرص والتهديدات التي تواجه المؤسسة واتخاذ الإجراءات اللازمة.

إن مصير ومستقبل المؤسسة يتوقف على كيفية اتخاذ القرارات، وفرض على متخذ القرارات أن لا يغامر بمستقبل المؤسسة، ويزود الإدارة المالية بالمعلومات الضرورية والدقيقة التي تساعد المدراء في اتخاذ القرار الأنسب وذلك بغرض تحقيق الأهداف المسطرة في ظل الإمكانيات والطاقات المتاحة وفي هذا السياق لذا سنتطرق في هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

- في المبحث الأول: سوف نتعرف على ماهية التحليل المالي وكذلك وسائله وأدواته وأيضا مصادر المعلومات التحليل المالي بالإضافة إلى خطوات ونتائج التحليل المالي.
- أما في المبحث الثاني:سوف نتعرف على اتخاذ القرار و صنع القرار و وكذلك مراحله وأساليبه والعوامل المؤثرة فيه.
- أما بالنسبة للمبحث الثالث: سوف نتعرض إلى دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية و دور المؤشرات التوازن المالي و النسب المالية في اتخاذ القرارات.

I. ماهية التحليل المالي.

يعد التحليل المالي من أهم الأدوات استعمالا داخل المؤسسة من خلال تزويد الإدارة المالية بالمعلومات والبيانات الخاصة بالقوائم المالية مما يجعل التحليل المالي ضروريا في المؤسسة، وهذا ما سنتطرق إليه في المطالب التالية:

I.1. مفهوم التحليل المالي وأهدافه.

ينقسم هذا المطلب إلى جزأين الأول مفهوم التحليل المالي أما الثاني إلى أهدافه.

I .1.1. مفهوم التحليل المالي:

وللتحليل المالي عدة مفاهيم نذكر منها ما يلي:

حسب محمد الزغبي يعرف التحليل المالي **"بأنه مجموعة العمليات التي تعني بدراسة وفهم البيانات والمعلومات المالية المتاحة في القوائم المالية المنشأة وتحليلها وتفسيرها، حتى يمكن الاستفادة منها في حكم على مركز المنشأ المالي وتكوين المعلومات التي تساعد على أخذ القرارات وتساعد أيضا في تقييم المؤسسة[1]".**

حسب وليد ناجي الحيالي " **التحليل المالي عبارة عن معالجة منظمة للبيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرار وتقييم أداء المؤسسات في الماضي والحاضر، وتوقع ما سيكون عليه في المستقبل[2]".**

أما حسب إبراهيم خلدون الشيفات " **يعتبر التحليل المالي خطوة تمهيدية ضرورية للتخطيط المالي إذ من الضروري التعرف على المركز للمؤسسة قبل التفكير في الوضع الخطط المستقبلية، التحليل المالي على البيانات التاريخية التي تظهر في الميزانية العمومية وقائمة الدخل، يعتبر أداة للكشف عن مواطن ونقاط الضعف في المركز المالي وفي سياسات مختلفة التي تؤثر على الربح[3]".**

أما حسب حمزة محمود الزبيري يقصد بالتحليل المالي **"عملية تحويل الكم الهائل من البيانات والأرقام المالية التاريخية المدونة في القوائم المالية، أي كم أقل من المعلومات وأكثر فائدة لعملية اتخاذ القرارات[4]".**

ومن التعريفات السابقة يمكن استنتاج:

أن التحليل المالي هو عملية تقييم الوضع المالي للمؤسسة، ومعالجة منظمة للبيانات المتاحة في تاريخ معين من حيث التوازن المالي والمرودية المالية، بهدف تقييم أداء المؤسسة في الماضي والحاضر، وتحويل البيانات الواردة بالقوائم المالية والمحاسبة إلى معلومات تنفيذ في اتخاذ القرارات والتنبؤ ما سيكون عليه في المستقبل.

---

[1]- هيثم محمد الزغبي، **الإدارة والتحليل المالي**، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2001، ص 151.

[2]- وليد ناجي الحيالي، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي**، دار وائل للنشر، عمان، 2009، ص 21.

[3]- إبراهيم خلدون الشيفات، **الإدارة والتحليل المالي**، دار وائل للنشر، الأردن، 2000، ص 93.

[4]- حمزة محمود الزبيري، **التحليل المالي وتقييم الأداء والتنبؤ بالفشل**، دار النشر الوراق، عمان، 2000، ص 151.

I .2.1. أهداف التحليل المالي:

يهدف التحليل المالي بشكل عام إلى تقييم أداء المؤسسة من زوايا متعددة، وبكيفية تحقيق أهداف مستخدمي المعلومات ممن لهم مصالح مالية في المؤسسة، ذلك بقصد تحديد موطن القوة والضعف، ومن ثم الاستفادة من المعلومات التي يوفرها التحليل المالي لهم في ترشيد قراراتهم المالية ذات العلاقة بالمؤسسة[1].

ويمكن بشكل عام حصر أهداف التحليل المالي فيما يلي[2]:

- الحكم على أداء كفاءة الإدارة .
- التعرف على حقيقة الوضع المالي للمؤسسة.
- تقييم الخطط والبرامج التشغيلية المطبقة.
- بيان قدرة المؤسسة على الاقتراض.
- المساعدة في اتخاذ القرارات الخاصة بالرقابة والتقييم.

وهناك بعض الأهداف اكتسبها التحلي المالي في وقتنا الحالي كالتالي[3]:

- معرفة المركز المالي للمؤسسة.
- معرفة مركز قطاعات الذي ينتمي إليه.
- مقارنة الوضعية العامة للمؤسسة مع المؤسسات من نفس القطاع.
- توجيه أصحاب الأموال والراغبين في الاستثمار في مختلف المجالات والعائد المتوقع لكل مجال.
- اقتراح سياسات مالية لتغيير الوضعية المالية والاستقلالية للمؤسسة.
- المساعدة في اتخاذ القرارات المالية بأقل تكلفة وأعلى عائد.

I.2. وسائل وأدوات التحليل المالي.

تتاح أمام المحلل المالي العديد من الأدوات التي تستخدم لتقييم الأداء وترشيد القرارات وتقييم المركز المالي والنقدي.

I .1.2. مؤشرات التوازن النقدي:

وهناك عدة مؤشرات يستند عليها المسير المالي لإبراز مدى توازن المؤسسة.

---

[1]- جميل أحمد توفيق، **الإدارة المالية**، دار النهضة العربية، بيروت، 1980، ص 79.

[2]- محمد أحمد الكايد، **الإدارة المالية الدولية والعالمية**، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، الأردن عمان، ط 1، 2010، ص 161.

[3]- هيثم محمد الزغبي، نفس المرجع سابق ذكر، ص 167.

I.1.1.2. رأس المال العامل الصافي:

وهو من أهم مؤشرات التوازن المالي ويسمى أيضا هامش الأمان، ويعرف بأنه فائض الأموال الدائمة على الأصول الثابتة بمعنى حصة من الأموال الدائمة التي يمكن توجيهها لتمويل الأصول المتداولة[1].

ويمكن حسابها من الجهتين للميزانية هما:

من أعلى الميزانية (في الأجل الطويل).

رأس المال العامل الصافي= أموال دائمة – أصول غير جارية.

من أسفل الميزانية (في الأجل القصير).

رأس المال العامل الصافي=أصول متداولة – ديون قصيرة الأجل.

توجد عدة أنواع لرأس المال العامل صافي، حيث حسب مليكة زغيب و ميلود بوشنقير توجد أربعة أنواع[2]:

1) رأس المال العامل الإجمالي : يقصد به مجموع عناصر الأصول المتعلقة بالنشاط الاستغلالي، يحسب بطريقتين:

رأس المال العامل الإجمالي= مجموع الأصول المتداولة
رأس المال العامل الإجمالي= مجموع الميزانية – أصول الثابتة

والهدف من الدراسة هو البحث عن قيمة المبالغ التي مولت بها المؤسسة أصولها المتداولة.

2) رأس المال العمل الصافي (الدائم): وهو الفرق بين الأصول المتداولة والديون قصيرة الأجل وغالبا ما يكون رقما موجبا ويعتبر مقياسا للسيولة، ويحسب كما يلي:

رأس المال العامل الصافي= مجموع الأصول الدائمة – الأصول الثابتة

3) رأس المال الخاص : هو المقدار المتبقي من الأموال الخاصة بعد تمويل الأصول الثابتة ، ويحسب بإحدى العلاقات:

رأس المال الخاص= الأموال الخاصة – الأصول الثابتة
رأس المال الخاص= الأصول المتداولة – مجموع الديون

وهو من أجل معرفة مدى استقلالية المؤسسة اتجاه الغير ومدى تمكنها من التمويل استثمارها من أموالها الذاتية.

[1] -Tierre conson , **la gestion financier de l'entreprise**, 5 eme édition paris, 1977, p 65 .

[2] -مليكة زغيب وميلود بوشنقير، **التسيير المالي**، ديوان المطبوعة الجامعية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 49.

4) رأس المال العامل الأجنبي: وهو مجموع المواد الأجنبية في المؤسسة والتي تعتبر كمورد ضروري لتنشيط عملية الاستغلال، ويحسب بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الأجنبي= ديون طويلة الأجل + ديون قصيرة الأجل
رأس المال العامل الأجنبي= رأس المال العامل الإجمالي–رأس المال العامل الخاص

وهو تحديد مدى الالتزام المؤسسة اتجاه الغير اظهر نسبة المبالغ الخارجية التي مولت أصولها هذا بدوره يحدد لنا ارتباط مؤسسة بالغير(الأجانب).

I.2.1.2. احتياجات رأس المال العامل:

احتياجات رأس المال العامل هو الفرق بين احتياجات الدورية المهمة والموارد الدورية في المؤسسة أثناء دورة نشاطها، عليها أن تغطي مخزوناتها ومدينوها بالديون قصيرة الأجل، أي هو الحجم من الأموال الدائمة الواجب توفيره لتمويل الموجودات المتداولة والذي يضمن تحقيق التوازن المالي الضروري للمؤسسة، فإذا كان هناك فرق موجب بين طرفين فهو يعبر عن حاجة المؤسسة إلى موارد أخرى تزيد مدتها عن دورة الواحدة، وتتغير احتياجات رأس المال العامل من سنة إلى أخرى تماشيا مع تغير نشاط المؤسسة[1]. ويحسب بالعلاقة التالية:

احتياجات رأس المال العامل=(مجموع الأصول المتداولة–القيم الجاهزة)–(ديون قصيرة الأجل– السلفيات المصرفية أو تسبيقات البنكية)

I.3.1.2. الخزينة:

وهي الأموال الجاهزة أو الأموال تحت التصرف، وهي كل الأموال التي تمتلكها المؤسسة والموجودة في صندوقها الخاص أو المصرف أو المركز الصكوك البريدية، والتي تستطيع أن تتكون الخزينة من استخدامها فورا بخلاف الأموال التي تحصل عليها من آجال قصيرة أو متوسطة[2].

وتأخذ الخزينة وضعيتين هما:

الخزينة = رأس المال العامل – احتياجات رأس المال العامل
الخزينة = القيم الجاهزة – تسبيقات البنكية

[1]- الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، 2001، ص 148.

[2]- نفس المرجع السابق، ص 148.

I .2.2. نسب التوازن المالي:

تعتبر النسب المالية من الأدوات المفيدة في التحليل المالي وذلك لأنها تسمح بإعطاء تفسير لنتائج السياسات المتخذة من طرف المؤسسة، وتعتبر كذلك أهم وسيلة للتحليل في الدراسة المركز المالي والحكم على النتائج، حيث أن النسبة هي العلاقة بين قيمتين ذات معنى على الهيكل المالي أو الاستغلال، وتأخذ هذه القيم من الجدول تحليل الاستغلال أو من الميزانية أو كلاهما.

وبالرغم من تنوع وتعدد مداخل التحليل المالي إلا أنه من الممكن تصنيف النسب المالية إلى أربعة أنواع رئيسة هي[1]:

- ✓ نسب التمويل والاستقلالية المالية.
- ✓ نسب السيولة.
- ✓ نسب النشاط.
- ✓ نسب المردودية.

I.1.2.2. نسب التمويل و الاستقلالية المالية:

تمكننا هذه النسب من دراسة وتحليل النسب التمويلية أي اكتشاف مدى مساهمة كل مصدر تمويلي في تمويل الأصول بصفة عامة والأصول الثابتة بصفة خاصة، نلخص النسب في الجدول التالي:

الجدول رقم(01-01): ملخص نسب التمويل والاستقلالية المالية:

النسب	نسبة التمويل الدائم	نسبة التمويل الخاص	نسبة التمويل الخارجي	نسبة الاستقلالية المالية
الصيغة الرياضية	الأموال دائمة / الأصول الثابتة	الأموال الخاصة / الأصول الثابتة	مجموع الديون / مجموع الأصول	الأموال الخاصة / مجموع الديون
التفسير	تشير هذه النسبة إلى مستوى تغطية الأصول الثابتة بالأموال الدائمة وتمثل هامش أمان إذا كان أكبر من	وتعني مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بأموالها الخاصة أي قدرة أموال المساهمة على تغطية أصولها	وتسمى أيضا نسبة القدرة على الوفاء، تبين هذه النسبة مستوى تغطية موجودات المؤسسة بأموال خارجية.	تشير هذه النسبة إلى وزن الديون داخل الهيكل المالي للمؤسسة ويجب أن يكون أكبر أو يساوي 1 مما يعني أن الأموال

[1]- مبارك لسلوس، **التسيير المالي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 2012، ص 43،

	1.	الثابتة.		الخاصة أكبر من الديون مما يجعل المؤسسة مستقلة في اتخاذ قراراتها.

المصدر:من إعداد الطالبتين باعتماد على مرجع مبارك لسلوس، نفس المرجع السابق،ص ص 44 45.

I.2.2.2.نسب السيولة:

تستخدم للحكم عادى مدى قدرة المؤسسة في مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل وبالتالي فهي تقيس وضعية المؤسسة من حيث توازنها المالي قصيرة الأجل أي أنها تهدف إلى تحليل وتقييم مركز رأس المال العامل [1].

وتقاس نسب السيولة المؤسسة من خلال هذه النسب:

الجدول رقم(01-02): ملخص نسب السيولة.

النسب	نسبة السيولة العامة	نسبة السيولة المختصرة	نسبة السيولة الجاهزة
الصيغة الرياضية	الأصول المتداولة / الديون قصيرة الأجل	(القيم الجاهزة+القيم الغير الجاهزة) / ديون قصيرة الأجل	القيم الجاهزة / ديون قصيرة الأجل
التفسير	توضح هذه النسبة درجة تغطية الأموال المتداولة للديون قصيرة الأجل كلما كانت هذه النسبة أكبر من 1 كانت المؤسسة في حالة جيدة.	تبين هذه النسبة مدى تغطية كل الديون قصيرة الأجل بواسطة الحقوق الخاصة في لمؤسسة، فالقيم الجاهزة وغير الجاهزة هي أسرع استجابة لتسديد الديون المستحقة من المخزونات وأفضل تكون محصورة بين 0.3 و0.5.	توضح هذه النسبة مقدار النقدية لدى المؤسسة لمواجهة التزاماتها وأفضل تكون محصورة بين 0.2 و0.3 وخروجها عن هذا المجال يعتبر تجميد الأموال.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مرجع زغيب مليكة و بوشنقير ميلود، نفس المرجع السابق، ص38.

[1]- مليكة زغيب و ميلود بوشنقير، نفس المرجع سابق الذكر، ص 37.

I.2.2.2.نسب النشاط:

تقيس مدى فعالية استخدام الموارد الداخلية للمؤسسة حيث تأخذ بعين الاعتبار حجم نشاط المؤسسة تعتبر تكملة للنسب الهيكلية[1]، نوضح نسب النشاط في الجدول التالي:

الجدول رقم(01-03): ملخص نسب النشاط.

النسب	معدل دوران رأس المال	معدل دوران الأموال الخاصة	معدل دوران المخزون
الصيغة الرياضية	صافي المبيعات / الموجودات	صافي المبيعات / الأموال الخاصة	مبيعات البضائع / متوسط المخزون
التفسير	تظهر هذه النسبة مساهمة كل دينار من الأموال المستثمر في المبيعات ولكن ارتفاع معدل دوران أس المال المستثمر (الموجودات) لا يعني بالضرورة زيادة أرباح المؤسسة.	تظهر هذه النسبة إمكانية الدينار من الأموال الخاصة على تحقيق مبيعات المؤسسة وارتفاع هذه النسبة مؤشر على كفاءة الاستثمار.	تظهر هذه النسبة سرعة الحركة كلما ارتفعت هذه النسبة كان ذلك مؤشرا على كفاءة المؤسسة وتدل على مدى تحكمها في تسيير مخزونها.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المرجع Elie cohen، نفس المرجع السابق، ص 190.

I.2.2.3.نسبة المردودية:

تقيس هذه النسب مدى تحقيق المؤسسة بأداء الأنشطة كما أنها تعبر عن مصلحة النتائج السياسات وقرارات التي اتخذتها إدارة المؤسسة فيما يتعلق بالسيولة والمديونية، وهي تعطي إجابات نهائية عن كفاءات العمة لإدارة المؤسسة[2]. نوضح هذه النسب من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(01-04): ملخص النسب المردودية.

النسب	نسبة المردودية المالية	نسبة المردودية الاقتصادية	نسبة المردودية الاستغلالية
الصبغة الرياضية	نتيجة الدورة الصافية / الأموال الخاصة	نتيجة الدورة الصافية / مجموع الأصول	نتيجة الدورة الصافية / مبيعات السنوية الصافية

[1] -Elie cohen, **analys financiere**, 4eme Edition, 1997, p190 .

[2]- محمد صالح الحناوي، **الإدارة المالية والتمويل**، دار الجامعية، الإسكندرية، 1998، ص 78.

التفسير	تقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح صافية مقابل كل وحدة نقدية من أموال الخاصة المستعملة.	هي قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح ملائمة وكافية مقارنة برأس المال المستثمر.	تقيس هذه النسبة مقدار من الأرباح التي حققت مقابل كل وحدة صافي المبيعات بتحديد سعر البيع الواجب لكل وحدة.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المرجع محمد صالح الحناوي، نفس المرجع السابق، ص 78.

I.3. مصادر المعلومات التحليل المالي.

وتكون مصادر معلومات التحليل المالي من الوثائق المحاسبة للمؤسسة وخاصة القوائم المالية العامة.

I.3.1.الميزانية:

وتصنف إلى ميزانية مالية و ميزانية مالية مختصرة والميزانية الوظيفية.

I.3.1.1. الميزانية المالية:

تعتبر الميزانية هي أساس الذي ينطلق منه التحليل المالي باعتبارها الوثيقة التي تحتوي على كافة قيم ممتلكات وديون المؤسسة، وتسمح بدراسة التوازن المالي من خلال الربط بين عناصر الأصول والخصوم تبعا للوظائف الأساسية خلال السنة قيد الدراسة. (**انظر الملحق رقم 01-01**).

عناصر الميزانية المالية:

حتى يمكن فهم الصورة الكاملة للميزانية يجب على مستخدم القوائم المالية تفهم العناصر التي تتكون منها والعلاقة التي تربط بين تلك العناصر[1]، عناصر الميزانية هي:

في جانب الأصول نجد: الأصول هي مورد يراقبه كيان معين بسبب أحداث وقعت وترتقب منها جني مزايا اقتصادية مستقبلية وتنقسم إلى نوعين:

- الأصول الغير الجارية: وهي أصول مخصصة للاستعمال بصورة مستمرة لحاجة نشاطات المؤسسة مثل التثبيتات العينية كالأراضي ، بناءات، معدات النقل...الخ. وتثبيتات المالية من حسابات الدائنة على إيجار التمويل، سندات المساهمة...الخ، أو يتم حيازتها في غضون أشهر السنة التي تلي إقفال السنة المالية.

[1]- **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 19، تاريخ 25 مارس 2009، ص ص 80 81.

- الأصول الجارية: وهي أصول يرتقب الكيان إمكانية نجاره أو بيعه أو استهلاكه في إطار دائرة الاستغلال العادي، أو يتم حيازتها أساسا لغايات إجراء معاملات أو لمدة قصيرة يرتقب الكيان إنجازها في غضون أشهر السنة التي تلي تاريخ إقفال السنة المالية، أو تمثل أموال الخزينة التي لا يخضع استعمالها للقيود، كالزبائن، أموال الخزينة الموجودة في الصندوق، ضرائب والرسوم، المخزون من المواد الأولية والمنتجات التامة...الخ.

في جانب الخصوم نجد: إن الخصوم هو الالتزام الراهن للكيان المترتب على أحداث وقعت سابقا ويجب أن يترتب على انقضائها بالنسبة للكيان خروج موارد تمثل منافع اقتصادية وينقسم إلى:

- رؤوس الأموال الخاصة: وهي التي تكون قبل عمليات التوزيع المقررة أو المقترحة عند تاريخ الإقفال، مع تمييز رأس المال الصادر (في حالة الشراكة) والاحتياطات والنتيجة الصافية للسنة المالية والعناصر الأخرى.
- الخصوم الغير الجارية: تشمل جميع العناصر الخصوم التي لا تمثل خصوما جاريا كالقروض والديون المالية، والمؤونات...الخ.
- الخصوم الجارية: وهي خصوم كالمورد، الضرائب...الخ.

I.3.1.2.الميزانية المالية المختصرة:

الميزانية المالية المختصرة هي الجدول الذي يظهر لنا المجاميع الكبرى للميزانية المالية حسب مبدأ إستحقاقية الخصوم وسيولة الأصول مع مراعاة في عملية التقسيم و التجانس بين العناصر كل مجموعة، يمكن أن تأخذ الميزانية المالية المختصرة أشكال هندسية مختلفة تمكننا من ملاحظة السريعة للتطورات التي تطرأ على عناصر في فترات متتالية[1]، ويمكن تمثيل الميزانية المختصرة على شكل مربع:

الأصول الثابتة	الأصول الدائمة
الأصول المتداولة	ديون قصيرة الأجل

[1]- ناصر دادي عدون، **تقنيات مراقبة التسيير**، دار المحمدية العامة، 1998، ص 40.

I.3.1.3.الميزانية الوظيفية:

هي أداة التحليل المالي تقيم فيها الموارد (عناصر الخصوم) والاستخدامات (عناصر الأصول) بالقيمة الأصلية أي الإجمالية لتدفقات الإيرادات والنفقات، وحسب هذا التحليل فإن المؤسسة عبارة عن وحدة اقتصادية ومالية تضمن تحقيق وظائف التمويل الاستثمار والاستغلال[1]:

- وظيفة التمويل: تضم حسابات الأموال الخاصة والديون المالية مهما كان تاريخ استحقاقها، بالإضافة إلى الإهتلاكات والمؤونات.
- وظيفة الاستثمار: وتضم حسابات الاستثمارات المعنوية المادية والمالية مهما تكن مدة حياتها، وكذلك المصاريف الواجب توزيعها على عدة دورات وعلاوات تسديد السندات.
- وظيفة الاستغلال: تضم الحسابات المتبقية سواء المرتبطة مباشرة بدورة الاستغلال أو المتعلقة بالعمليات المختلفة وكذا النقديات الموجبة والسالبة.

وتهدف الميزانية الوظيفية على التحليل نشاط المؤسسة وفقا لمختلف مراحل وأطوار العمليات فيها، أي تقسيم عناصر الميزانية غلى استعمالات وموارد حسب مصدرها، وهنا نهتم بمصدر الأموال وبوجهتها.

I.2.3.جدول حسابات النتائج:

هو الكشف محاسبي يستخدم في التحليل المالي كمتم للميزانية المحاسبية، الغرض منه تحليل أنشطة المؤسسة للحكم على نجاح أو فشل القرارات المالية المتخذة من طرف المؤسسة ويبين الجدول مصادر الأموال و استخداماتها، فجدول حسابات النتائج يترجم نشاط المؤسسة خلال دورة معينة[2]. (**أنظر الملحق رقم 01-02**) وفيما يلي توضيح لكل عناصر حساب النتائج[3]:

- إنتاج السنة المالية: ويمثل مجموع منتجات جميع أصناف السلع والخدمات المنتجة من طرف المؤسسة، ويضمن كل المبيعات البضائع المنتجات المصنعة، مبيعات الخدمات والمنتجات الملحقة، تغير المخزونات والمنتجات جاري إنجازها الإنتاج المثبت بالإضافة إلى إعانات الاستغلال.
- استهلاك السنة المالية: يتمثل في مجموع إستهلاكات المؤسسة خلال السنة المالية من مشتريات السلع والخدمات، خدمات خارجية وإستهلاكات أخرى بهدف ممارسة أنشطتها.

[1]- زغيب مليكة و بوشنيقر ميلود، نفس المرجع سابق الذكر، ص 65.
[2]- مبارك لسلوس، نفس المرجع سابق الذكر، ص 25.
[3]- نفس المرجع السابق، ص 27.

- القيمة المضاف: تمثل الثروة الحقيقية التي أضافتها المؤسسة مهما كان نوعها، فالقيمة المضافة تترجم ما أضافته المؤسسة ضمن نشاطها وتعكس الفعالية التي تم بها دمج عناصر الإنتاج من رأس مال ويد عاملة وغيرها، وهي تمثل الفرق بين إنتاج السنة المالية واستهلاك السنة المالية.
- الفائض الإجمالي للاستغلال: يقيس الفائض الإجمالي للاستغلال الربح الاقتصادي الخام الناجم عن دورة الاستغلال، وهو يمثل الفرق بين القيمة المضافة وأعباء العمال والضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة ماعدا الضريبة على الأرباح من جهة أخرى، وبالتالي فهو لا يأخذ بعين الاعتبار القرارات المالية والسياسات الجبائية التي تتخذها المؤسسة.
- النتيجة العملياتية: ويتم التوصل إليها بعد أن يعدل الفائض الإجمالي عن الاستغلال بالمنتجات والأعباء العملياتية الأخرى وكذلك بمخصصات الإهتلاكات والمؤونات واسترجاع عن خسائر القيمة والمؤونات.
- النتيجة المالية: وتكون من خلال طرح الأعباء المالية من المنتجات المالية.
- النتيجة العادية قبل الضرائب: ووهي النتيجة جميع الأنشطة العادية التي تقوم بها المؤسسة قبل خصم الضرائب منها، ويحصل عليها من خلال جمع النتيجة العملياتية مع النتيجة المالية، وتمثل النتيجة (العادية) المحققة على أثر الأنشطة الجارية للمؤسسة.
- النتيجة الصافية للأنشطة العادية: و هي نتيجة الأنشطة العادية التي تقوم بها المؤسسة بعد خصم الضرائب منها.
- النتيجة غير العادية: هي نتيجة الأنشطة غير المتكررة والتي تقوم بها المؤسسة في حالات استثنائية عارضة. مثل خسائر نزع الملكية، كارثة غير متوقعة...الخ.
- صافي نتيجة السنة المالية: وهي نتيجة مجموع الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة بعد خصم الضرائب واجب الدفع.

I.3.3. جدول تدفقات الخزينة:

يهدف جدول تدفقات الخزينة إلى إعطاء مستعملي الكشوفات المالية أساسا لتقييم مدى قدرة المؤسسة على توليد السيولة النقدية وما يعادلها وكذلك معلومات حول استخدام هذه السيولة، وهو يقدم مدخلات ومخرجات السيولة الحاصلة أثناء السنة المالية حسب مصدرها باستعمال إحدى الطريقتين المباشرة أو غير المباشرة [1].

[1]- كتوش عاشور، **المحاسبة العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص 62.

نموذج تدفقات الخزينة:

هناك العديد من نماذج جدول تدفقات الخزينة صادرة عن هيئات مالية وجامعات ومعاهد متخصصة وفرق بحث ومحللين ماليين وغيرها، ولكل نموذج خصوصيته في التحليل تتناسب مع كل حالة.

1) جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة المباشرة:

يركز هذا النموذج على دورتي الاستغلال والاستثمار، إذ يتوجب على المؤسسة توليد الفوائض اعتمادا على الاستغلال، واعتبار دورتي الاستدانة والتمويل ملجأ استثنائي يتم اللجوء إليه فقط في حالة عدم تمكن النشاط من التمويل نفسه ذاتيا، وعليه يمكن استخدامه في المؤسسات التي تنشط في الاقتصاديات غير الرأسمالية [1]. (**انظر الملحق رقم 01-03**)

2) جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة الغير المباشرة:

هذا الجدول تم تبنيه من طرف مجلس الخبراء المحاسبين، الهدف منه هو تمثيل إيرادات ونفقات المؤسسة لدورة معينة وذلك بتقسيمها حسب الوظائف الثلاث الكبرى للنشاط أي من استغلال، الاستثمار والتمويل بحيث نجد ما يلي[2]: (**انظر الملحق رقم 01-04**)

- تدفقات الخزينة المتولدة عن الاستغلال.
- تدفقات الاستثمار.
- تدفقات التمويل.

I.4. خطوات ونتائج التحليل المالي:

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى جزأين، الجزء الأول عن خطوات التحليل المالي أما الثاني عن نتائجه.

I.4.1. خطوات التحليل المالي:

رغم ما بيناه سابقا من وسائل وأدوات ومصادر المعلومات فإن هناك خطوات يعتمد عليها التحليل المالي، حيث حسب هيثم محمد الزغبي الخطوات هي[3]:

[1]- إلياس بن ساسي ويوسف فريشي، **التسيير المالي دروس وتطبيقات**، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1،جامعة ورقلة،الجزائر، 2006، ص 201.
[2]- إلياس بن ساسي ويوسف فريشي، نفس المرجع السابق الذكر، ص 202.
[3]- هيثم محمد الزغبي، نفس المرجع سابق الذكر، ص 161.

1. التصنيف: وهو عبارة عن فرز وتجزئة الحقائق الخاصة بمجموعة الأرقام المأخوذة من القوائم المالية وتبويبها في جزيئات التي تتكون منها، ووضع هذه الجزيئات مع بعضها البعض في مجموعات متجانسة، والغرض الأساسي من الأرقام تحت البحث والتحليل في صورة يمكننا من القيام بمقارنة بين هذه المعلومات.
2. المقارنة: وتعني بها مقارنة الأرقام الجزئية في كل بند مع بعضها البعض ومقارنة المجموعات المحددة في البند الواحد بالمجموعة الكلية وتساعد هذه المقارنات على كشف العلاقات بين الأرقام والتصنيف والمقارنة لا يقتصران على القوائم المالية الخاصة بالمؤسسة لمدة واحدة بل تشمل أكثر من فترة محاسبة وقد تمتد إلى القوائم المالية الخاصة بأكثر من مؤسسة واحدة من نفس القطاع.
3. الاستنتاج: عبارة عن الوقوف على العلاقة التي يتم اكتشافها بين الأرقام من خلال البحث والدراسة ومعرفة أسباب قيام هذه العلاقة وبيان مدى قبول الوضع الذي تمثله هذه الأرقام واكتشاف انحرافات مما يساعد على العثور على أفضل الوسائل لعلاج تلك المشاكل.

وبالتالي يمكن للإدارة المالية أن تحكم حكما سليما على المركز المالي للمؤسسة وقدر إمكانيتها ومقدرتها، وكل هذا يوفر الأساس السليم للتخطيط المالي والرقابة.

I.2.4.نتائج التحليل المالي:

بعدد إجراء الفحص الدقيق للمعلومات المالية للمؤسسة ومعالجتها باستعمال وسائل التحليل تستخلص النتائج هذه الأخيرة تختلف حسب وضعية المحلل المالي بالنسبة للمؤسسة الداخلي والخارجي[1]:

- ❖ نتائج التحليل الداخلي:
  - ملاحظات حول الأعمال التي يقوم بها المؤسس في ميدان المالي.
  - تقييم النتائج المالية وبواسطتها يتم تحديد الأرقام الخاضعة للضرائب.
  - تقييم الوضعية المالية ومدى استطاعة المؤسسة لتحمل نتائج القروض.
  - اقتراح سياسة مالية لتغيير مالية استقلالية المؤسسة.
  - مقارنة الوضعية المالية العامة للمؤسسة مع المؤسسات الأخرى في نفس القطاع.
- ❖ نتائج التحليل الخارجي:
  - إعطاء حكم على فترة التسيير للفترة تحت التحليل.

[1]- ناصر دادي عدوان، نفس المرجع سابق الذكر، ص ص 95 96.

- الإطلاع على مدى صلاحية السياسات المالية والإنتاجية والتنموية والتوزيعية للفترة تحت التحليل.
- التحقق من المركز المالي والأخطار المالية التي قد تتعرض لها المؤسسة بواسطة المديونية (مثلا).
- وضع المعلومات أو النتائج المتوصل إليها كأساس للتقديرات المستقبلية لوضع البرامج والاستفادة منها في مراقبة نشاط المؤسسة.

II.مدخل إلى عملية اتخاذ القرار:

إن عملية اتخاذ القرار تستخدم لمعالجة المشكلات القائمة أو لمواجهة الحالات أو لمواجهة الحالات أو موقف محكمة الوقوع أو لتحقيق أهداف موسومة ،و من هدا المبدأ أردنا أن نوضح دلك في هدا المدخل من خلال تناول تعريف عملية صنع القرار و اتخاذه و المراحل التي يمر من خلالها و العوامل المؤثرة على عملية اتخاذ القرار .

1.II.مفهوم عملية اتخاذ القرار وصنعه.

1.1.II. مفهوم عملية اتخاذ القرار:

للقرار عدة تعاريف نذكر منها:

حسب على خلف حجاجة يعرف اتخاذ القرار هو" **مسلك معين أو محدد من بين مجموعة البدائل بمواجهة احتمالات المستقبل**" [1].

حسب خليل محمد الحسن السماع يعرف بأن اتخاذ القرار هو" **اختيار أفضل البدائل المتاحة ،بعد القيام بدراسة مستفيضة للنتائج المتوقعة من كل بديل،و أثرها في تحقيق الأهداف المطلوبة**"[2].

أما حسب محمد حافظ حجازي بأنه هو " **عملية اختيار أفضل البديل واحد من بين بديلين محتملين أو أكثر، لتحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف في خلال فترة زمنية معينة، وفي ضوء معطيات كل من البيئة الداخلية و الخارجية، و الموارد المتاحة للمنظمة**"[3].

2.1.II.تعريف صنع القرار:

حسب هيلفا دومند بأنه هو " **العملية التي يتم من خلالها تحديد و حل المشكلات و تتضمن عملية صنع القرار مرحلتين رئيسيتين هما**"[4]:

---

[1]-على خلف حجاجة ، **اتخاد القرارات الإدارية** ،دار قنديل و التوزيع ،عمان ،ط1 ،2004،ص11.

[2]- خليل محمد الحسن الشماع ، **مبادئ الإدارة** ،دار المسيرة للنشر و التوزيع ،عمان ،2016،ص25.

[3]- محمد حافظ حجازي، **دعم القرارات في المنظمات**، دار الوفاء للنشر الإسكندرية، مصر، طبعة1، 2006، ص105.

[4]- هيلفا دومند ،**اتخاد القرارات الفعالة** ،دليلك العلمي في إدارة ،ترجمة :مصطفي إدريس ،مطابع أطلس الأفست ،الرياض، 1991،ص4.

- مرحلة تحديد المشكلة: و يتم فيها تجميع ورصد المعلومات بشأن الظروف البيئية و التنظيمية، ودلك بغرض التعرف على مجالات المشاكل و تشخيصها و تحديد أسبابها.
- مرحلة حل المشكلة : يتم تحديد بدائل التصرفات و تقيمها و اختيار البديل الأمثل في الظروف التأكد التام و الظروف عدم التأكد.

صنع القرار هو" **العملية التي تتعلق بالتطورات و الأحداث الجارية حتى لحظة الاختيار و مايليها** "[1]، من خلال ما سبق نحاول توضيح الفرق بين المفهومين نعرض مراحل صنع القرار ، التي تبدأ بمرحلة تحديد المشكلة و تعيين الانحراف ، جمع المعلومات ذات صلة بالمشكلة،تشخيص المشكلة و تحليلها ،تحديد جذور المشكلة على وجه الدقة ،تحديد المصادر ،إنشاء معايير للحلول الناجمة ، تقييم البدائل و اختيار الحل البديل الأنسب لتنفيذ القرار.

II.2. مراحل وأساليب عملية اتخاذ القرار:

تمر عملية اتخاذ القرار بعدة مراحل كل مرحلة تحتاج إلى عدة خطوات و إجراءات و دلك بهدف الوصول إلى قرارات سليمة ،و يختلف عدد هذه الخطوات و طريقة ترتيبها باختلاف المفكرين و هناك تصنيفات مختلفة بمراحل و خطوات اتخاذ القرار الإداري و كل تصنيف يمثل وجهة نظر معينة كما هو موضح في الشكل[2] :

الشكل رقم (01-01): مراحل وأساليب عملية اتخاذ القرار.

[1]- إيهاب صبيح محمد زريق،**إدارة العمليات و اتخاذ القرارات السليمة** ،سلسلة إدارة في أسبوع الجزء3 ،دار الكتب العلمية ،للنشر و التوزيع ،القاهرة ، 2001،ص242.

[2]- رافد الحريري، **مهارات القيادة التربوية في اتخاذ القرارات الإدارية**، دار المناه ج، عمان،2008 ، ص329.

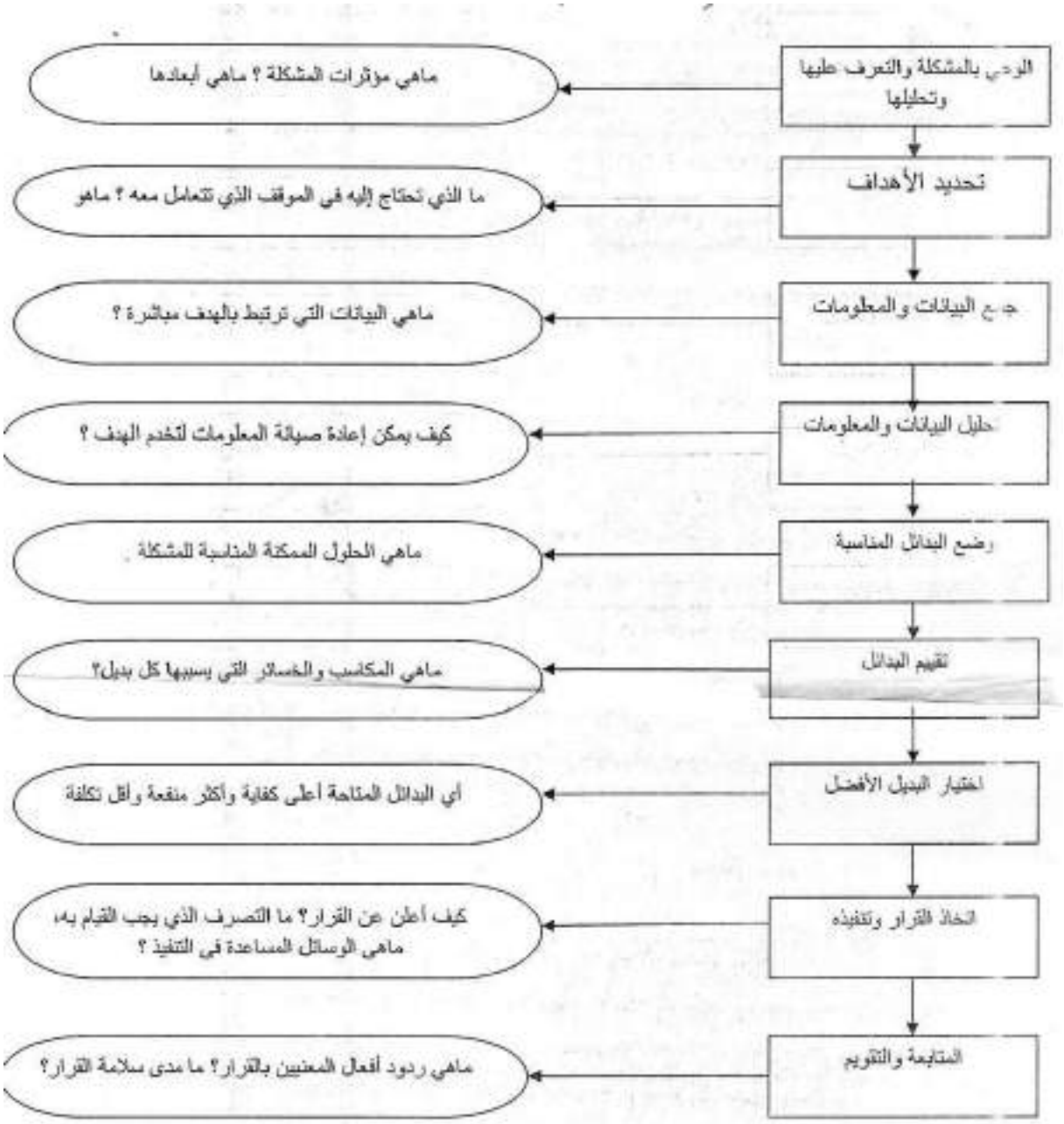

المصدر :رافد الحريري، نفس المرجع، ص329.

II.1.2. مراحل اتخاذ القرار:

وللاتخاذ القرار عدة مراحل نذكرها فيما يلي:

المرحلة الأولى :تشخيص طبيعة المشكلة.

تعتبر أول خطوة في عملية اتخاذ القرار، ويعني تشخيص المشكلة التعريف عن المشكلة الحقيقية و تحديد أبعادها و تحري السبب الرئيسي لظهور و معرفة أسبابها فالمشكلة هي عبارة عن الخلل الذي يتواجد نتيجة اختلاف الحالة القائمة عن الحالة المرغوبة في وجودها، أو هو الفرق بين ما يحدث فعلا وما يجب أن يكون. تشير إلى المتغيرات

المستقلة التي تؤدي إلى جعل مستويات الأداء في المنظمة لا تتلاءم مع الهدف المحدد و يمكن التفريق بين ثلاث أنواع من المشاكل [1]:

المشاكل التقليدية : ويتمثل هذا النوع في المشاكل التي تتصل بإجراءات العمل اليومي و تنفيذه و في نشاط المؤسسة ككل، وهذه المشاكل قد تكون روتينية يتكرر حدوثها بذات شكلها و موضوعها وقد تكون متعلقة بتصريف شؤون العمل وسير خطواته... الخ

المشاكل ذات الصبغة الحيوية :وهي المشاكل التي تتصل بالتخطيط ورسم السياسات التي تتسم بالتأثير الشديد على انتظام نشاط المؤسسة و تحقيقها لأهدافها ومستقبلها.

المشاكل المتعلقة بأمور طارئة : وقد تكون مثل هذه المشاكل راجعة إلى ضعف التخطيط أو التنظيم أو السياسات الموضوعة و قد تكون راجعة إلى الظروف البيئية التي تعمل في إطارها المؤسسة و التي يصعب التنبؤ بها.

المرحلة الثانية :مرحلة تحليل المشكلة وإيجاد البدائل.

يقصد حلة التفتيش أو التحري عن الحلول المختلفة لحل المشكلة التي تم تشخيصها بدقة في المرحلة الأولى وهي تفترض اقتراح بدائل أو حلول مختلفة للمشكلة التي تم تشخيصها، وهذا يعتمد على قدرة المحلل في التحليل و الابتكار لإيجاد حلول جديدة بالاعتماد على الخبرة السابقة ومعلومات وخبرات الآخرين، يجب أن يقوم المحلل بوضع اكبر عدد ممكن من الحلول البديلة حتى يضمن عدم وقوعه في الخطأ و اختيار البديل المناسب، و لهذا السبب يجب أن يتوفر في هذا البديل الإسهام في تحقيق بعض النتائج التي يسعى إليها متخذ القرار جزئيا أو كليا، و أن يكون في حدود الموارد المتاحة لمتخذ القرار معبرا عن هذا البديل بقيم نقدية أو عينية، أو منفعة و ذلك حسب طبيعة المشكلة التي هي محل الدراسة.

المرحلة الثالثة :تقييم البدائل.

تتمثل صعوبة هذه المرحلة في أن مزايا و عيوب هذه البدائل لا تتضح بصورة واضحة أثناء دراسة المشكلة، لكنها تظهر فعلا في المستقبل و يفترض أن يكون التقييم وفقا لمعايير و أسس موضوعية من اجل تبيان مزايا و عيوب كل بديل من هذه البدائل، وفي حالة المفاضلة يجب الأخذ بعين الاعتبار النواحي التالية [2]:

[1]-سليماني عبد الحكيم، **دور نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات المالية** ،(رسالة ماجستير غير منشورة ، تخصص محاسبة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة)، 2013 ، ص ص 4، 5.

[2]- بن خروف جليلة، **دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة و اتخاذ القرارات**،(رسالة ماجستير غير منشورة ، تخصص مالية المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير و العلوم التجارية، جامعة محمد بوقره بومرداس،)، 2009 ،ص105.

إمكانية تنفيذ البديل و مدى توفر الإمكانيات المادية و البشرية الملائمة اللازمة لتنفيذه التكاليف المالية لتنفيذه و الأرباح التي يتوقع تحقيقها و الخسائر التي يمكن أن تتولد عنه .الانعكاسات النفسية و الاجتماعية لتنفيذه ومدى استجابة المرؤوسين للبديل وحسن توقيت تنفيذه .اختيار البديل الذي يضمن تحقيقه السرعة المطلوبة عندما يكون الحل ملما وعاجلا.

المرحلة الرابعة : اتخاذ القرار (اختيار البديل الأمثل).

ويتم في هذه المرحلة اختيار البديل الأفضل من بين البدائل المتاحة للحل، وهنا يقوم المدير باتخاذ القرار استنادا إلى البديل الأفضل الذي تم اختياره، ولكن قبل ذلك يجب التأكد من أن هذا البديل بلائم كافة المتطلبات و العوامل الأخرى للمشكلة و التي لم تؤخذ بعين الاعتبار خلال المرحلة السابقة، فقد يفضل أحيانا حلا آخر غير الحل أو البديل الأفضل لاعتبارات يراها المدير ضرورية مثل سهولة التنفيذ أو أن تكون الظروف الحالية في المؤسسة لا تسمح بحل يتوقع أن يجد مقاومة كبيرة من قبل العاملين المسؤولية عن التنفيذ، وهكذا فان هذه المرحلة براعي عدة عوامل أهمها:

*التأكد من قابلية البديل الذي تم اختياره للتنفيذ و مدى ملائمة للمتطلبات و للظروف الحالية للمؤسسة .

*الصيغة العملية لهذا البديل بشكل قرار إداري وفقا للمتطلبات القانونية السائدة.

*مراعاة اختيار البديل الذي يساهم في تحقيق الأهداف الكلية للمنظمة و ليست المتعلقة بقسم أو إدارة فقط إذ يمكن تصنيف هذه الأهداف إلى أهداف مهمة ينبغي تحقيقها و أهداف اقل أهمية يستحسن تحقيقها.

*الأخذ بعين الاعتبار الآثار المترتبة عن تنفيذ البديل الأنسب.

المرحلة الخامسة: تنفيذ القرار و متابعته.

تتميز طبيعة القرار بان تنفيذه يتم عن طريق الآخرين، و المدير يقوم فقط هذه المرحلة بتوجيه القائمين على التنفيذ مبينا لهم العمل الذي يتوجب عليهم القيام بيه، و الدور المطلوب من كل منهم و الموارد المتاحة للتنفيذ، وهذا يتطلب تفهم القرار من قبل منفذيه و تحفيزهم على أدائه، ويتم ذلك من خلال مبدأ المشاركة في اتخاذ القرارات حيث يشعر المنفذون بان القرار من صنعهم، ومن المهم جدا أن تنسجم أهداف القرارات مع أهداف و طموحات القائمين على تنفيذها حيث ينعكس ذلك في رفع هؤلاء المنفذين لمستوى أدائهم و تحسينه[1].

[1]-بوشارب خالد، **دور نموذج البرمجة الخطية متعددة الأهداف في اتخاذ القرار الإنتاجي**،رسالة ماجستير غير منشورة ، تخصص الأساليب الكمية في التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة،2014 ، ص17 .

II.2.2. أساليب عملية اتخاذ القرار:

حسب جمال الدين العويسات تنقسم أساليب اتخاذ القرارات إلى أساليب كيفية و كمية وهي كما يلي [1]:

1) الأساليب الكيفية لاتخاذ القرار:

تستخدم هذه الأساليب لتحديد الأهداف أو الوصول إلى نتائج مسطرة مسبقا وكذلك تساعد هذهالأساليب في اتخاذ القرارات الخاصة عن طريق تحديد الوسائل المتبعة لتحقيق الأهداف ومن بين هذه الأساليب ما يلي:

- **الحكم الشخصي:**

يعتبر هذا الأسلوب من الأساليب الجدلية نظرا لأنه أسلوب غير علمي قياسا للأساليب الأخرى وخاصة الأساليب الكمية ،لعل دواعي استخدام هذا الأسلوب هو طبيعة واختلاف المشاكل والمواقف إلي يتعرض لها المدير وخاصة المواقف الإنسانية المتمثلة في قياس الاحتياجات والعواطف الإنسانية.

- **الحقائق** :وتعتبر من أبرز القواعد إلي يرتكز عليها متخذو القرار ،بواسطتها يمكن اتخاذ أي قرار وبدون تردد وهذا راجع إلى إحاطة متخذ القرار بكل الظروف والمعطيات المحيطة للقرار الذي سوف يتخذ.
- **التجربة** :ويسمى أيضا أسلوب التجربة، بدأ تطبيق هذا الأسلوب في بادئ الأمر في مجالات البحث العلمي ثم انتقل تطبيقه إلى الإدارة للاستفادة منه في مجال اتخاذ القرارات .غير أنه لا يجب أن يكون هذا الأسلوب المعيار الوحيد في اتخاذ القرارات، حيث من النادر أن تطبق المشكلة الحديثة مع المشكلة السابقة.
- **الآراء والمتقرحات**:في هذا الأسلوب يعتمد المدير على مشاورة القي أعضاء المؤسسة والأخذ بآرائهم ،ويعد أسلوبا ديمقراطيا في اتخاذ القرار لأنه مبني على المشاركة وإعطاء الرأي.
- **أسلوب مراجعة القوائم**:وهو الأكثر بساطة إذ يقوم على تحضير قائمة تحتوي على العديد من العوامل التي تؤثر على اتخاذ القرارات، شرط أن تكون جميعها ملائمة حتى يتسنى اختيار بديل ما من بينها، ويساعد هذا الإدارة عندما يكون القرار بسيط لا يتضمن إلاّ وجود بديلين .أمّ ا القرارات المعقدة إلي تحتوي على عدة بدائل لاختيار القرار يكون من الصعب تحديد البديل الأنسب وفقا لهذا الأسلوب.
- **أسلوب التصنيف أو الأولويات** :يستخدم هذا الأسلوب في اتخاذ القرارات المبرمجة التي تحدث بصفة متكررة .أمّا بالنسبة للقرارات غير المبرمجة تكون هذه الطريقة دون فائدة لأن الظروف والعوامل المحيطة بتلك القرارات تختلف من حالة أخرى مع اختلاف الظروف وعدم تكرارها.

[1] – جمال الدين لعويسات ،**الإدارة وعملية اتخاذ القرار**،دار هومه للطباعة والنشر ،طبعة الرابعة ،بوزريعة ،الجزائر ، 2009 ،ص73

2) الأساليب الكمية لاتخاذ القرارات :

- **بحوث العمليات:**يمكن تعريفها بأنها استخدام الطريقة العلمية في المفاضلة بين البدائل إلى يمكن اتخاذها اتجاه مشكلة معينة من خلال المقاييس الرياضية وذالك من أجل الوصول إلى الوسائل المثلى التي تتناسب مع الأهداف المطلوبة[1].
- **البرمجة الخطية:** يعد أسلوب البرمجة الخطية أسلوب من الأساليب الكمية إلى تصمم وتستخدم بغرض مساعدة المنظمة في تخصيص مواردها المحددة.

كما تعرف البرمجة الخطية بأنها أسلوب رياضي يهدف إلى تقرير الوضع الأمثل لاستخدامات موارد المنظمة المحدودة.وتشمل هذه الموارد الأموال، المعدات ،المواد الخاصة والأفراد .ونظرا لأن هذه الموارد تتميز الندرة فإن هدف المنظمة لابد وأن يحدد الأسلوب الأمثل لاستخدامها بحيث يتم ذالك بأقصى ربح ممكن أو أقل تكلفة ممكنة،وعلى الرغم من الانتشار الواسع لاستخدام البرمجة الخطية في حل بعض مشكلات منظمات الأعمال والشركات إلا أن هناك مجالات يصعب استخدام البرمجة الخطية فيها ،لأن العلاقة بين المتغيرات يصعب وضعها في أشكال نسبية أو أن هذه المتغيرات ذات صفة احتمالية ،أو أنها سريعة التغير[2].

- **أسلوب الاحتمالات:** تعتبر الحاجة إلى استخدام أسلوب الاحتمالات انعكاسيا جيدا للرغبة الملحة من قبل المديرين في المنظمات الأعمال في محاولة القضاء أو التخفيف من درجة عدم التأكد ،والي تميز نتائج الكثير من القرارات الإدارية وفي كثير من الحالات يبدو أن لدى المدير بغض المعلومات والخلفيات السابقة عن موضوع معين تجعله يتوقع نتائج مهمة من اتخاذ قرار معين ،غير أن ما هو مطلوب هو زيادة الحيطة والتأكد من أن القرار الذي يتخذه لابد وأن يجنب المنظمة أقصى قدر من النتائج الإيجابية ،وهذا لا يأتي إلا من خلال التنظيم الجيد للمعلومات السابقة وتقديمها في صورة إحصائية أو رقمية يمكن من خلالها حساب احتمالات الصحة أو الخطأ أو احتمالات الكسب أو الخسارة.إن نظرية الاحتمالات تقوم في الواقع على الاعتقاد المدعم التجربة بأن أحداثا يمكن التنبؤ بحدوثها من خلال نمط معين ،وإذا ما حدث اختلاف في التقدير الاحتمالي فإنه يحدث في حدود يمكن التنبؤ بها، وبذالك فإن الاحتمال المتوقع يصبح بمثابة معلومة يمكن الاستناد عليها بدلا من الخوض في المجهول، ومن تم فإن احتمال الخطأ أو الانحراف يصبح محدودا[3].

---

[1]- مؤيد فضل ،**المنهج الكمي في اتخاذ القرارات الإدارية المثلى** ،دار اليازوري للنشر والتوزيع ،عمان الأردن ، 2010 ،ص 22.

[2]– إسماعيل السيد ،**الأساليب الكمية في مجال الأعمال** ،دار الجامعية ،الإسكندرية ،مصر ، 2015 ،ص. 353 .

[3]–جمال الدين لعويسات ،نفس المرجع سابق الذكر ،ص. 85 .

- **أسلوب المباريات:** تتعامل هذه النظرية مع مباراة في المنافسة بين طرفين أو أكثر يقومون بعملية اتخاذ القرار،وكل واحد من متخذي القرار يسعى لكسب الطرف الآخر والتغلب عليه ،ولذا فإن نظرية المباريات تعد من الأساليب الحيوية في تكوين الإستراتيجيات في ظل المنافسة والصرع بين الأطراف.

ويقوم هذا الأسلوب على مجموعة من الافتراضات هي أن الهدف الإنساني هو تحقيق أقصى عائد أو أدنى خسارة، وإن الإنسان يتصرف من واقع المنطق والمعقولية، و أن الشخص الآخر في الطرف المنافس ينتهج نفس هذه القواعد ويتصرف بنفس هذا المنطق ،وتحت هذه الظروف فإن نظرية المباراة تهيئ لمستخدميها الحل الأمثل في ظل ظروف معينة ومن خلال تطوير استراتيجيه تحقق له أقصى عائد وأقل خسارة ممكنة بغض النظر عما يتخذه منافسه من ردود فعل[1] .

- **أسلوب التماثل:** يمكن تعريف أسلوب التماثل أو التناظر بأنه محاولة بناء نموذج مناظر للواقع الفعلي للمشكلة موضوع البحث، وإخضاع هذا النموذج للتثبيت والتغيير في بعض أجزائه لمشاهدة النتائج المختلفة عند كل تغيير واختيار النتيجة إلى تحقق أقصى فائدة لمتخذ القرار.

ويمثل العقل الإلكتروني الوسيلة المثلى لإخضاع النموذج للتجربة والتحليل واختبار المؤثرات ،ويتم بناء النموذج من خلال تدعيمه المعلومات الفعلية المتوفرة عن المشكلة موضوع البحث[2].

II.3. العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار:

على الرغم من تعدد القرارات التي قد يتخذها المدير في اليوم الواحد فإن العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرارات تزيد من صعوبة لكلفق هذه العملية،وآدا ما تداخلت هذه العوامل بقوة فإنها تقود أحيانا إلى قرارات خاطئة. ولهذا فإن اتخاذ أي قرار مهما كان بسيطا و ذات أثر و مدى محدودين ،فإنه يستلزم من الإدارة التفكير في عدد من العوامل مختلفة التأثير على القرار، بعضها داخل التنظيم وبعضها من خارج التنظيم، وبعضها سلوكي أو إنساني، بالإضافة إلى عوامل كمية أخرى ترتبط بالتكلفق كالعوائد المتوقعة....الخ[3].

II.3.1. عوامل البيئة الخارجية:

تتمثل هذه العوامل في الضغوط الخارجية القادمة من البيئة المحيطة التي تعمل في وسطها المنظمة و التي لا تخضع لسيطرة المنظمة بل أن إدارة المنظمة تخضع لضغوطها، و تتمثل هذه العوامل بما يأتي:

- الظروف الاقتصادية و السياسية و المالية السائدة في المجتمع .

---

[1]-إسماعيل السيد، نفس المرجع سابق الذكر ، ص213 .

[2]-جمال الدين لعويسات، نفس المرجع سابق الذكر ،ص 88.

[3]-سليم بطرس جلدة، **أساليب اتخاذ القرارات الإدارية الفعالة**، دار الراية للنفر ك التوزيع، الطبعة 1، عمان، الأردن،2009 ، ص.ص.23-27.

- التطورات التقنية كالتكنولوجية كالقاعدة التحتية التي تقوم عليها الأنظمة الاقتصادية .
- الظروف الإنتاجية القطاعية مثل :المنافسين و الموردين و المستهلكين.
- العوامل التنظيمية الاجتماعية والاقتصادية مثل النقابات والتشريعات.
- درجة المنافسة التي تواجهها المنظمة في السوق.

II.2.3.عوامل البيئة الداخلية:

تتمثل بالعوامل التنظيمية كخصائص المنظمة، من أهم هذه العوامل:

- عدم وجود نظام للمعلومات داخل المنظمة يفيد متخذ القرار بكل جيد .
- عدم وضوح درجة العلاقات التنظيمية بين الأفراد والإدارات والأقسام.
- درجة المركزية ، وحجم المنظمة ومدى انتشارها الجغرافي
- درجة وضوح الأهداف الأساسية للمنظمة .
- مدى توافر الموارد المالية و البشرية للمنظمة .
- القرارات التي تصدر عن مستويات إدارية أخرى.

II.3.3.عوامل نفسية وشخصية:

وهذه العوامل تشمل كل من لها علاقة باتخاذ القرار ابتداء بالإداري متخذ القرار و مستشاريه و مساعديه الذين يشاركونه في صنع القرار .وهذه العوامل هي:

عوامل نفسية:

وهذه العوامل تتعدد فمنها ما يتعلق بعوامل داخلية للشخص، ومنها ما يتعلق بالمحيط النفساني المتصل به و أثره في عملية اتخاذ القرار، وبخاصة في مرحلة اختيار البدائل من بين المجموعة البدائل المتاحة.

عوامل شخصية:

وهذه العوامل تتعلق بشخصية متخذ القرار وقدراته، وهناك الكثير منها يؤثر في عملية اتخاذ القرارات[1]، فالقرار يعتمد على الكثير من المميزات الفردية كالشخصية للفرد التي تطورت معه قبل وصوله للتنظيم، وعليه تشكل عمليات اختيار الأفراد وتدريبهم عوامل مهمة في نوعية القرارات المتخذة في التنظيم.

[1]- جمال الدين لعويسات ،نفس المرجع سابق الذكر ،ص 90.

إن السلوك الشخصي يؤثر تأثيرا مباشرا في كفلية صناعة القرار، فكل مدير له أسلوبه حتى لو تساوت الكفاية و المهارات ،لإتاحة الفرصة للاختلافات الفردية من مدير لآخر وهذه الأبعاد هي :أسلوبهم في الإحساس بالمشكلة، أسلوبهم في تجميع المعلومات،و أسلوبهم في استخدا م المعلومات.

معيار التفاؤل (MAX–MAX)[1]: يفترض أن الظروف المحيطة بالقرار تكون مواتية و صالحة ،ويستخدم هذا الأسلوب في الحالات التي تكون فيها الخسائر المتوقعة قليلة بالنسبة لأرباح المنتظرة ،لذا فإنه يختار البديل الذي يحقق أعلى قيمة متوقعة بالنسبة لأرباح و أدني قيمة بالنسبة للخسائر .

معيار التشاؤم (MAX–MIN): يفترض متخذ القرار أن الظروف المحيطة بعملية اتخاذ القرار غير مواتية و غير مستقرة ،ولهذا يقوم بتوقع أسوأ النتائج بهدف تجنب أي خسائر غير مرغوب فيها ،حيث يقوم باختيار البديل الذي يحقق أدني قيمة في حالة الأرباح و أعلى قيمة في حالة الخسائر ،و من خلال هذا المعيار يحاول متخذ القرار تجنب الخسائر قدر الإمكان و الحصول على عائد مهما كانت قيمته .

معيار الندم (MIN –MAX)[2]: حسب هذا المعيار فإن متخذ القرار يكون متشائما إلى حد كبير حيث يحاول أن يحد من الأدنى إلى أقصى حد ممكن و يقوم باختيار البديل الذي يحقق أدني الخسائر.

معيار لابلاس: وفق هذا المعيار يتم افتراض أن احتمالات حدوث حالات الطبيعية المختلفة هي احتمالات متساوية لذا يتم المفاضلة بين البدائل على أساس معيار أفضل القيم المتوقعة أي اختيار البديل الذي يحقق أعلى ربح أو أقل تكلفة حسب طبيعة الهدف.

[1]-كاسر نصر المنصور ،الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات الإدارية ،دار الحامد ،عمان ، 2007،الطبعة1،ص55.

[2]-على حسين على ،نظرية القرارات الإدارية ،دار زهران ،عمان ،2008،ص75.

III. دور التحليل المالي في اتخاذ القرار.

إن للتحليل المالي دور كبير في اتخاذ القرارات والرامي أساسها إلى صحة الوضع المالي يجعل المؤسسة مطمئنة في بيتها وهذا بضمان الاستمرارية والقدرة على تنفيذ إستراتيجية، كما يضمن سلامة القرارات.

في هذا المبحث سنتحدث عن الأهمية البالغة للتحليل المالي في اتخاذ القرارات وذلك كله من خلال ثلاثة مطالب، بحيث في المطلب الأول قمنا بشرح مفصل عن دور مؤشرات التوازن والنسب المالية في اتخاذ القرار، و في المطلب الثاني بينا دور كل من تحليل الاستغلال وعتبة المردودية في اتخاذ القرار، وأخيرا دور الروافع المالية في عملية اتخاذ القرار داخل المؤسسات الاقتصادية.

III.1.دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية.

نظرا لما يترتب من قرارات من الأهمية والدور الذي تلعبه في إدارة نشاطات المؤسسة باعتبارها الوجهة والمؤشر لاستمرار المؤسسة في أداء مهامها ومواجهة الظروف المحيطة ويتوقف ذلك على اتخاذ القرارات الفعالة بالاعتماد على مختلف الأساليب المتاحة والظروف الحديثة والمتطورة والفعالة وبما أن القرارات هي التي تهمنا لأن لها صلة بالتحليل المالي، ارتأينا أن نتناول القرارات المالية قصيرة الأجل والقرارات المالية طويلة الأجل[1].

1) دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية قصيرة الأجل:

إذا كانت القرارات المالية الطويلة الأجل دقيقة ومستقلة فإن القرارات المالية قصيرة الأجل مرتبطة بها تماما، حيث أن استعمال الأموال قصيرة الأجل تجد مصادرها في أجل عمل دورة الاستغلال ونابجة عن حجم النشاط، فالمخزونات ترتبط بطبيعة النشاط وأشكال السوق الأخرى إلى وظيفة الإنتاج والحقوق والديون ترتبط أيضا بالسوق ولا كن هذه الاستعمالات هي نتيجة استعمال طاقة الإنتاج الناشئة عن قرار طويل الأجل وشروط تغطية هذه الاحتياجات تعتمد أيضا على قرار طويل الأجل، ومن أهم هذه القرارات التوظيف السيولة أي استخدامها، التنازل عن الحقوق بمعنى حجم التجاري، الافتراض عن طريق ديون المورد واللجوء إلى القروض البنكية، فالقرارات قصيرة الأجل كثيرة وهي قرارات مكملة للقرارات طويلة الأجل وحتى تكون القرارات المتخذة ذات فعالية وناجحة لابد من تزويد متخذيها بمعلومات على قدر من الدقة والوضوح، وأن تقوم بالخصائص المتعلقة بالمشكلة وتحليلها وتحديد المؤشرات الأخرى التي ترتبط بها، وبما أن المعلومات التي يحتاجها القرار يتم الحصول عليها من مصادر متنوعة فإنه من مهمة الإدارة تنويع هذه المعلومات واختيار مدى صحتها، حتى يمكن الاستفادة منها ثم تقوم بحفظها وتخزينها بطريقة تسمح باسترجاعها بسرعة وتوزيعها إلى مراكز صنع القرار، ومن الخصائص الواجب توفرها

[1] - منعم زمير المونسي، **اتخاذ القرارات الإدارية**، دار اليازوري للنشر، عمان، ط1، 1998، ص13.

في المعلومات هي أن تكون منسقة ومرتبطة بالحالة التي يتخذ فيها القرار كما تكون ذات ثقة عالية وصياغة محكمة ومن أهم كل هذا أن تكون تكاليف إعدادها معقولة بحيث الفائز من استعمالها تكون أكبر من تكاليف تحضيرها.

2) دور التحليل المالي اتخاذ القرارات المالية طويلة الأجل:

وتتعلق هذه القرارات بنشاطات المؤسسة طويلة الأجل ومن أهم هذه القرارات قرار الاستثمار فالمؤسسة تقوم بعملية الاستثمار، تتوقع بذلك أن المشروع سيعود عليها بأرباح خلال عدة سنوات متتالية، ولذلك تقوم بالمخاطرة بين المشاريع المتاحة وهذا على ضوء الربح المتوقع لكل مشروع، كون قرار الاستثمار يتعلق بنشاط المؤسسة مستقبلا ويلازمها لفترة طويلة من الزمن فتتطلب اتخاذه بأحسن أسلوب، حيث لا يتقرر الاستثمار إلا بأخذ إمكانية تمويله في الحسبان، وكذلك تكلفة التمويل بالمقارنة مع المردودية المنتظرة.

إن الفصل بين القرارات التمويلية لمشروع وقراره الاستثماري مؤكد كون القرار الاستثماري يمهد التمويل بالديون في بعض الأحيان إلا أن القرار التمويلي هو قرار استثماري مدعم بأسلوب تمويلي بالديون لأنه يعمل على تعديل مردودية الاستثمار، يفاضل بين مختلف موارد التمويل أي عدة قرارات تخص التمويل بالديون.

III.2.دور مؤشرات التوازن المالي في اتخاذ القرار ومراحل تقسيمها.

سنتطرق من خلال هذا المطلب عن دور مؤشرات التوازن المالي في اتخاذ القرار الذي يرتبط ارتباطا وثيقا بمدى قدرة المؤسسة على الحفاظ بدرجة كافية من السيولة تضمن لها تعديل دائم للتدفقات النقدية وكذا مراحل تقييمه.

دور مؤشرات التوازن في اتخاذ القرار.

إن مؤشرات التوازن تعطينا الوضعية الحقيقية للمؤسسة كما أنها تقيم أداء المؤسسة بحيث أنها تقدم للمدير المالي معلومات لاتخاذ القرارات المتعلقة بمصادر التمويل المثلى وقرار التخطيط بالإضافة إلى هذا فهي تعطي معلومات حول سيولة المؤسسة و حول الهيكل المالي للمؤسسة فبالتالي هي تساعد على اتخاذ القرار المقترح الاستثماري.

في المرحلة الخاصة بالتحليل المالي يتم هذا التحليل على مدى العمر المتوقع للاستثمار وذلك للتأكد من توفر التمويل الضروري لتنفيذه وأن الاستثمار ينتج عنه سيولة لتغطية التزاماته.

تحليل السيولة: و هذا التحليل يهدف لمعرفة التدفق النقدي خلال فترة تنفيذ و تشغيل الاستثمار.

تحليل هيكل رأس المال: يهدف هذا التحليل إلى التحقق من أن التمويل يتلاءم مع الاستثمار من حيث النوع والمدة بالنسبة للاستثمارات الثابتة أو الاستثمارات في رأس المال العامل[1].

[1] – عبد الغفار الحنفي، **الإدارة المالية المعاصرة مدخل اتخاذ القرار**، المكتبة العربية الحديثة، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 272.

كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (01-02): مؤشرات التوازن المالي في اتخاذ القرارات

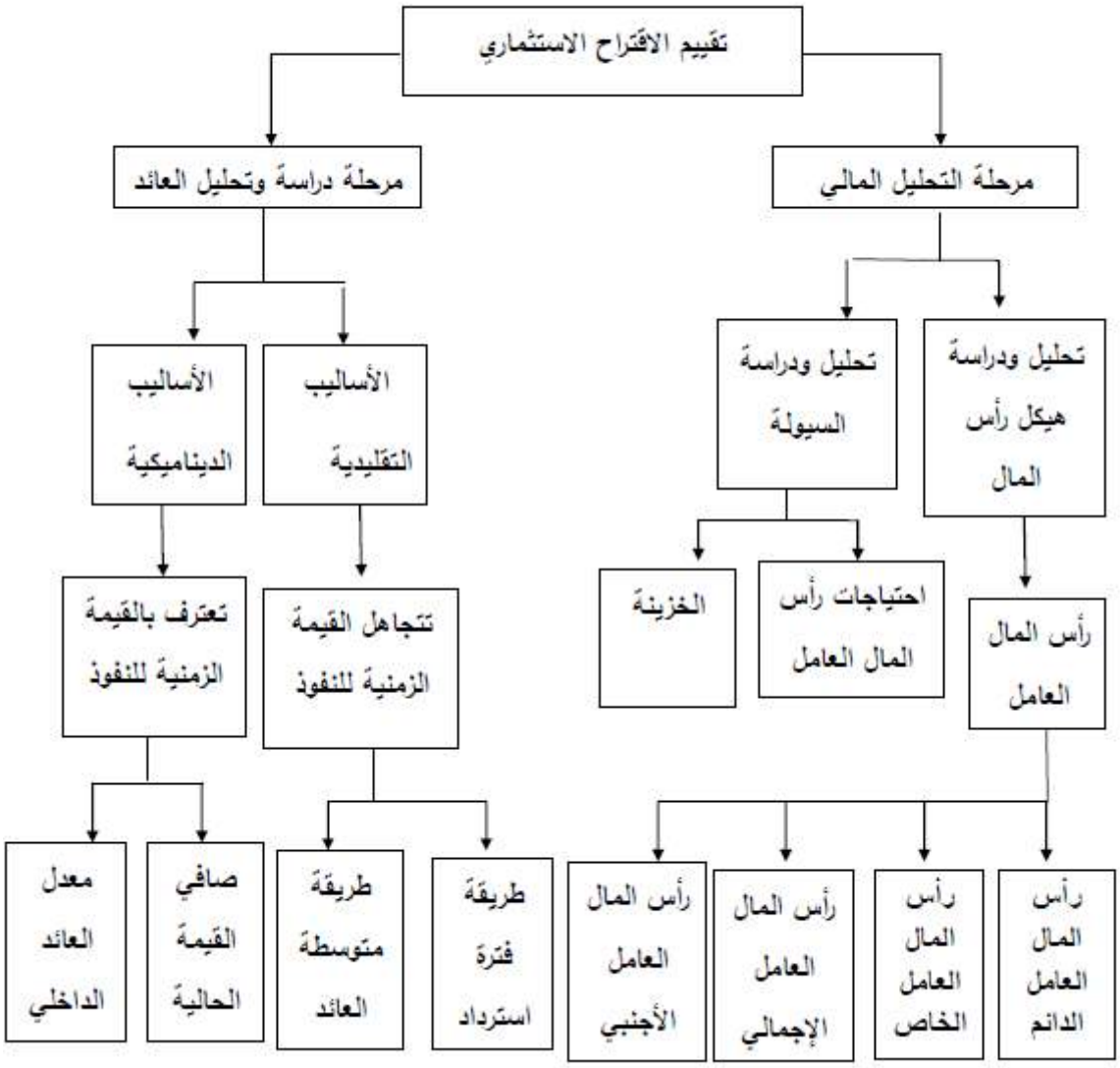

المصدر: عبد الغفار حنفي، الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرارات نفس المرجع سابق ص 270.

III.3.دور النسب المالية في اتخاذ القرار وحدود استخدامها.

الهدف الرئيسي للتحليل المالي بالنسب هو فهم البيانات الوارد في القوائم المالية والتقارير المالية لتكوين قاعدة من المعلومات تساعد متخذ القرار في عمله، إضافة إلى استخداماتها التي سنتطرق إليها من خلال هذين الفرعين:

III.3.1.دور النسب المالية في اتخاذ القرار:

تعرف النسب المالية بأنها محاولة لإيجاد العلاقة بين معلومتين الخاصيتين، إما بقائمة وهي ترد الآلات المعنية بالتحليل المالي (أي الفهم الأفضل لحقيقة وضع المؤسسة)، وإما باعتمادها على تحليل كل معلومة على حدا.

يقدم العدد الكبير لهذه للمحلل المالي معلومات هامة عن ربحية المؤسسة في كسب النشاط و الربحية و السوق وعن مخاطرها كسب السيولة و المديونية وخدمة الدين، كما أنه لا يعطي نسبة واحدة للمعلومات الكافية لاتخاذ القرارات. أو التعرف على أسباب مشكلة، بل يجب تحليل مجموعة من النسب لأن عدد النسب المالية سوف يعطي الفرصة لاختيار حجم متواضع من هذه النسب المالية على تحرر يكفي لتزويده بالمعلومات المطلوبة و كل نسبة لها دور في اتخاذ القرار، ومن النسب نذكر ما يلي[1]:

نسب السيولة: تهدف هذه الأخيرة إلى تقييم الطاقة أو القدرة المالية للمؤسسة على المدى القصير بحيث تقوم هذه النسب بتهيئة المناخ المناسب لاتخاذ القرار و أهم هذه القرارات قرار التمويل و قرار الائتمان.

نسب الربحية: و محصلة لمختلف البيانات المتخذة في إدارة مختلف شؤونها، إذن فالتحليل بنسب الربحية يعبر عن مدى الكفاءة التي تتخذ فيها المؤسسة قراراتها الاستثمارية و المالية.

نسب النشاط: تقيس هذه الأخيرة كفاءة إدارة المؤسسة في توزيع مواردها المالية توزيعا مناسبا على مختلف أنواع الأصول، وهي تساعد على قرار التخطيط و الرقابة المالية و اتخاذ الإجراءات التصحيحية، كما أنها تقيم انجازات و نشاط المؤسسة و الحكم على مدى مناسبة البيانات المتبعة من الإدارة.

III.2.3.استخدامات النسب.

استخدام النسب المالية في التخطيط المالي: بحيث يمكن للشركة اتخاذ قرارات متعلقة بالأداء التشغيلي المستقبلي و كذلك قائمة المركز المالي التقديرية و التقدير الشخصي و استرشادا بالنسب المالية للشركات المماثلة داخل القطاع الصناعي.

استخدام النسب المالية في قرار الإنفاق العام: تستخدم النسب المالية في تقدير التدفق النقدي و تقوم عملية استخدام التدفق النقدي الإضافي في مجال الموازنة الرأسمالية على تقدير التدفقات النقدية الخارجية لرأس المال العام ثم التدفق النقدي الداخل لرأس المال نتيجة تنفيذ الاقتراح الاستثماري، ترتبط التدفقات الداخلة و الخارجة لرأس المال بالتوسعات الإنتاجية و التي تطلب زيادة بنود نقدية، الذمم، والمخزون نتيجة تنفيذ هذا الاقتراح وقد يتضمن الاقتراح الاستثماري في كثير من الأحوال إدخال منتجات جديدة أو عملية إنتاجية مختلفة أو نظام توزيعي جديد إلا أنه يصعب استخدام البيانات التاريخية لتحديد العلاقة بين المخزون و الذمم النقدية و بين المبيعات نظرا لطبيعة المقترحات الاستثمارية التي تغيرهن هذه العلاقات. فإذا كان الاقتراح متشابها للاستثمارات المالية فإنه من المقبول

[1] - عبد الغفار حنفي، نفس مرجع سابق الذكر، ص 357.

استخدام النسب المالية للشركة لتقدير حجم الأصول المالية و أوراق القبض و المخزون التي تساعدها على اتخاذ القرار[1].

استخدامات النسب المالية في اتخاذ القرارات:

تستخدم النسب في عدة قرارات مالية نذكر منها:

- استخدام النسب المالية في قرار التخطيط المالي للعمليات:

بحيث يمكن للشركة اتخاذ القرارات متعلقة بالأداء التشغيلي المستقبلي كذلك قائمة المركز المالي التقديري باستخدام النسب المستهدفة وتعد هذه الأخيرة من واقع الخبرة والتقدير الشخصي، والاسترشاد بالنسب المالية للشركة المماثلة داخل القطاع الصناعي.

- استخدام النسب المالية في قرار الإنفاق العام:

تستخدم النسب المالية في تقدير التدفق النقدي الذي يتم إدخاله في عملية تقييم مشروعات الإنفاق الاستثماري باستخدام أساليب متعددة.

وتقوم عملية استخدام التدفق النقدي الإضافي في مجال الموازنة الرأسمالية على تقدير التدفقات النقدية الخارجية رأس مال العمل ثم التدفق النقدي داخل رأس المال نتيجة الاقتراح الاستثماري، ترتبط التدفقات النقدية الداخلة والخارجة رأس المال بالتوسعات الإنتاجية والتي تتطلب زيادة بنود نقدية من الذمم والمخزون نتيجة تنفيذ هذا الاقتراح وقد يتضمن الاقتراح الاستثماري في كثير من الأحوال إدخال منتجات جديدة أو عملية إنتاجية مختلفة أو نظام توزيعي جديد.

إلا أنه يصعب استخدام البيانات التاريخية لتحديد العلاقة بين المخزون والذمم النقدية وبين المبيعات نظرا لطبيعة المقترحات الاستثمارية التي تغير من هذه العلاقات، فإذا كان الاقتراح متشابها للاستثمارات الحالية، فإنه من المقبول استخدام النسب المالية للشركة لتقدير حجم الأصول المالية وأوراق القبض، والمخزون التي تساعد على اتخاذ القرار المالي[2].

[1] – حنفي عبد الغفار، نفس المرجع سابق الذكر، ص358.

[2] –يوسف قريش و إلياس بن ساسي، **التسيير المالي**، دار وائل للنشر، عمان، 2006، ص48.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تناولنا في هذا الفصل المتمثل في مفهوم التحليل المالي وأدواته وتبين خطواته ونتائجه التي تلعب دور كبيرا في اتخاذ القرار، حيث تعتبر الأداة التي يستعملها العديد من الأطراف الذين لهم علاقة بالمؤسسة، من حيث للقوائم المالية المنشورة وفهمها من أجل الوصول إلى معرفة الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة لاتخاذ القرارات المالية فتعرضنا في هذا الفصل أيضا على تعريف القرار وأساليبه وخطواته التي تبين مسار المؤسسة التي تتواجد فيه مختلف العوامل الداخلية والخارجية للمؤسسة، ليبين الخطر الذي تواجه وتعالجه في وقته.

الفصل الثاني:

الدراسات السابقة

تمهيد:

يساهم التحليل المالي في مساعدة متخذ القرار، سواء كانوا مستثمرون أو مديرين ماليين أو مقرضين في عملية التنبؤ وتقدير حالة المخاطرة وعدم تأكد، وذلك من خلال دراسة حالات لتقدير المعلومات الملائمة التي تستخدم في اتخاذ مختلف القرارا ت، لأن التحليل المالي وسيلة فعالة لتقديم معلومات مناسبة، فلها أهمية كبيرة لمتخذ القرار من معرفة قدرة المؤسسة على تحقيق قرارات المناسبة في المستقبل، وفي هذا السياق ارتأينا أن نقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث.

المبحث الأول: دراسات سابقة عن التحليل المالي.

المبحث الثاني: دراسات سابقة عن اتخاذ القرار.

المبحث الثالث: دراسات سابقة المتعلقة بالتحليل المالي و اتخاذ القرار.

I .الدراسات السابقة متعلقة بالتحليل المالي.

1-دراسة بحري علي ،(2011)[1]، بعنوان تحليل الأداء المالي بالنسب المالية للمؤسسة الاقتصادية ، تهدف هذه الدراسة إلى توضيح أهمية تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية العمومية التي تؤدي دورا تنمويا في الاقتصاد الوطني، لأن عملية قياس و تقييم الأداء باستخدام أهم أدوات التحليل المالي المتمثلة في النسب المالية التي تعتبر من أهم المؤشرات التي يمكن استعمالها في هدا الصدد، و بحكم أن معلومات التحليل المالي التي يوفرها نظام المعلومات المحاسبية يمكن الاستفادة منها من طرف العديد من الفئات،ومن بينها إدارة المؤسسة التي تسمح لها ليس فقط قياس و تقييم الأداء و إنما يمكنها استعماله في أغراض كثيرة كالتحليل الاستثماري، الرقابة، التحليل التمويلي و التخطيط المالي ،أما دراسة إدارة مؤسسات إلى فعالية استعمال التحليل المالي في تقييم كفاءة و فعالية رقابة الأداء الذي يسمح لها بالمنافسة و الاستمرارية و التطور وقد حققت بعض نقاط قوة في أدائها إلا أن نقاط القوة كانت أكثر، وهو ما يجعلها تحكم على الأداء المالي يبقى ضعيفا على العموم.

2- دراسة بركة ندير عبد الإله، (2013)[2]، بعنوان دور التحليل المالي في القروض المصرفية، تهدف هذه الدراسة للتعرف على مدى اعتماد البنوك التجارية على التحليل المالي في تسيير المخاطر البنكي، ومن اجل تحقيق ذلك قاموا بدراسة ميدانية على 5 بنوك تجارية كما اعتمدوا في هده الدراسة على المنهج الوصفي في الجزء النظري، أما الجزء التطبيقي فلقد اعتموا على المنهج التجريبي و ذلك من خلال الاستبيان"البسيط" الذي شمل مجموعة من المهنيين و الموظفين في البنوك الجزائرية "لعين تموشنت"، كما تم تحليل البيانات باستخدام برنامج التحليل الإحصائي spss وتوصلوا إلى أن البنوك التجارية تعتمد على التحليل المالي بشكل كبير كما أنها تستخدم بعض نسب التحليل المالي ,التي تهدف إلى تقييم ربحية وسيولة الزبون و مقدرته على الالتزام بديونه ، وجدنا بأن الضمانات يتم اتخاذها بالدرجة الأولى عند اتخاذ القرار الائتماني، و يؤكد هذا على أن البنوك التجارية لا تثق بالعميل بل تعتمد على الضمانات كخط دفاع أول، رغم من أن أغلبية الدراسات ترى بأنه لا يمثل الأسبقية الأولى في اتخاذ القرار الائتماني، بحيث أنه ليس بعنصر كافي لمنح الائتمان فالضمان هو بمثابة تعزيز للقرار الائتماني أو قصد الحماية من المخاطر التي تتعرض لها البنوك عند منح الائتمان، تعتمد البنوك التجارية على التحليل المالي بدرجة كبيرة، حيث نجد أن محللي الائتمان يطلبون قوائم مالية من الزبون و يشترطون تدقيقها من

[1]- بحري علي ، **بعنوان تحليل الأداء المالي بالنسب المالية للمؤسسة الاقتصادية** ،مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية ، جامعة المسيلة ،العدد 03 ،مجلد12 ،2011 ،ص348.

[2] - بركة ندير عبد الإله، **بعنوان دور التحليل المالي في القروض المصرفية** ،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في علوم الاقتصادية و التسيير ،كلية علوم الاقتصادية وتجارية و علوم التسيير ،المركز الجامعي بوشعيب عين تموشنت ،2014.

طرف محافظ الحسابات في بعض الأحيان وذلك من أجل زيادة ثقتهم في هذه القوائم، و تكون هذه القوائم لمدة ثلاث سنوات، وهذا يدل على الاهتمام الكبير لمحللي الائتمان بالقوائم المالية المقدمة من طرف الزبون، و بالتالي الاعتماد على التحليل المالي من أجل تسيير مخاطر و من خلال النتائج السابقة الذكر نكون قد أثبتنا صحة الفرضيات المتبناة في مستهل البحث، توجد علاقة طردية بين درجة الاعتماد على التحليل المالي و الثقة في القوائم المالية، حيث انه كلما كانت الثقة في القوائم المالية كبيرة كلما زادت درجة الاعتماد على التحليل المالي.

3- دراسة فاطمة الزهراء ،(2014)[1]، بعنوان دور السياسة المالية في جدب الاستثمار الأجنبي المباشر، هدفت هذه الدراسة بأن له مدخلا هاما من المداخل التنمية الاقتصادية، حيث ثمة الاتفاق على أهميته في النشاط الاقتصادي نتيجة النجاح الذي حققته بعض الدول في عدة مجالات من جراء الاستثمارات الواردة إليها المنهج الاستقرائي، عن طريق استقراء الدراسات والأبحاث والكتب والدوريات العربية والأجنبية التي تمت في مجال السياسة المالية و علاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر بغية توضيح مدى تطبيق أدوات السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر،المنهج التحليلي الوصفي، وذلك بهدف تحليل البيانات التي تستوفي مشكلة الدراسة وفي إطار الإشارة إلى دول المغرب العربي(الجزائر، المغرب، تونس) سنعتمد على البيانات الرقمية الرسمية الصادرة عن وزارة المالية، البنك المركزي، والديوان الوطني للإحصائيات ...،إلا أنه في المقابل لا يمكن إنكار بعض الآثار السلبية التي يمكن أن تنتج عن الاستثمارات الأجنبية و بعض دول المغرب العربي (الجزائر ، تونس ،و المغرب)، ولكي تتمكن هذه الدول من توفير مناخ ملائم من خلال سياسة مالية بما تحمله من أدوات ، فترشيد النفقات و تخصيص حصص مالية ضخمة لفائدة الاستثمار (نفقات التجهيز) يساعد على تهيئة البنية التحتية، وكذا نفقات التسيير التي تساعد على تحسين الإدارة ، إضافة إلى الحوافز الضريبية التي يمكن للدولة أن تمنحها للمستثمر الأجنبي، فالسياسة المالية المطبقة في دول المغرب العربي (الجزائر ، تونس و المغرب)، تحتاج إلى نسج علاقة وطيدة بين أدواتها و الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال ترشيد الإنفاق و الحوافز الضريبية التي تقدمها هذه الأخيرة.

4- دراسة مدني عبلة،فقيه أسماء ،(2015)[2]، بعنوان فعالية التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي و المالي scf، هدفت الدراسة إلى التوضيح كيف ستكون القوائم المالية في المؤسسة بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد ،التعرف على مختلف الأدوات المستخدمة في التحليل المالي، دراسة وضعية المؤسسة واكتشاف نقاط القوة و الضعف فيها من خلال تحليل مختلف قوائمها للوصول إلى تخطيط مالي سليم يجب الاتخاذ بوسيلة التحليل المالي فهو يقوم على دراسة العلاقات القائمة بين الحسابات في القوائم المالية للوصول إلى مؤشرات أو مقاييس تساعد في معرفة ما ستكون عليه هذه العلاقات في المستقبل والعمل على التدخل في هذه العلاقات إذا اكتشف أنها تسير

[1]- فاطمة الزهراء،**بعنوان دور السياسة المالية في جدب الاستثمار الأجنبي المباشر** ، مذكرة التخرج لنيل شهادة المستر ,في علوم الاقتصادية ،تخصص نقود ، بنوك و مالية دولية،كلية علوم الاقتصادية و علوم تسيير،2014.

[2]- مدني عبلة ,فقيه أسماء ، **بعنوان فعالية التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي و المالي scf** ،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير ، تخصص محاسبة و جباية،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ,قسم علوم التسيير ،المركز الجامعي بلحاج بوشعيب ،عين تموشنت ، 2015.

في اتجاه غير سليم ، أي أن التحليل المالي لا يكتفي بتحديد النسب بل يفسرها للبحث وإيجاد شروط التوازن المالي وذلك على المدى القصير والبعيد ، تشير إلى أن نقص المعرفة المحاسبية لدى المحاسب تؤدي إلى استخدام طرق محاسبية قد تكون غير سليمة مما قد يصعب الأمر على المحلل المالي ،إن القوائم المالية تعد المرجع الرئيس في توفير معلومات عن المركز المالي والأداء فهي اتبعوا المنهج الوصفي الذي يقوم على رصد ومتابعة دقيقة للظاهرة المدروسة بطرق كمية ونوعية توفر لكل فئة من مستخدمي البيانات المالية أدنى من المعلومات التي تمكنها من اتخاذ القرارات، و نظرا لأهمية هذه الأخيرة نستطيع القول أنه لابد على المحاسب أن تكون له دراية كافية حول النظام المحاسبي و كيفية استخدامه من أجل ضمان معرفة الوضعية الحقيقية للمؤسسة، أما فاعلية التحليل المالي تعتمد على صدق وسلامة القوائم المالية المعتمد عليها في عملية التحليل وعلى الوحدات الاقتصادية التزام بتطبيقها لمعايير المحاسبة الدولية ومراجعة قوائمها المالية من قبل مدقق حسابات خارجي، يبرهن على صدق وسلامة القوائم المالية ويكو نله الأثر المباشر على كفاءة وفاعلية نتائج التحليل المالي.

5- دراسة بن عبد المولى هاجر ، بلغابة فاطمة (2015)[1]،بعنوان دور للتحليل المالي في تقييم الوضعية المالية للمؤسسات ، إن التحليل المالي هو وسيلة الإدارة في تقييم المركز المالي للمنشأة ،" مؤسسة هنكل" على العموم والموقف النقدي على الخصوص، فمن خلال التحليل المالي يمكن تحديد نقاط القوة والضعف، بمعنى تقييم الموقف الاستراتيجي لمنشأة الأعمال بالإضافة إلى تقييمه للفرص المتاحة والتهديدات في بيئة المنشأة الخارجية ،لكن يبقى التحليل المالي يواجه عوائق من الجانب التطبيقي تخص من جهة، الكفاءات والخبرات اللازمة في تقييم الأداء الوظيفي من خلال تقييم نتائج قرارات التمويل وقرارات الاستثمار وتجنبها من الخطر المالي والاقتصادي مستقبلا، و منهج وصفي تحليلي ومن جهة أخرى مشكلة الإفصاح عن المعلومات المالية لأن عملية التحليل المالي تؤدي معرفة الوضع المالي للمنشأة و الحكم على كفاءة الأداء المالي والتشغيلي في المنشأة،تقييم قدرة المنشأة على سداد ديونها و التزاماتها في المدى القصير و الطويل ،و يساعد في تقييم الجدوى الاقتصادية لإقامة المشاريع،و لتقييم الأداء بعد إنشاء المشاريع، كما يساعد على التخطيط المستقبلي لأنشطة المشروع.يحتوي التحليل المالي مقارنة المعلومات و البيانات الفعلية مع المعلومات و البيانات التقديرية و تحديد الانحرافات و تحليلها و معرفة أسباب استخدام بعض التقنيات الفنية و صياغة النماذج،أن البيانات المالية تساعد المحلل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة من خلال تحليل الميزانية بواسطة مؤشرات التوازن (رأس مال العامل، احتياجات رأس مال العامل، الخزينة) ثم بواسطة النسب وأهمها: (نسب المردودية، النسب الهيكلية، نسب السيولة، نسب النشاط) وهذه الأخيرة تمكنه من معرفة الهيكل المالي للمؤسسة، ثم يقوم بتحليل التكاليف ابتداء من تحليل النتائج و تحليل الاستغلال و عتبة المردودية، و في المرحلة الأخيرة يقوم المحلل المالي بتحليل المخاطر بواسطة الروافع المالية بأنواعها.

[1]- بن عبد المولى هاجر ،بلغابة فاطمة ،**بعنوان دور للتحليل المالي في تقييم الوضعية المالية للمؤسسات** ،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في علوم الاقتصادية ،تخصص نقود ،بنوك و مالية دولية ،قسم علوم اقتصادية ،كلية علوم الاقتصادية و تجارية و علوم التسيير ،جامعة بلحاج بوشعيب ،عين تموشنت ،2015.

من خلال دراسة التطبيقية لشركة هنكل –فرع عين تموشنت– تحقق التوازن المالي وهذا ما يعني أن الشركة قادرة على تمويل استثماراتها عن طريق الأموال الدائمة .و من خلال جدول التحليل الوظيفي لميزانية الشركة لنشاط المالي تبين لنا بعد حساب رأس المال العامل FR و احتياجات رأس المال العامل دو قيمة موجبة، والخزينة كانت موجبة، و هو ما يعني أن المؤسسة تتمتع بقدرة تسديد جيدة. و هذا ما تم التأكد منه عند حساب نسب الهيكلة المالية و نسب السيولة, حيث تبين بأن المؤسسة تتمتع بقدرة تسديد جيدة و تضمن ديون الغير فيما يخص الديون قصيرة الأجل في مدة استحقاقها

6 – **دراسة برحايل إيمان ،بوشريط سميرة ،(2017)[1]، بعنوان دور نظم المعلومات في تحسين أداء المؤسسة** ، تهدف الدراسة تواجه المنظمات في العصر الحديث حالة من التحدي نتيجة الثورة العلمية و التكنولوجية ،تبع المنهج الوصفي التحليلي في جميع الميادين و نجم عنه تعقد مهام الإدارة و متطلباتها ما يلزمها مواكبة هذا التغيير لضمان الاستمرار ،وباعتبار أن نظام المعلومات من أهم الدعائم التي تسند إليها المؤسسة في رفع مرد وديتها و كفاءتها الإنتاجية ، لتكميل باقي الوظائف باعتباره العنصر الأساسي في المؤسسة ، لذلك تسعى المؤسسة إلى إعطائه أهمية و مكانة خاصة في إدارة المؤسسة و التوجه إلى الاهتمام أكثر في إدارته بطريقة عملية فعالة مما تمكن المؤسسة من تحقيق أهدافها و مهامها، فلجأت المؤسسة إلى تصميم نظام معلومات يساعدها على الأداء الفعال لهم، و الذي يقوم بجمع البيانات المتعلقة و معالجتها وجدنا أن نظام المعلومات هو أداة ناجعة لتقييم أداء المؤسسة الاستخدام العقلاني لأنظمة المعلومات يؤدي إلى دور فعال في إدارة المؤسسة وبالتالي محققة يزيد نظام المعلومات الحديثة من كفاءة المؤسسة كما يساهم في التسيير الفعال لها محققة، ترتبط كفاءة أنظمة المعلومات بمدى مواكبة إدارة المؤسسة للتطورات الاقتصادية محققة إن مؤسسة الاتصالات الجزائرية تولى اهتماما لنظام المعلومات المستخدم في إدارة المؤسسة و الدليل على ذلك وجود نظام GAIA تسعى المؤسسة لتطوير هذا النظام من خلال إجراء تعديلات داخلية و خارجية عليه و تطويره لتحقيق الفعالية و النجاح في إدارة المؤسسة بشكل يخدم صالحه

7–– **دراسة ختوا هاجر ،رمضاني نجاة (2017)[2]، بعنوان أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الدول MENA**،تهدف هده الدراسة إن التحرير المالي يمكنه أن يؤثر ايجابيا ومعنويا في النمو الاقتصادي للدول وذلك عدم وجود اثر بين سياسة التحرير المالي والنمو الاقتصادي ،وأن السياسة التحرير المالي بمختلف جوانبها والمتبعة في اغلب الدول النامية كان لها اثر ايجابي على معدلات النمو الاقتصادي المحققة من قبل الدول ،وقد كان لتحرير القطاع المصرفي اثر ايجابي اكبر على النمو الاقتصادي من الأثر الايجابي لكل من تحرير الأسواق المالية وتحرير رأس المال وأداته التوظيف من خلال استعراض مختلف المفاهيم المتعلقة بالتحرير المالي والنمو

[1]–برحايل إيمان ، **بعنوان دور نظم المعلومات في تحسين أداء المؤسسة** ،مذكرة تخرج لنيل شهادة تخرج الماستر في علوم اقتصادية ،تخصص إدارة واقتصاد مؤسسة ،كلية علوم الاقتصادية و التسيير و علوم تجارية ،جامعة بلحاج بوشعيب ،2017

[2]–ختو هاجر،رمضاني نجاة ، **بعنوان أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الدول MENA**، مذكرة تخرج شهادة الماستر في علوم الاقتصادية،تخصص نقود، بنوك و مالية الدولية ،كلية علوم الاقتصادية و تجارية وعلوم تسيير ،عين تموشنت ،2017.

الاقتصادي وإبراز العلاقة بينهم، كما اعتمدتا على المنهج الاستقرائي وأداة التحليل بغرض تحليل مختلف الإحصائيات المتعلقة بالتحرير المالي وآثاره على بعض المتغيرات الاقتصادية والمالية العالمية، و منه توجد علاقة عكسية معنوية بين الكتلة النقدية و الناتج الداخلي الخام في دول النامية حيت الزيادة بوحدة واحدة من الكتلة النقدية تؤدي إلى الانخفاض ب 0.2 وحدة من الناتج الداخلي الخام،وهناك علاقة عكسية و غير معنوية بين التضخم والنمو الاقتصادي، هناك علاقة طردية ومعنوية بين الناتج الداخلي و القروض والمستندات في القطاع المصرفي، أي أن الزيادة ،بوحدة واحدة من من القروض والمستندات في القطاع المصرفي تؤدي إلى الزيادة ب 0.14 وحدة من الناتج الداخلي الخام ،يتحدد مفهوم التحرير المالي بأنه مجموعة الأساليب والإجراءات التي تتخذها الدول لإلغاء أو تخفيف مستوى كفاءته وإصلاحه كليا، درجة القيود المفروضة على عمل النظام المالي،بالنسبة لمستوى التحرير في الدول العربية فان معظمها قامت بتحرير قطاعها المالي الداخلي ومنها الجزائر،أما بالنسبة لتحرير المالي الخارجي فان هناك تفاوت فيما بينها ،رغم انه معظم الدول العربية قامت بإزالة العوائق قابلية رأس المال للتحويل ،والقيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي المباشر واحتفاظ المقيمين بودائع في الخارج ،وقابلية حسابات المقيمين وغير المقيمين للتحول ،ولكن هدا راجع إلى عمق الإصلاح ودرجة التطور المالي فيها،فالجزائر من الدول مثلا التي لم تصل إلى تحرير حساب رأس المال بالتكامل وهذا راجع لعدم وجود سوق مالي فعال ونشط بالإضافة إلى ضعف النظام المصرفي ،كما للتحرير المالي دور ايجابي في زيادة معدلات النمو من خلال زيادة معدلات الادخار والاستثمار،وتخفيض تكلفة رأس المال ،والعمل على تطور القطاع المالي وتعميمه،وعلى تحسين السياسات.

8- دراسة غانمي العالية، (2018)[1]،بعنوان التحليل المالي و أدوات التوازن المالي في إطار ميزانية المؤسسة الاقتصادية ، تهدف هده الدراسة للوصول إلى تشخيص صحيح للوضعية المالية للمؤسسة ،ويهدف بصفة عامة إلى إجراء فحص للسياسات المتبعة من طرف المؤسسة في دورات متعددة من نشاطها ،وكدا عن طريق الدراسات التفصيلية المالية لفهم مداولات و محاولة تفسير الأسباب التي أدت إلى ظهورها بالكميات و الكيفيات التي هي عليها مما يساعد على اكتشاف نقاط القوة و الضعف التي تحمل سلبا و إيجابا في المؤسسات المالية ،ومن تم اقتراح إجراءات على المؤسسة لترشيد استخدام إمكانياتها للخروج من الوضع الصعب أو اقتراح إجراءات تسمح بمواصلة التحسن إدا كانت الوضعية المالية للمؤسسة جيدة ،كما يعتبر التحليل المالي الأداة التي تحدد العلاقة القائمة بين المؤسسة و محيطها و هده العلاقة لا تقتصر على الناحية المالية بل تتعدى و تشمل بعض النواحي الأخرى كالإنتاج و التسويق و حتى في الميدان الصناعي و التجاري .

[1]- غانمي العالية ، بعنوان **التحليل المالي و أدوات التوازن المالي في إطار ميزانية المؤسسة الإقتصادية** ، مجلة مفاهيم للدراسات الفلسفة ،جامعة زيان عاشور ،الجلفة ، عدد02،2011، ص 168.

9- **دراسة مقداد خديجة ،(2018)[1] ،بعنوان دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية،** تهدف هذه الدراسة إلى معرفة الوضع المالي للمؤسسة ديوان الترقية و التسيير العقاري خلال (2015-2016)حساب المؤشرات و النسب المالية باستخدام الميزانية الوظيفية وقد وجدنا أن الوضع المالي لهذه المؤسسة جيد يعتبر التحليل وسيلة فعالة و أداة لتشخيص الوضعية المالية لمؤسسة ديوان الترقية و التسيير العقاري ، لأنو يساعد المسير المالي على تشخيص الحالة المالية للمؤسسة استعمل المنهج الوصفي،يساعد التحليل المالي على معرفة نقاط الضعف لتفاديها و نقاط القوة لتعزيزها و تقويمها المنهج الوصفي ،تحديد قدرة المؤسسة على الإقراض و الوفاء بالديون ،التحليل المالي يقوم على فحص و تحليل قوائم المالية للمؤسسة لفترات ماضية بهدف معرفة الوضع المالي السائد في المؤسسة،كل من رأس الدال العامل والاحتياج لرأس الدال العامل وكذا الخزينة مؤشرات جيدة لوضعية ،المؤسسة من حيث التوازن الدالي، الخزينة النهائية موجبة أي أن موارد المؤسسة استطاعت تغطية استخداماتها ما يعتٍ أن قاعدة التوازن المالي للمؤسسة استطاعت تغطية الأصول الثابتة بالأموال الدائمة أي حققت توازن هيكلي، المؤسسة تتمتع باستقلالية مالية،إن التشخيص المالي هو عبارة عن عملية معالجة البيانات المالية المتاحة عن المؤسسة.

10- **دراسة زروقي سيف الدين، (2019)[2] ،بعنوان دور حوكمة الشركات في رفع كفاءة الأسواق المالية** ،تهدف الدراسة هدفت هذه المذكرة إلى دراسة موضوع دور حوكمة الشركات في رفع كفاءة الأسواق المالية لكل من السوق الجزائري والتونسي ، وتم اعتماد على المنهج الوصفي التحليلي ، و استعانة بالكتب ومختلف وثائق في كل من الدولتين ، وتوصلت هذه المذكرة إلى مفادها اعتماد السوق المالي التونسي على أنظمة التداول الإلكترونية، ومراكز للإيداع و التحويل مما يسرع نقل ملكية الأسهم من حساب المشتري إلكترونيا فور إتمام الصفقة، على عكس السوق الجزائري الذي تسوى فيه الصفقة مرة في الشهر، تتمحور أهمية الموضوع في الدور الذي تؤديه الأوراق المالية المغاربية، باعتبارها أداة استثمارية لها تأثير في جذب المدخرات عن طريق الاستثمار في الأوراق المالية كالأسهم و السندات،حيث تعد هذه الأسواق في أي دولة ركيزة أساسية في بنية اقتصادها، فضلا عن هذا فإن تنشيط هذه السوق أصبحت من الأمور المهمة التي تقتضيها الضروريات الاقتصادية، يمكن التوصل من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق فهم آلية عمل أسواق الأوراق المالية وتحديد دورها في التنمية الاقتصادية، تحديد المعوقات و التحديات التي تواجه أسواق الأوراق المالية المغاربية (الجزائر ،تونس)و بدرجة أكبر السوق المالي الجزائري .

[1] – مقداد خديجة ، بعنوان **التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية**، مكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي ،تخصص تدقيق محاسبي و مراقبة تسيير ،قسم علوم مالية و محسبة ،كلية علوم الاقتصادية و تجارية و علوم تسيير ،جامعة عبد الحميد بن باديس ،مستغانيم ، 2018.

[2] –زروقي سيف الدين ،**بعنوان دور الحوكمة الشركات في رفع كفاءة الأسواق المالية** ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في اقتصاد ، تخصص اقتصاد نقدي و بنكي ، كلية علوم الاقتصادية و تجارية ،جامعة بلحاج بوشعيب ،عين تموشنت ، 2019.

11-دراسة أحمد بالقاسم فاطمة الزهراء،زعبوب خديجة (2019)[1] ،بعنوان فعالية أدوات مراقبة التسيير في تحسبين الأداء المالي للمؤسسة ،حيث تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور نظام مراقبة التسيير من خلال فعالية أدوات مراقبة التسيير في اتخاذ قرارات المؤسسة الاقتصادية ،وكذلك إلى تقييم الأداء المالي و أهميته في المؤسسة و تم إسقاط هذه الدراسة على مؤسسة "الاسمنت بني صاف" و ذلك بالاعتماد على القوائم المالية المتمثلة في الميزانية و جدول حسابات النتائج ، حيث تم اختبار مدى كفاءة الأداء المالي للمؤسسة باستخدام النسب المالية ،أظهرت نتائج الدراسة ضرورة استخدام أدوات مراقبة التسيير في تحسين و تقييم الأداء المالي للمؤسسة و التي يمكن من خلالها مراقبة نشاطها وهي تتلاءم فقط مع الأنظمة التقليدية لدلك يمكن القول أن توجه استراتيجي يتلاءم مع نظام معين لمراقبة التسيير مع واقع المؤسسات الجزائرية ،تحقق المؤسسة الأسمنت نتائج مرضية ,ومؤشرات ونسب أدائها المالي مقبولة برغم من ظروفها وانخفاض إنتاجها ونقص أرباحها مقارنة بالسنوات السابقة ،وبرغم من دلك محافظة على الإستمراريتها وعلى زبائنها داخل و خارج الجزائر ،و الأداء المالي يعد أحد أهم أنواع الأداء تسيير المخاطر البنكية ,و من اجل تحقيق ذلك قمنا بدراسة ميدانية على 5 بنوك تجارية ،أما المنهج المتبع في هده الدراسة على المنهج الوصفي في الجزء النظري، أمَّا الجزء التطبيقي فلقد اعتمدوا على المنهج التجريبي وذلك ما أكدته الدراسة الميدانية وهي تستعمل أدوات مراقبة التسيير التقليدية.

12-دراسة مهند جعفر حسن حبيب, (2020)[2],بعنوان أساليب التحليل المالي و دورها في رفع كفاءة الأداء المالي للمؤسسات العامة السودانية ، هدفت الدراسة إلى توضيح أهم أساليب التحليل المالي ودورها في رفع كفاءة الأداء المالي وتحديد مواطن القوة والضعف في المؤسسات العامة السودانية، إن أساليب التحليل المالي من خلال أسلوبي التحليل الأفقي والرأسي يعتبران أداتان من الأدوات الفعالة في رفع كفاءة الأداء المالي، بضرورة أن المؤسسات العامة من الدور الذي تلعبه المؤسسات العامة في التنمية الاقتصادية على المستويين المحلي والقومي، كما تأتي أهمية هذه الدراسة في أنها سوف تساهم في بيان الكفاءة الاستثمارية و الائتمانية في المؤسسات العامة السودانية ومدى نجاحيها حيث اعتمدت الدراسة على مناهج متعددة منها المنهج التاريخي ذات العالقة بموضوع الدراسة والمنهج اللإستقرائي وذلك لصياغة مشكلة الدراسة والمنهج الاستنباطي لصياغة فرضيات الدراسة، والمنهج التحليلي لتحليل القوائم المالية لسكك حديد السودان التحميل المالي ،اعتماد الهيئة على مصادر التمويل الداخلية في الكفاءة الاستثمارية لدى السكة حديد عالية جدا ,و أن التمويل يخفض نسبة التكاليف مما يؤدي إلى زيادة العائد أو الدخل ويرفع كفاءة الأداء المالية نسبة للتوظيف الأمثل لرأس المال وحقوق الملكية,إن الزيادة في الأصول المتداولة في هيئة السكة حديد قد اعتمدت على التمويل الذاتي.

---

[1]- أحمد بالقاسم فاطمة الزهراء ،زعبوب خديجة ، **بعنوان فعالية أدوات و مراقبة التسيير في الأداء المالي للمؤسسة** ،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في علوم مالية و محاسبة ،تخصص محاسبة وجباية معمقة،كلية علوم الاقتصادية و تجارية و علوم تسيير ،المركز الجامعي بوشعيب عين تموشنت،الجزائر ، 2019.

[2]- مهند جعفر حسن حبيب ، ،**بعنوان أساليب التحليل المالي و دورها في رفع كفاءة الأداء المالي للمؤسسات العامة السودانية** ، مجلة البديل الاقتصادي ، مخبر سياسات الريفية في السهوب ،جامعة الجلفة ،عدد02 ،مجلد07 ،2018، ص41.

II. الدراسات سابقة متعلقة بلتخاذ القرار .

1- دراسة سيدي يعقوب كوثر ،(2015)[1] ،بعنوان تأثير الحوكمة البنكية على اتخاذ القرار ، تهدف هده الدراسة الأسباب التي أدت إلى عدم استقرار النظام المصرفي هو عولمة الأسواق المالية و ظهور الكثير من الابتكارات المالية التي أدت إلى الحد من فعالية الأدوات التقليدية الهادفة إلى ضمان الاستقرار في النظام المصرفي ، المنهج المتبع هو الوصفي التحليلي، لتبين الوسائل الحديثة الهامة التي تهدف إلى النظام المصرفي بشكل الخاص ألا و هي الحوكمة ،التي ترتكز على تطبيق المبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية و الدور الفعال الذي تلعبه في التأثير على القرارات المتخذة في البنوك الجزائرية و الحد من الفساد المالي و الإداري ،و إن شعور متخذي القرار بالتناقض الدهني كان أكثر الأسباب المؤدية إلى الخطأ في اتخاذ القرارات التي تتخذها الإدارات الوسطى و الإشرافية في البنوك التجارية ،و قد كانت ممارستهم لهدا الخطأ عالية التطبيق ،و نظم المعلومات ،و التهرب من المسؤولية ولا تلجأ إلى تجنب اتخاذ القرارات، وجود دراجات ممارسة متوسطة من التحدي و الاتصال و التماسك الاجتماعي و التي تعكس عوامل ثقافة المنظمة الداخلية .

2- دراسة زحاف محمد ،مؤذن بوجمعة ،(2016)[2]،بعنوان صنع القرار وانعكاسه على مستوى الرضا الوظيفي في المؤسسة الرياضية ، تهدف هده الدراسة إلى معرفة انعكاس صنع القرار على مستوى الرضا الوظيفي في المؤسسة الرياضية الذي يعد محور العملية الإدارية كونه من أهم الوسائل التي تستخدمها المؤسسة لتمكنها من القيام بوظائفها و مباشرة النشاطات الموكلة إليها لكشف عن العوامل التنظيمية للرضا الوظيفي وانعكاسها على صنع القرار في المؤسسة الرياضية ،و لعدم وجود فروق دالة إحصائية بين عملية صنع القرار و الرضا الوظيفي عند مستوى المعنوية 0.05 تعزى للخصائص الديمغرافية و هدا راجع لأفراد العينة الذكور ،لان اغلبهم لهم مستوى عالي و يملكون شهادات عليا لان لديهم صنع القرار مما يدل على إن كل من الجنسين ملائمين لطبيعة نشاط المؤسسة الرياضية .

[1]- سيدي يعقوب كوثر ، **بعنوان تأثير الحوكمة البنكية على اتخاذ القرار**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر ،تخصص نقود و بنوك و مالية دولية ،قسم علوم الاقتصادية ،كلية علوم اقتصادية و تجارية و علوم تسيير ،مركز الجامعي عين تموشنت، 2015.

[2]- زحاف محمد ،مؤذن بوجمعة ، بعنوان **صنع القرار وانعكاسه على مستوى الرضا الوظيفي في المؤسسة الرياضية** ،جلة تفوق في علوم و تقنيات النشاطات البدنية و الرياضية ،دراسة ميدانية لولاية ادوار ،جامعة المسيلة ،العدد 1،2016،ص142.

3- دراسة مهملي بن علي ،(2016)[1] ،بعنوان متخذ القرار الرشيد و تأثيره على فعالية تقييم الأداء الوظيفي داخل المؤسسة ، تهدف هده الدراسة إلى اهتمام الموضوع صنع القرار وكيفية اتخاذه، نظرا لأهميته البالغة في العملية الإدارية، لهذا أصبح من الضروري إيجاد الطرق و الوسائل التي يتم من خلالها اتخاذ القرارات الفعالة والرشيدة، جوهرها المعلومات الإدارية، فتضخم عدد المعطيات والمؤشرات وكثافتها، فرض إيجاد سبل حقيقية يتم من خلالها تعميق أفكار ومهارات متخذي القرارات على مختلف مستويات المنظمة لمسايرة تطورات الإدارة الحديثة، وتحقيق الفعالية التنظيمية والوظيفية في المؤسسة، فتنفيذ القرار يستلزم عملية إقناع الأطراف المشاركة في هذه العملية، لأن القائد الإداري الناجح يدرك مدى أهمية المورد البشري داخل المؤسسة، لكونه الأداة الفعالة التي تستطيع المؤسسة من خلاله تحقيق أهدافها، لذا نجدها حريصة كل الحرص على قياس وتقييم الأداء الوظيفي، باعتباره العملية الإدارية التي يمكن من خلالها الحكم على مدى تقدم هذا الموظف أو ذاك قياسا إلى واجباته وسلوكياته في فترة زمنية معينة، لهذا يتوجب على متخذ القرار الرشيد أن يعرف كل الطرق والوسائل التي يتم من خلالها، خلق المناخ التنظيمي الملائم الذي يحقق الرضا الوظيفي ويزيد من فعالية الأداء الوظيفي، لأن القرار الرشيد هو الأداة التي تؤمن الحد الأقصى في تحقيق أهداف التنظيم ضمن معطيات البيئة التي يعمل بها .

4- دراسة بلحضري نصر الدين ،يحلى إيمان (2017)[2]، بعنوان أهمية نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرار التمويل في المؤسسة ، تهدف هده الدراسة هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرار التمويل ،من خلال جمع هذا النظام لبيانات قصد تبويبها ومعالجتها لنحصل في الأخير على معلومات جاهزة للاستخدام يمكن عن طريقها اتخاذ قرارات رشيدة وصائبة، بحيث نستخدم المنهج الوصفي ،من أجل معرفة واقعها في البنوك التجارية على مستوى ولاية عين تموشنت ،وذلك بالاعتماد على برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية في اعتماد متخذي القرارات على مخرجات نظام المعلومات المحاسبي هناك إجماع من جميع الباحثين في مجال الدراسة على أن نظام المعلومات المحاسبي من أهم الأنظمة الفرعية لأنه يتولى تقديم معلومات محاسبية ذات مصداقية وملائمة لاتخاذ القرارات.يساهم نظام المعلومات المحاسبي في دعم متخذي القرار في مختلف المستويات الإدارية ،باعتبار مخرجات هذا النظام فعالة وتفاعلية مع المستخدم، تعتبر النظم الخبيرة أهم مجالات الذكاء الاصطناعي ،حيث تقوم على استغلال خبرات ومهارات الخبراء من أجل تقديم الحلول

[1] – مهملي بن علي ، **بعنوان متخذ القرار الرشيد و تأثيره على فعالية تقييم الأداء الوظيفي داخل المؤسسة** ، مجلة الرواق ،معهد علوم قانونية و إدارية ،قسم علوم سياسية ،المركز الجامعي ،غليزان ،العدد03، 2016،ص45.

[2] – بلحضري نصر الدين يحلى إيمان ،**بعنوان أهمية نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرار التمويل في المؤسسة** ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر ،تخصص محاسبة و جباية ،قسم علوم التسيير ،كلية علوم اقتصادية و تجارية و علوم تسيير ،المركز الجامعي بلحاج بوشعيب عين تموشنت ، 2017.

والنصائح لمتخذي القرار. يعتبر قرار التمويل من القرارات الحساسة والتي تأثر بصورة مباشرة على المركز المالي ،واتخاذه يتطلب معلومات ملائمة مستخرجة من القوائم المالية. يمتلك موظفو إدارة البنوك محل الدراسة مستوى تعليميا عاليا كافيا ،وخبرة عالية في الميدان مما يسمح لهم بالتعامل مع الظروف التي يقعون فيها خلال الدراسة الملفات المع روضة عليهم من الزبائن.تؤثر نظم المعلومات المحاسبية بكل مستلزماتها على عملية صنع القرار التمويل في كافة البنوك التجارية.

5- دراسة رحال جميلة ،بن عويدات حنان ،(2018)[1]، بعنوان دور نظم المعلومات في اتخاذ القرار

،تهدف هده الدراسة إلى معرفة دور نظم المعلومات في اتخاذ القرار، إذ أن نظم المعلومات بمثابة أداة أو تقنية هدفها تحويل البيانات إلى معلومات و ذلك من أجل اتخاذ القرارات المناسبة، حيث تم إعداد جانب نظري أستعمل المنهج الوصفي يوضح مفاهيم عامة للنظام و نظام المعلومات و اتخاذ القرار، أما في الجانب التطبيقي أستعمل المنهج الوصفي التحليلي اختبار هذه العلاقة على عينة عشوائية بالاعتماد علاقة بين نظم المعلومات وSPSS 19 على برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية اتخاذ القرار بمؤسسة سونلغاز –فرع عين تموشنت ،وإجراء مقابلة مع رؤساء ومرؤوسين بالمديرية و يؤدي استخدام نظم المعلومات بالمؤسسة إلى زيادة دقة المعلومات التي يقدمها النظام المعتمد بالمؤسسة بدرجة عالية من التفصيل.ويساعدوا متخذو القرارات بالمؤسسة على توافر جميع المعلومات حول الموضوع لأنه. يعتبر نظام المعلومات ذو كفاءة عالية في جمع و تخزين و استرجاع المعلومات و ،اتخاذ القرار هو عملية الاختيار بين مجموعة من البدائل لتحقيق أهداف معينة، و هي محور و أساس العملية الإدارية.يساعد نظام المعلومات في اتخاذ القرارات داخلا المؤسسة.تم التوصل إلى وجود أثر دو دلالة إحصائية بين نظم المعلومات و اتخاذ القرار "بمؤسسة سونلغاز– عين تموشنت–".

6- دراسة الأطرش كراتيمة بارودي ،(2018)[2]،بعنوان دور جدول تدفقات الخزينة في اتخاذ القرارات ضمن المؤسسات الاقتصادية ، تهدف هذه الدراسة إلى تبيان دور وأثر جدول تدفقات الخزينة في اتخاذ القرارات في المؤسسات الاقتصادية، باعتبار جدول تدفقات الخزينة قائمة مالية تمكن لمستخذ مي القوائم المالية من معرفة كل التفاصيل المتعلقة بتدفقات النقدية الداخلة والخارجة خلال فترة زمنية معينة ،كما تتيح النسب المالية المشتقة من جدول تدفقات الخزينة للمؤسسة معرفة مدى جودة ربحيتها، والسياسة المالية التي تنتهجها المنهج الوصفي و

[1]– رحال جميلة ،بن عويدات حنان ، **بعنوان دور نظم المعلومات في اتخاذ القرار** ،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر ،تخصص اقتصاد و تسيير المؤسسة ، قسم علوم الاقتصادية ،كلية علوم اقتصادية و تجارية و علوم تسيير ،مركز الجامعي عين تموشنت ، 2018.

[2]– الأطرش كراتيمة بارودي ، **بعنوان دور جدول تدفقات الخزينة في اتخاذ القرارات ضمن المؤسسات الاقتصادية** ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر ،تخصص محاسبة معمقة و جباية، قسم علوم تسيير ،كلية علوم اقتصادية و تجارية و علوم تسيير ،مركز الجامعي عين تموشنت ، 2018.

كذلك تمكنها من تقييم جودة سيولتها ، مؤسسة "صيدال" المن تشخيص وضعيتها و اتخاذ قرارات مناسبة قبل وقوع في عسر مالي ،إلى أن أدائها المالي كان في تراجع مستمر و ارتفاع كبير للنفقات الرأسمالية و كذالك ضعف السياسة الائتمانية التي تنتهجها المؤسسة في تحصيل حقوقها من الزبائن و المدينون الآخرون .

7- دراسة ويس لطيفة ،صوار يوسف ،بولومة هجيرة (2018)[1]،بعنوان إيجاد الحل الأمثل لمشاكل اتخاذ القرارات المؤسسات الاقتصادية ، تهدف هده الدراسة بأن عملية اتخاذ القرار من أهم العوامل الرئيسية لاستمرارية المؤسسات ،وفي الوقت الراهن تعتمد وظيفة اتخاذ القرارات سواء كانت إستراتيجية أو تكتيكية أو يومية على الأساليب الكمية للوصول إلى القرار الأمثل و الواقع الذي تشهده المؤسسة الجزائرية بان اتخاذ القرار هو في تراجع و دلك لقلة أو انعدام شبه تام لاستخدام الطرق الكمية و الأساليب الرياضية الحديثة في عملية اتخاذ القرار التي كان الهدف منها محاولة معرفة عتبة المردودية ،من خلال إعداد نموذج يساعد في اتخاذ القرار و هو البرمجة الكسرية على واقع إحدى المؤسسات الصناعية .

8- دراسة عبد الرحمن محمد سليمان رشوان ،(2018)[2]،بعنوان دور تحليل البيانات الضخمة في ترشيد اتخاذ القرارات المالية و الإدارية في الجامعات الفلسطينية ، هدفت هذه الدراسة بشكل رئيس إ لى التأصيل العلمي من خلال التعرف على دور تحليل البيانات الضخمة في ترشيد اتخاذ القرارات المالية و الإدارية في الجامعات الفلسطينية، ، أعتمد في هده الدراسة على ا لمنهج الوصفي التحليلي في تبين وتوضيح الجانب النظري من خ لال الدراسات السابقة والدوريات والرسائل العلمية، و تحليل نتائج الدراسة الميدانية واختبار الفرضيات باستخدام البرنامج الإحصائي البسيط .SPSS كما وزعت ا لاستبيان بعد تقيمها و تحكيمها من عدد من ا لمتخصصين على عينة البحث ا لمكون من النواب الإداريين و الأكاديميين ، وعمداء كليات ا لاقتصاد والعلوم الإدارية، ورؤساء الأقسام المالية والإدارية في الجامعات الفلسطينية البالغ عددهم 165مفردة .كما أثبتت نتائج البحث بأنه يساعد تجميع البيانات الضخمة ومعا لجتها و تخزينها في ا لحصول على معلومات دقيقة يتم على أساسها اتخاذ القرارات الإدارية داخل الجامعات الفلسطينية البيانات الضخمة والعمل في تدعيم اتخاذ القرارات في الجامعات الفلسطينية.

[1]- ويس لطيفة ،صوار يوسف ،بولومة هجيرة ، **بعنوان إيجاد حل أمثل لمشاكل اتخاذ القرارات المؤسسة اقتصادية** ،مجلة أفاق علوم الإدارة و الاقتصاد ،كلية علوم اقتصادية و تجارية و علوم تسيير ،جامعة محمد بوضياف المسيلة ،العدد 03 ، 2018 ،ص148.

[2]- عبد الرحمن محمد سليمان رشوان ، **بعنوان دور تحليل البيانات الضخمة في ترشيد اتخاذ القرارات المالية و إدارية في الجامعات الفلسطينية** ،مجلة دراسات اقتصادية و مالية ،كلية جامعية لعلوم و تكنولوجيا ،غزة ،فلسطين ،العدد 01، 2018،ص172.

9–دراسة قراين فاطمة الزهراء ،ملوك هشام ، (2019) [1] ،بعنوان دور نظم المعلومات المحاسبية في اتحاد القرارات المالية ، تهدف هده الدراسة إلى تقوية جهاز نظم المعلومات المحاسبي باستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة، ويحتوي هذا النظام على قاعدة بيانات تقدم معلومات مالية،تفيد المؤسسة في اتخاذ القرار سوءا كان قرار تمويل أو استثمار،والحرص على الاعتماد على نظم المعلومات المحاسبية في عملية صنع القرارات المالية تعتبر القوائم و التقارير المالية بالاعتماد على المنهج الوصفي و التحليلي ،ومن أهم مصدر نظم المعلومات المحاسبي، التي تعتمد عليها المؤسسة بشكل كبير في إبداء الرأي و اتخاذ القرارات المالية، كلما كانت ذات جودة و تتمتع بالملائمة و تتصف بالوقتية تصبح سهلة الاستخدام بالنسبة للأطراف المعنية باتخاذ القرار، القرارات الاستثمارية و القرارات التمويلية تجمعهم علاقة طردية، لأنه في حالة كانت تتبع المؤسسة قرارات تمويل ناجحة سيؤدي ذلك حتما إلى قرارات استثمارية صائبة، القرارات الاستثمارية هي التي تؤثر عليها درجة المخاطرة و التعقيد، لأنه يحتاج إلى معلومات إضافية يكون مصدرها من خارج المؤسسة مثل :بنوك المعلومات، الصحف ، المطبوعات الحكومية، الانترنت، دارسة إحصائية حول رغبات الزبائن أما القرارات المالية(قرار التمويل، قرار الاستثمار) من أهم العناصر في البنوك، إذ على أسسها يتحد مستقبل ، فكلما كان القرار المالي المتخذ رشيد كلما أدى هادا إلى الوصول إلى الأهداف المراد تحقيقها من طرف البنوك التجارية،و أهمية التي تكتسبها نظم المعلومات المحاسبية في دعمها لمختلف القرارات وبالأخص قرار التمويل مستوى البنوك. اعتماد البنك على المعلومات المحاسبية لغرض الوقوف على مدى مساهمة المعلومات المحاسبية في اتخاذ مختلف القرارات.

10– دراسة بسايح عبد القادر ،أحمد بالبشي ر عماد(2019) [2] ،بعنوان دور الشفافية في المعلومات المالية في اتخاذ القرار ، تهدف هده الدراسة إلى التعرف على دور الشفافية في المعلومات المالية في اتخاذ القرار بإتباع المنهج الوصفي التحليلي ،ولتحقيق بدراسة أهم الجوانب المتعلقة الشفافية لما لها دور كبير في عملية صنع القرار فهي من الوسائل الهامة التي تعمل على ضمان تدفق معلومات تحمل موصفات تؤهلها لان يعتمد عليها في صنع القرارات.وقد بينت النتائج أن الشفافية تلعب دورا هاما في كل خطوة من خطوات عمليات اتخاذ القرار تساعد على تأهيل المعلومات لتكون ذات مواصفات كاملة يتم استعمالها في عملية صنع القرار، ولا يمكن لأي مؤسسة النجاح دون وجود فاعلية في دور الشفافية في المعلومات المالية فنجاح المؤسسات الاقتصادية مرهون في

[1] – قراين فاطمة الزهراء ،ملوك هشام ،**بعنوان دور نظم المعلومات المحاسبية في اتحاد القرارات المالية** ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر ،تخصص محاسبة و جباية ،قسم علوم الاقتصادية وتسيير ،كلية علوم اقتصادية و تجارية و علوم تسيير ،جامعة بلحاج بوشعيب ، 2019.

[2] – بسايح عبد القادر ،أحمد بالبشير عماد ، بعنوان **دور الشفافية في المعلومات المالية في اتخاذ القرار** ، مذكرة الماستر ،تخصص محاسبة و جباية ، قسم علوم التسيير ،كلية علوم اقتصادية و تجارية و علوم تسيير ،مركز الجامعي ،عين تموشنت ،2019.

اتخاذ قرارات المناسبة. وبناء على كل ما تقدم فإن الشفافية هي مسار يوصل إلى الثقة العامة سواء داخل المؤسسة أو خارج المؤسسة .

III.دراسات سابقة متعلقة بالتحليل المالي و اتخاذ القرار.

1- دراسة أزهر الآوى ،(2009)[1]،بعنوان دور التحليل المالي في اتخاذ قرار منح القرض لدى البنك

،حيث تهدف هده الدراسة فمن خلال تحليل القوائم المالية للمؤسسة الطالبة القرض و ذلك باستعمال مختلف التقنيات المعتمدة في التحليل المالي يتمكن البنك بعدها من تكوين صورة واضحة تعكس الوضعية المالية للمؤسسة ومدى سلامة سياستها المالية المتبعة لضمان استرجاع القروض الممنوحة وبدون خسائر. وانطلاقا من الدراسة النظرية والتطبيقية لموضوع دور التحليل المالي في منح القروض تساهم البنوك التجارية وبفعالية في تنمية النشاط الاقتصادي من خلال دعم المؤسسات التي بحاجة إلي التمويل عن طريق القروض. التحليل المالي يعتبر من أهم الوسائل التي يتم بها الأعمال والمساهمة في البرمجة والتخطيط وفي التشخيص المالي، أي أن وضعية المؤسسة المالية واتخاذ القرارات السليم ة،ومواجهة الخطر الاستغلالي الذي تعتمد عليه، ويسمح بالمراقبة المالية للمؤسسة، ومعرفة احتياجات التمويل واختيار وسائله. يعتبر التحليل المالي خطة تمهيدية ضرورية للتخطيط المالي، إذ من الضروري التعرف على المركز المالي للمؤسسة قبل التفكير في وضع الخطط المستقبلية، ويعتبر في نفس الوقت أداة رقابية لتقييم القرارات الإستراتيجية.إن المعطيات المحاسبية هي بمثابة منطلق التحليل المال ي ونقطة بدايته، فالمحاسبة تهتم بتجميع وتبويب وتصنيف البيانات المحاسبية وتتولى الإدارة المالية تحليل هذه المعطيات والبيانات المحاسبية عن طريق التحليل المالي لاتخاذ القرار المالي السليم، وعليه فالإدارة المالية يقع على عاتقها مسؤولية التخطيط والتحليل والمراقبة المالية،يعتبر التحليل المالي وسيلة وليس غاية وذلك لاكتشاف التساؤلات أكثر منه لإعطاء الحلول .

2- دراسة اليمين سعادة ،(2009)[2]، بعنوان استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية و ترشيد قراراتها

، تهدف هده الدراسة إلي البحث و التركيز على الجانب المالي والمحاسبي، واختير التحليل المالي كوسيلة لتقييم الأداء، كون المعلومة المحاسبية أداة لاتخاذ القرار والمراقبة داخل أي مؤسسة مهما اختلف استطاعت المؤسسة تحقيق التوازن المالي خلال فترة الدراسة و استعمل الأسلوب الوصفي التحليلي ، وهذا ما يعني أن المؤسسة قادرة على تمويل استثماراتها عن طريق مواردها الثابتة.من خلال حساب نسب التمويل تبين

---

[1]-أزهر الآوى ، **بعنوان دور التحليل المالي في اتخاذ قرار منح القرض لدى البنك**، مذكرة تخرج لنيل شهادة المستر ،تخصص نقود مالية و بنوك ،كلية علوم ا لاقتصادية و تجارية و علوم تسيير ،جامعة الدكتور يحي فارس ،المدية ، 2009.

[2]- يمين سعادة ، **بعنوان استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية و ترشيد قراراتها** ،مذكرة خرج لنيل شهادة ماجستير ،في علوم تجارية ،قسم علوم تجارية ،كلية علوم اقتصادية و تجارية و علوم تسيير ،جامعة الحاج لخضر ،باتنة ، 2009.

أن المؤسسة غير مثقلة بالديون، وهي وضعية تسمح للمؤسسة من سداد التزاماتها تجاه الغير دون أية صعوبات، و يدل هذا كذلك على قدرة المؤسسة بالنسبة للسيولة فالمؤسسة تحتفظ بقدر كاف من السيولة خلال سنة2004 و 2006 ، وهذا ما يسمح لها بالقيام بمختلف أنشطتها وكذلك تسديد التزاماتها القصيرة الأجل دون أية صعوبات، غير أنه في سنة 2005 تحتفظ المؤسسة بقدر كبير من السيولة، حيث بلغت نسبة السيولة السريعة 0.6وهذه السيولة عبارة عن أموال مجمدة يجب على المؤسسة استثمارها في مجالات أخرى.حساب نسب النشاط للمؤسسة تبين أن هناك تراجع في أدائها خلال السنة الأخيرة من الدراسة، وهذا ما يدل على أن المؤسسة غير مستغلة لكل أصولها، أو أنها تحفظ بأصول زائدة عن حاجتها، ومن أجل تفادي ذلك يجب على المؤسسة التخلي عن الاستثمارات الزائدة إن كانت هناك أصول زائدة، أو استغلالها إن كانت غير مستغلة.نلاحظ أن فترة دوران العملاء كبيرة إذا ما قورنت مع فترة الدفع خاصة خلال سنة2006 وهذا ما يعني أن جزء من حقوق المؤسسة بقي خاملا خلال دورة الاستغلال، وهذا ما أدى إلى انخفاض في قيمة الخزينة خلال تلك السنة، ومن أجل تفادي ذلك مستقبلا لابد على المؤسسة من إعادة النظر في سياسة البيع بالأجل، وكذلك التفاوض مع الموردين من أجل تمديد آجال الدفع.أما فيما يخص الجانب التسيير للمؤسسة، نلاحظ غياب الميزانية التقديرية في المؤسسة والتي تمثل الوثيقة الأساسية لأي عمل تسييري حقيقي أو تقديري، وهذا مهما تكن طبيعة الميزانية سواء وتحليل الفرو قات الموجودة ما بين التقديرات وما هو محقق، لذلك يجب على المؤسسة إنشاء خلايا متخصصة في التيسير التقديري وهذا من أجل تأمين فعالية مردودية المؤسسة.

3- **دراسة مزغيش إيمان (2013)[1]،بعنوان دور أساليب التحليل الكمية في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسات الرياضية** ،حيث تهدف هده الدراسة بنمو المؤسسات الرياضية بمدى كفاءة مسيريها وقدرتهم على اتخاذ القرارات الصائبة في الوقت المناسب، وكذا استغلال الفرص التي يوفرها محيط نشاطاتها وتغيير مسار العقبات التي تواجهها بتحويلها إلى فرص تعمل لصالحها، كما ترتبط فعالية الإدارة بنوعية القرارات المتخذة ونتائجها المتحققة على أرض الواقع، وتكون هذه القرارات إما مرتبطة بالتخطيط أو التنظيم، التنسيق أو الرقابة، أو تعنى بالموارد المادية، البشرية، المالية. وتعتبر القرارات المالية من أهم وأصعب القرارات التي تواجه المسيرين، لأنها تتأثر بعدة عوامل منها الخارجية كحالة الاقتصاد، أو الداخلية الخاصة بالمؤسسة، وتنقسم القرارات المالية إلى قرارات الاستثمار و قرارات التمويل، ويعتبر اتخاذ القرارات المالية ثاني خطوة من خطوات المسار المالي بعد التشخيص

[1]- مزغيش إيمان ،**بعنوان دور أساليب التحليل الكمية في اتخاذ القرارات المالية** ،مجلة علمية محكمة تصدر عن مخبر علوم و تقنيات النشاط البدني الرياضي ،جامعة الجزائر 3، ، العدد01، 2013، ص 65.

وقبل المراقبة، وتتميز هذه القرارات بحساسيتها لأن أي قرار يتخذ إلا وأثر في ميزانية المؤسسة (كتكلفة أو كإيراد)، ويتم اتخاذ هذه القرارات إما اعتمادا على الأساليب التقليدية (كالخبرة والتجربة) أو اعتمادا على الأساليب الحديثة القائمة على الأسس العلمية كاعتماد النموذج وأساليب نظرية القرار أو بحوث العمليات.

4- دراسة فريد إيمان ،عمراوي محمد نبيل ،(2016)[1]،بعنوان دور التحليل المالي في عملية اتخا ذ قرار منح القروض لدى البنك ،تهدف هده الدراسة إلى تقييم عموم القرارات المالية لمعرفة نقاط القوة و الضعف في بيئة الداخلية و الخارجية ،و لديه أهمية بالغة لدى البنوك في اتخاذ القرار منح القروض فإن التحليل المالي جوهر أي مؤسسة ،و بأنه لا يمكن أن تصل إلى تحقيق التوازن المالي لعناصرها ففي دراسة انتهجوا المنهج الوصفي التحليلي لان التحليل يستعمل كوسيلة تنبؤية لتمويل أي مشروع معين و بالتالي هو خطوة تمهيدية و ضرورية للتخطيط المالي السليم فتوصلت الدراسة في الجانب التطبيقي ،بأن الاستفادة من تقنيات التحليل المالي خاصة على المؤسسة طالبة للقرض و المؤسسة بدون التحليل المالي السليم لا يمكن أن تصل إلى تحقيق التوازن المالي لعناصره و وصول إلى كيفية التحكم و التوصل إلى أهدافه المسطرة ،أما الجانب التطبيقي بعد التربص حول دراسة حالة القرض المؤسسة تمكنا من تحليل القوائم المالية ،تعرف على التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي خلال السنوات الثمانية المدروسة ،أما التحليل بواسطة النسب المالية فهي في تزايد مستمر و ذات طابع ايجابي مما جعل المؤسسة طالبة القروض تتمتع باستقلالية مالية كبيرة اتجاه دائنين ،المؤسسة لها قدرة عالية على تسديد ديونها و هدا يسمح لها بالحصول على القروض في وقت الحاجة و رقم أعمال المؤسسة في تزايد مستمر .

5– دراسة شعيب شنوف (2016)[2]، بعنوان دور المعلومات المالية في تحليل بيئة أعمال المؤسسات الجزائرية و اتخاذ القرارات (سونطراك و صيدال)، نهدف من خلال تحليل البيئة الداخلية والحد من الأزمات واتخاذ القرارات في الشركات الصناعية، حالة شركتين سوناطراك و صيدال، وذلك من خ لال تحليل نماذج التنبؤ بالفشل التحليل المالي، وهذا باستخدام النسب والمؤشرات المالية المركبة من خلال المعلومات الإحصائية المتوفرة ، و برغم من أهمية التحليل المالي في التنبؤ و اتخاذ القرارات المستقبلية، إ لا أن التحليل المالي النسبي يواجه صعوبات متعددة، منها عدم وجود قواعد نهائية للحكم، و في كثير من الحا لات تعطي المؤشرات والنسب المالية نتائج متضاربة، فمن الممكن أن يكون تفسير مؤشر مالي واحد متناقضا مع مؤشر مالي آخر ، وأن حساب صافي

[1]– فريد إيمان ،عمراوي محمد نبيل ،**بعنوان دور التحليل المالي في عملية اتخاذ قرار منح القروض لدى البنك** ، مذكرة تخرج لنيل الماستر ،تخصص محاسبة و جباية ،قسم علوم تسيير ،معهد علوم اقتصادية و تجارية و علوم تسيير ، الجامعة بلحاج بوشعيب ، عين تموشنت ، 2016.

[2]– شعيب شنوف ،**بعنوان دور المعلومات المالية في تحليل بيئة أعمال المؤسسات الجزائرية و اتخا ذ القرارات (سونطراك، صيدال)**،مجلة المستقبل الاقتصادي ،جامعة بومرداس ،2016العدد01، ص137.

التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي على إجمالي التدفقات النقدية الخارجة الأنشطة الاستثمارية والتمويلية ، يساعد هذا المؤشر على اتخاذ القرارات بحيث يمكننا من معرفة قدرة الشركة على توليد تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية للوفاء بالالتزامات الاستثمارية والتمويلية الضرورية ، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذالك على كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للوفاء بهذه الاحتياجات ، ومن خلال استعمال المعلومات الإحصائية للشركتين محل الدراسة نجد أن شركة صيدال تمثل هذه النسبة 4.16 و هو مؤشر جيد مقارنة بشركة سوناطراك التي كانت النسبة 0.42و هو مؤشر غير كافي .أما حساب صافي التدفق النقدي من النشاط التشغيلي على فوائد الديون ،هو معرفة قدرة الشركة على تسديد فوائد الديون ،وانخفاض هذه النسبة مؤشر سيئ و ينبئ بمشاكل قد تواجه الشركة في مجال السيولة اللازمة لدفع الفوائد المستحقة للديون ،ومن خلال استعمال المعلومات الإحصائية للشركتين محل الدراسة نجد أن شركة صيدال تمثل هذه النسبة 33.95و هو مؤشر جيد مقارنة بشركة سوناطراك التي كانت النسبة 0.78و هو مؤشر سيئ .

6- دراسة بن توزينة فاطمة ،بن طواف كوثر،(2018)[1]،بعنوان التحليل متعدد المعايير كدعامة لعملية اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية ، تهدف هده الدراسة إلى توضيح كيفية اتخاذ قرارات الاستثمارية المتعلقة باختيار البديل الأفضل ، و مدى حاجة المؤسسات إلى استخدام هدا النوع من الأساليب لحل المشاكل القرارية متعدد المعايير ،و إن الطرق الفعالة في دعم المؤسسة الاقتصادية في اتخاذ قراراتها الاستثمارية حيث استعمل المنهج المتبع التحليلي لتوضيح أن اتخاذ القرارات تتم بصورة مستمرة في إطار نشاط المؤسسة ،و أن عملية التوجه إلى طرق التحليل متعدد المعايير يهدف إلى المساعدة على تقديم حلول فعالة في المشاكل القرارية متعددة المعايير وتطبيق هدا النوع من الطرق من صانع القرار قبل مرحلة اتخاذ القرار يزيح الغموض الخاص بالمشاكل القراري ،و يرفع درجة الدقة و الرشاد مما ينعكس بالإيجاب على كفاءة القرارات الاستثمارية الخاصة باختيار المشاريع و يؤدي إلى تعظيم الربح ،و تدنية التكاليف ،و ربح الوقت و قلة البرامج التدريبية في هدا المجال ،و تأخير في تطبيق الأساليب العلمية المساعدة على اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية ،لأن الطرق التحليل متعدد المعايير في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية ،يساعد مؤسسة سونلغاز على اتخاذ قرارات صائبة الرامية إلى تحقيق أهداف منها تدنية التكاليف ،ربح الوقت ،تعظيم الربح ،أقصر فترة استرداد الأموال المستثمرة ، تعظيم القيمة الصافية الحالية ،تعظيم معدل العائد المحاسبي .

[1]-بن توزينة فاطمة ،بن طواف كوثر ، **بعنوان التحليل متعدد المعايير كدعامة لعملية اتخاذ القرار في مؤسسة اقتصادية** ،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر،تخصص اقتصاد و تسيير مؤسسة ،قسم علوم تسيير ،معهد علوم اقتصادية و تجارية و علوم تسيير ، الجامعة بلحاج بوشعيب ، عين تموشنت ، 2018.

7- دراسة أحمد بالقاسم محمد،بن كبوش جهاد ،(2018)[1] ، بعنوان دور التحليل المالي في ترشيد قرارات المؤسسات الاقتصادية ، تهدف هده الدراسة إلى إبراز دور التحليل المالي في ترشيد قرارات المؤسسة ، الاقتصادية ومعرفة أدائها إن كان جيد أم لا،وإسقاط النظرية على مؤسسة الجزائرية تمثلت في مؤسسة الاسمنت محاولين معتمدين على المنهج الوصفي في الجانب النظري ومنهج التحليل في الجانب التطبيقي وهذا لتحليل الوثائق المالية للمؤسسة أدوات التحليل المالي المتمثلة في الميزانية وجدول حسابات النتائج ومؤشرات التوازن المالي النسب المالي بالإضافة إلى تحليل جدول التمويل للمؤسسة. أظهرت النتائج الدراسة ضرورة استخدام التحليل المالي في تقييم الأداء لمعرفة جوانب القوة والضعف للمؤسسة والذي يمكن من خلاله مراقبة نشاطها واتخاذ القرارات المناسبة وكذا الكشف عن فرض استثمارية جديدة وهذا لبلوغ الأهداف المسطرة وفي الأخير تدكنا من تقييم الأداء المالي لمؤسسة الاسمنت باستخدام أدوات التحليل المالي .إن التحليل المالي للقوائم المالية المهمة التي يمكن استخدامها بواسطة الإدارة و الأطراف الخارجية لغرض الحصول على معلومات و مؤشرات إضافية تساعد في عملية ترشيد القرارات، عن تحويل الأرقام الظاهرة بالقوائم الدالية من أرقم مطلقة بدون أي دلالات إلى أرقام لذا مدلولاتها .إن القوائم الدالية التي يتم إعدادها وفق النظام المحاسبي الدالي تخدم التحليل الدالي للقوائم الدالية و تسهل من تطبيق التحليل الدالي حيث تهدف إلى تقديم معلومات حول الوضعية الدالية(الميزانية) ،الأداء(حسابات النتائج)تغيرات الوضعية المالية -ترتيب جدول حسابات النتائج في التكاليف(الأعباء)حسب الطبيعة أو الوظيفة- . تحليل الميزانية بواسطة مؤشرات التوازن) رأس مال العامل، احتياجات رأس مال العامل، الخزينة) ثم بواسطة النسب وأهمها (نسب المردودية، النسب الهيكلية، نسب السيولة، نسب النشاط) ومعرفة الهيكل المالي للمؤسسة.

8- دراسة عبد الرحمن محمد سليمان رشوان (2018)[2]،بعنوان دور تحليل البيانات الضخمة في ترشيد اتخاذ القرارات المالية ، حيث تهدف هده الدراسة إلى التأصيل العلمي من خلال التعرف على دور تحليل البيانات الضخمة في ترشيد اتخا ذ القرارات المالية والإدارية في ، حيث اعتمد على المنهج الوصفي التحليلي في تبيني وتوضيح من خلال نتائج الدراسة الميدانية واختبار الفرضيات باستخدام البرنامج إحصائي (SPSS) كما وزعت الاستبيان بعد تقيمها وتحكيمها من عدد من المتخصصين على عينة البحث المكون من النواب الإداريين و الأكاديميين ، وعمداء كليات الاقتصاد والعلوم الإدارية، ورؤساء أقسام المالية والإدارية البالغ عددهم 561

[1]- أحمد بالقاسم محمد،بن كبوش جهاد ، **بعنوان دور التحليل المالي في ترشيد قرارات المؤسسات الاقتصادية** ،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر ،تخصص محاسبة و جباية معمقة ،قسم علوم تسيير ،كلية علوم اقتصادية و تجارية و علوم تسيير ، جامعة بلحاج بوشعيب ،عين تموشنت ، 2018

[2]- عبد الرحمن محمد سليمان رشوان،**بعنوان دور التحليل البيانات الضخمة في ترشيد اتخا ذ القرارات المالية** ،مجلة دراسات اقتصادية و مالية ،كلية جامعية للعلوم و تكنولوجية ،غزة ،فلسطين ،العدد01،2018 ،ص22.

فردا، كما أثبتت نتائج البحث بأنه يساعد جميع البيانات الضخمة ومعاجلتها وتخزينها في الحصول على معلومات دقيقة يتم على أساسها اتخا ذ القرارات الإدارية داخل الجامعات الفلسطينية . كما أوصى البحث بوضع إستراتيجية وخطة شاملة ومفصلة إدارة البيانات الضخمة والعمل على تحليلها استفادة منها في تدعيم اتخاذ القرارات في الجامعات الفلسطينية.

9- دراسة بركبية محمد علي،(2019)[1]،بعنوان دور التحليل المالي في اتخاذ القرار التمويلي، حيث تهدف هده الدراسة على التحليل المالي لمعالجة المنظمة للبيانات المالية بهدف الوصول إلى معلومات أكثر دقة و وضوح من أجل تحليل صحيح و صاحب يستفيد منه أطراف داخلية و خارجية ،لدا يلزم على متخذي القرار التمويلي التحلي بالكفاءة و المهارة لإعطاء صورة صادقة للمؤسسة ، استعمل المنهج الوصفي التحليلي لتعف على هيكل المؤسسة ودلك عن طريق حساب بعض المؤشرات و النسب على جدول التدفقات النقدية في المؤسسة الذي يبين التدفقات النقدية في المؤسسة الذي يبين التدفقات الداخلية و الخارجية و أهم المصادر التمويل سواء التمويل الذاتي أو التمويل من مصادر خارجية ،و ثم القيام بدراسة ميدانية في المؤسسة مطاحن الكبرى للجنوب ،استعملت همزة الوصل بين القوائم المالية و عملية اتخاذ القرار التمويلي و معرفة نقاط القوة لتدعيمها و نقاط الضعف لتفاديها أي أهم النقاط الرئيسية التي ترتكز عليها المؤسسة في قوائمها المالية التى تتوفر فيها على معلومات الضرورية لاتخاذ القرارات المالية لأنه يمكن متخذي القرار في اختيار القرار السليم ، وفي المؤسسة عرفت بعض اختلالات أي لم تحقق توازن مالي إلا أنها كانت تعتمد بشكل كبير على أموالها خاصة و لها سيولة متوفرة في الخزينة وتتمتع باستقلالية مالية.

[1]-بركبية محمد علي ، **بعنوان دور التحليل المالي في اتخاذ القرار التمويلي** ،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر ،تخصص محاسبة ،قسم علوم تجارية ،كلية علوم اقتصادية و تجارية و علوم تسيير ،جامعة محمد خيضر ،بسكرة ،2019.

10– أما دراستنا فتعتمد على الدراسات أعلاه لغرض تدعيم موضوع بحثنا و إبراز مدى أهمية ،فمن خلال النوع الأول من الدراسات السابقة و الذي تتميز بطابع اقتصادي خدماتي في سرد أدوات التحليل المالي لتنمية النشاط الاقتصادي و حاجة لتدعيم القرارات المالية و المعرفة نقاط القوة و الضعف في البيئة الداخلية و الخارجية لأن التحليل يستعمل كوسيلة تنبؤية لتمويل أي مشروع، مثال أخدنا عينة مثل هذه الدراسة و هي منح القرض لدي البنك ،أما النوع الثاني من الدراسات السابقة و الذي استعملوا طريقة الاستبيان البسيط لتحليل البيانات باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) ،الذي يهدف لتبين تقييم ربحية و سيولة بين المؤسسة و الزبائن و تبين علاقة بين التحليل المالي و الثقة في القوائم المالية سنحاول في دراستنا الحالية بإضافتنا التي سوف نقدمها في هده الدراسة و هي التحليل النسب كأداة أساليب التحليل المالي في اتخاذ القرار لحل مشكل ترتيب بدائل مؤسسة **سونلغاز –عين تموشنت–** وذلك باعتماد على تحليل و تشخيص الوضعية المالية المؤسسة باستخدام أدوات التحليل المالية للوضعية المؤسسة بين **3سنوات** (2017-2018-2019) ،وذلك لمعرفة مسارها اقتصادي الذي تتوجه إليه المؤسسة لاتخاذ القرار المناسب وتحديد البديل الأنسب لحل مشاكل المؤسسة .

خلاصة الفصل

إن عملية اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية حصيلة جهد مالي فهي نشاط يقوم من خلاله متخذو القرار باختيار بديل من بين عدة بدائل من اجل إيجاد الحل المناسب للمشاكل المتزايدة التي تواجهها المؤسسة بسبب، عدم التأكد المرتبط ببيئة القرار المؤسسة، استنتجنا في هذا الفصل بعرض دراسات سابقة التي استخلصنا منها مجموعة من الأفكار التي لها أهمية و تساعد البحث و لهذا من المهم أن يمتع صناع القرار بالكفاءات اللازمة التي تمكنهم من الحصول على المعلومات في الوقت المناسب من أجل تقليص هامش عدم التأكد و الأمر الذي يدفع للبحث عن أساليب تساعد في اتخاذ القرار و تحقيق أهداف المسطرة.

الفصل الثالث: دراسة حالة في شركة توزيع الكهرباء والغاز

-عين تموشنت-

تمهيد:

تعتبر فعالية التحليل المالي للميزانية في اتخاذ القرارات المالية ترجمة الشكل العام لوضعية المؤسسة، مما يعطي قدرتها في اتخاذ القرارات المالية ،وذلك عن طريق مؤشرات التحليل المالي المستعملة و التي منها النسب المالية والتوازنات المالية، ولهذا سنقوم في هذا الفصل بربط أهم نقاط الجانب النظري بالجانب التطبيقي بدراسة ميدانية لمؤسسة توزيع الكهرباء و الغاز بعين تموشنت، من خلال بعض المؤشرات المالية وتحليلها وذلك بالاعتماد على بعض القوائم المالية المتمثلة في الميزانية وجدول حسابات النتائج المقدمة من طرق الشركة، وذلك لما تتميز به من مكانة على المستوى الاقتصادي في الولاية و كذلك من مجموعة من التغيرات المستمرة التي تحدث لها في العديد من الجوانب و خاصة فيما يخص المالية و المحاسب ،وللقيام بهذه الدراسة قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: تطرقنا فيه إلى تقديم شركة توزيع الكهرباء والغاز للغرب ولاية عين تموشنت.

المبحث الثاني: قمنا بعرض وتحليل جداول الميزانية لسنة2017-2018-2019 المقدمة من طرف المؤسسة.

المبحث الثالث: عرض وتحليل جدول حسابات النتائج لسنة 2017-2018-2019 المقدمة من طرف المؤسسة.

I. عرض العام بشركة توزيع الكهرباء والغاز.

يعتبر توزيع الكهرباء و الغاز خدمة عامة بهدف ضمان التموين بالكهرباء و الغاز في أحسن ظروف الاستمرارية والجودة والأمن والسعر واحترام القواعد التقنية والبيئة.....و ينقسم هذا المبحث إلى أربع مطالب حيث تطرقنا في المطالب إلى تقديم شركة سونلغاز للغرب ومديرية التوزيع لعين تموشنت و التنظيم العام لشركة SDOبعين تموشنت والتنظيم لمصلحة المحاسبة والمالية، ومهام و أهداف مديرية التوزيع لولاية عين تموشنت.

نقوم في هذا المبحث بالتعريف على الإطار المنهجي الذي تم الاعتماد عليه في انجاز هذه الدراسة، ثم التعريف على مديرية توزيع الكهرباء و الغاز _ سونلغاز _ لولاية بسكرة، و ذلك من خلال تبيين طبيعة نشاطها وكيفية نشأتها.

1.I. نبذة تاريخية عن شركة توزيع الكهرباء والغاز.

هي المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز la Société de la Distribution D'électricité et du Gaz المعروفة ب سونلغاز Sonelgaz، وهي شركة عمومية ذات أسهم، و ذات طابع صناعي تجاري.
أنشأت في 1969 /07/28كمؤسسة عمومية مكلفة بإنتاج ونقل وتوزيع الكهرباء و الغاز عبر القنوات بالجزائر عرفت المؤسسة منذ نشأتها عدة تطورات مست هيكلها التنظيمي بهدف تحسين طريقة التسيير لتكون في مستوى التطور و التقدم الاقتصادي على المستويين الوطني و العالمي.

إذ في سنة 1991 عدلت سونلغاز طبيعتها القانونية بتحولها إلى مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري (EPIC) تصبح مؤسسة ذات أسهم (SPA)، برأس مال 15 مليار دينار سنة 2002 ، وفي سنة 2009 أصبحت شركة ذات أسهم بقرار رسمي من طرف الدولة ، وأصبح اسمها شركة توزيع الكهرباء و الغاز، وكما تم هيكلة هذه الشركة كمجمع يحتوي على العديد من الفروع حسب طبيعة النشاط الذي يقوم به كل فرع.

2.I. تقديم شركة توزيع الكهرباء و الغاز للغرب لولاية عين تموشنت:

تعتبر شركة توزيع الكهرباء و الغاز للغرب فرع من فروع مجمع سونلغاز و هي شركة مساهمة برأس مال قدره 25 مليار دينار جزائري وهي تتشكل من مجموعة وظيفية و تشغيلية تغطي 511 بلدية موزعة على 17 ولاية شمال غرب البلاد و يمتد على مساحة 933362 كيلوا متر مربع مع عدد من السكان 10044311 .
و تتشكل من 113 وكالة تجارية:

- 63 مقاطعة كهرباء.
- 46 مقاطعة غاز.

- 19 مقاطعة لاستغلال الغاز.

وكرس القانون رقم 02-01 المؤرخ في 2002/02/05 المتعلق بالكهرباء و بتوزيع الغاز عن طريق الأنابيب، فصل الجانب القانوني الوظيفي و المحاسبي للأنشطة التابعة مع سونلغاز مكرسة من طرف الشركات المنبثقة عنها.

مديرية التوزيع لعين تموشنت تنتمي إلى شركة توزيع الكهرباء و الغاز للغرب (SDO) هذه الأخيرة تكون شركة بالأسهم حيث تبنت منذ شهر أ ريل 2009 ميثاق بياني جديد لتميز هويتها المتكونة من مجموعة من مديريات وظيفية ومن عشرون مديريات توزيع تغطي سبعة عشر ولاية من الشمال الغربي إلى الجنوب الغربي للبلاد بخبرة أكثر من خمسين سنة و بزبائن أصبحوا أكثر مطالبة ضروري كموزعين للكهرباء و الغاز على مستوى ولاية عين تموشنت أن تتقرب من زبائنها بتجزئتهم ووضع خلية للرصد و السمع لكل فئة حتى تقدر تطلعاتهم و الاستجابة وتلبيتها لضمان ولائهم.

تقع مديرية التوزيع لعين تموشنت على طريق بلدية شعبة اللحم، وبها 315 عامل من كل الفئات الاجتماعية المهنية، تشرف على التسيير التقني والتجاري لشبكتي الكهرباء و الغاز عبر كامل بلديات الولاية، كما تغطي 08 دوائر و هي عين تموشنت ، المالح، ولهاصة، عين الكيحل، حمام بوحجر، عين الأربعاء، العامرية، بني صاف. ولديها شبكة مكونة من 06 وكالات تجارية و 03 مصالح تقنية في الكهرباء و 03 مصالح تقنية في الغاز، و تزود 98836 مشترك بالكهرباء و 46335 مشترك بالغاز.

للقيام بالمهام التي يحددها القانون 01-02 المتعلق بالكهرباء وتوزيع الغاز عن طريق الأنابيب و خاصة استغلال وصيانة شبكات التوزيع الكهربائي جهزت مديرية التوزيع لعين تموشنت بنظام جديد يمز ج بين تكنولوجية الإعلام الآلي والمواصلات و التجهيزات الإلكترونية لضمان جودة عالية في الخدمة مع فعالية و أمن المستغلين و العتاد، كما أنها تضمن الاستمرارية وجودة عالية للخدمة في مجال توزيع الكهرباء و الغاز متميزة بمساواة في المعاملة لكل الزبائن على مستوى الولاية.

I.3. التنظيم العام لمديرية توزيع الكهرباء والغاز لعين تموشنت.

سنقوم في هذا المطلب بدراسة الهيكل التنظيمي لمديرية التوزيع لعين تموشنت ودراسة الهيكل التنظيمي لمصلحة المحاسبة والمالية .

I .1.3.الهيكل التنظيمي لشركة توزيع الكهرباء والغاز:

تنقسم مديرية توزيع – عين تموشنت–إلى عدة أقسام وينقسم كل قسم إلى عدة مصالح بهدف تنفيذ المهام المحددة.

الهيكل التنظيمي التالي يبين العلاقات بين الأقسام والمصالح:

الشكل رقم (03–03): الهيكل التنظيمي لشركة الكهرباء والغاز –مديرية التوزيع عين تموشنت–

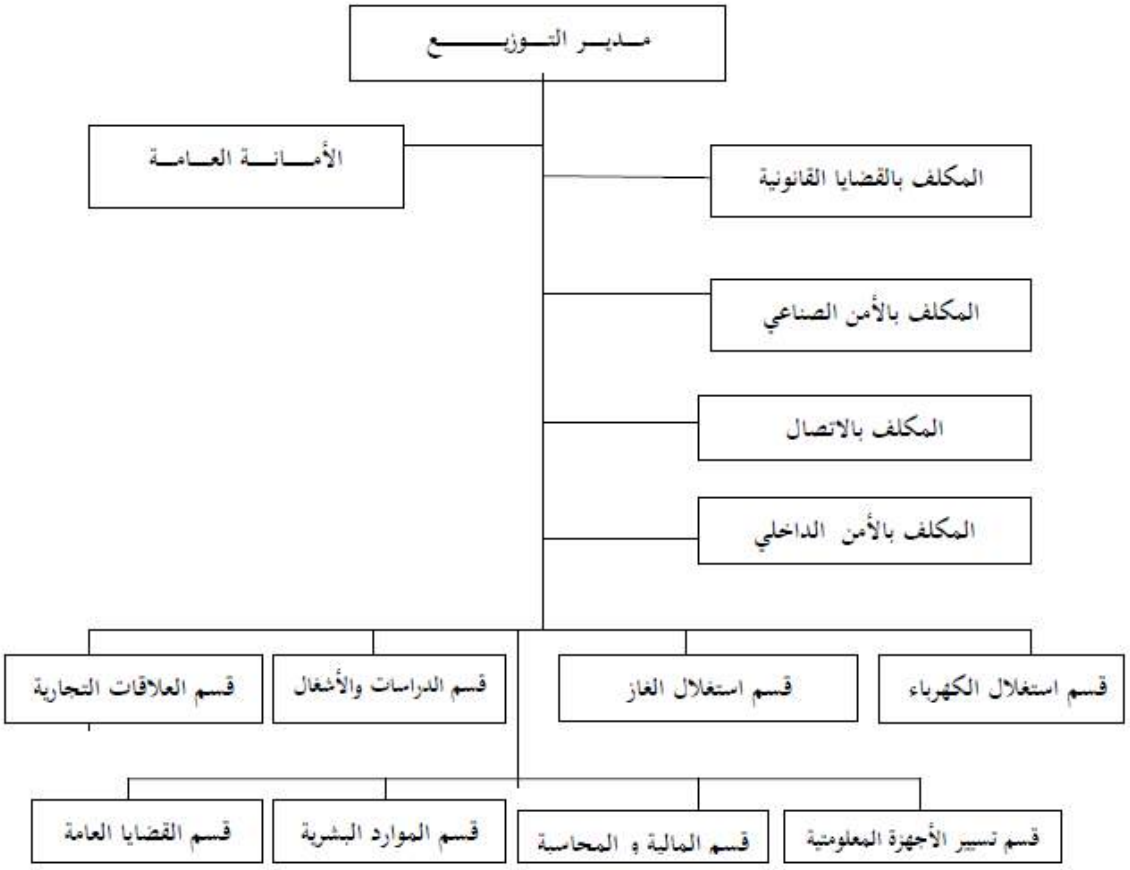

المصدر : قسم الموارد البشرية لمديرية توزيع الكهرباء و الغاز لعين تموشنت.

شرح الهيكل التنظيمي للمؤسسة:

1) **مديرية التوزيع:** يمثل مدير التوزيع قمة الهرم في المؤسسة وهو مكلف في حدود معينة بضمان توزيع الطاقة الكهربائية والغازية وإيصالها إلى زبائن المؤسسة في أحسن الظروف والنوعية الجيدة والاستمرارية في التقدم، والسعر المناسب.

2) **الأمانة العامة:** دورها التنسيق وتوزيع المراسلات وتوجيهها بين الأقسام ومصالح الشركة.

3) **المكلف بالقضايا القانونية:**

- يعد الممثل القانوني للشركة أمام القضاة (المحكمة، المجلس القضائي، المحكمة العليا)
- يتابع تنفيذ القرارات القانونية.
- يتكفل بكل القضايا القانونية مثل رفع دعوى حول التعدي على ممتلكات الشركة أو الشكاوى ورفع الدعوى ضد المديرية من طرف الزبائن:
- يساعد كل الأقسام في القضايا ذات الطابع القانوني (رفع دعوى قضائية).
- تنظيم المعلومات القانونية.

4) **المكلف بالأمن والوقاية:** يقوم بالمهام التالية:

- إعداد المخطط الزيارات المبرمجة للنشاطات التحسيسية.
- تحضير اجتماعات لجنة النظافة والأمن على مستوى المديرية.
- إعداد الإحصائيات حول حوادث الغاز والكهرباء مع المصالح التقنية.

5) **المكلف بالاتصال والإعلام:** يقوم بالعديد من المهام نذكر منها ما يلي:

- تحضير وتنظيم المعلومات الموجهة إلى الجوهرية والزبائن باستعمال كل الوسائل المتاحة.
- المشاركة مع المديرية العامة في التظاهرات التجارية.
- اقتراح مواضيع الإشهار وإعلام الزبائن حسب الطبيعة المحلية.
- ربط علاقات وثيقة مع كل أنواع وسائل الاتصال.

6) **المكلف بالأمن الداخلي:** يقوم المسئول بالمهام التالية:

- المتابعة الميدانية لكل الأمن داخل المديرية (الحراس، الجدران)
- تقديم تقرير فوري بعد حدوث أي طارئ مباشر.
- إعداد مخطط الأمن الداخلي بالتعاون مع المصالح الأمنية للولاية.

7) **أقسام مديرية التوزيع:**

أ. قسم استغلال الشبكات الكهربائية والغازية: يهتم بمراقبة واستغلال الشبكات الكهربائية والغازية، الصيانة تطوير الشبكتين السابقتين، القيام بالأشغال تحت التوتر (الكهرباء)

ب. قسم الدراسات والأشغال: وأغلب مهامها بالميدان، له ثلاثة مصالح:

- مصلحة الدراسات والأشغال: تقوم بكل ما يتعلق بالدراسة كالموقع والمخططات.

- مصلحة الدراسات والأشغال: تقوم بكل ما يتعلق بالدراسة كالموقع والمخططات.
- مصلحة السوق والبرمجة: إنشاء الطلبات الخاصة برخص الحفر والبناء واستقبال مخطط بمقدار الأشغال المراسل من مصلحة الدراسات، وغيرها من مهام تخصص السوق والبرمجة.
- مصلحة تسيير الاستثمار ومن مهامها:
  - تسيير القروض الخاصة بأمر الدفع ومتابعة تنفيذها.
  - استقبال وإجراء أمر بالدفع لكل فواتير المؤسسات المنفذة للمشاريع.
  - إنشاء عناصر الإحصائية الخاصة بتحقيق المشاريع التقنية والمالية.
  - فتح وإغلاق رخص البرامج.

ت. قسم العلاقة التجارية: يضم هذا القسم مجموعة ست وكالات تجارية: حمام بوحجر، بني صاف، كيحل، عامرية، عين تموشنت شمال، عين تموشنت جنوب، ويتكون هذا القسم من مصلحتين:

- المصلحة التقنية التجارية: وهي مصلحة مسئولة على متابعة طلبات الزبون (التوتر المتوسط والضغط المتوسط) ومختلف الوثائق الخاصة باتصالات جديد أو إحداث تغيرات على مستوى الشبكة، إضافة فوتره كل الأشغال الخاصة بطلب الزبون الجديد أو زبون مشترك.
- مصلحة الزبائن: تهتم بكل أمور الزبائن وملفاتهم مثل فوتره وتحصيل الديون

ث. قسم تسيير الأجهزة المعلوماتية: ويقوم هذا القسم ب:

- تسيير وصيانة المعلومات على مستوى المديرية والمصالح التقنية لها.
- تطوير المعلوماتية وطبع الفواتير الكهربائية.
- تحليل إحصائيات المشتريات والمبيعات.

ج. قسم المالية والمحاسبية: ويقوم بعدة مهام أهمها:

- تحضير الميزانية.
- إعداد الجداول البيانية لحصيلة الأنشطة للمديرية.
- تسيير الحسابات البنكية والبريدية للمديرية.

ح. قسم الموارد البشرية: يهتم ب:

- تكوين الموظفين وتأهيلهم.
- تسيير الموارد البشرية كالتوظيف، الحضور، الغياب، التكوين، العطل، الأجر.

خ. قسم القضايا العامة: ومن مهامه:

- تسيير بريد المديرية.
- مراقبة وتسيير النظافة وصيانة المقرات.
- تسيير الوسائل المديرية.
- السهر على تسيير الممتلكات المنتقلة.
- تموين مختلف المصالح.
- الاهتمام بالمشتريات.
- تنظيم حظيرة السيارات كالتأمين، المتابعة، الوقود.

I .2.3.الهيكل التنظيمي الخاص بمصلحة المحاسبة والمالية.

ويضم مصالح المحاسبة والمالية.

الشكل رقم (03–04): هيكل قسم المحاسبة والمالية.

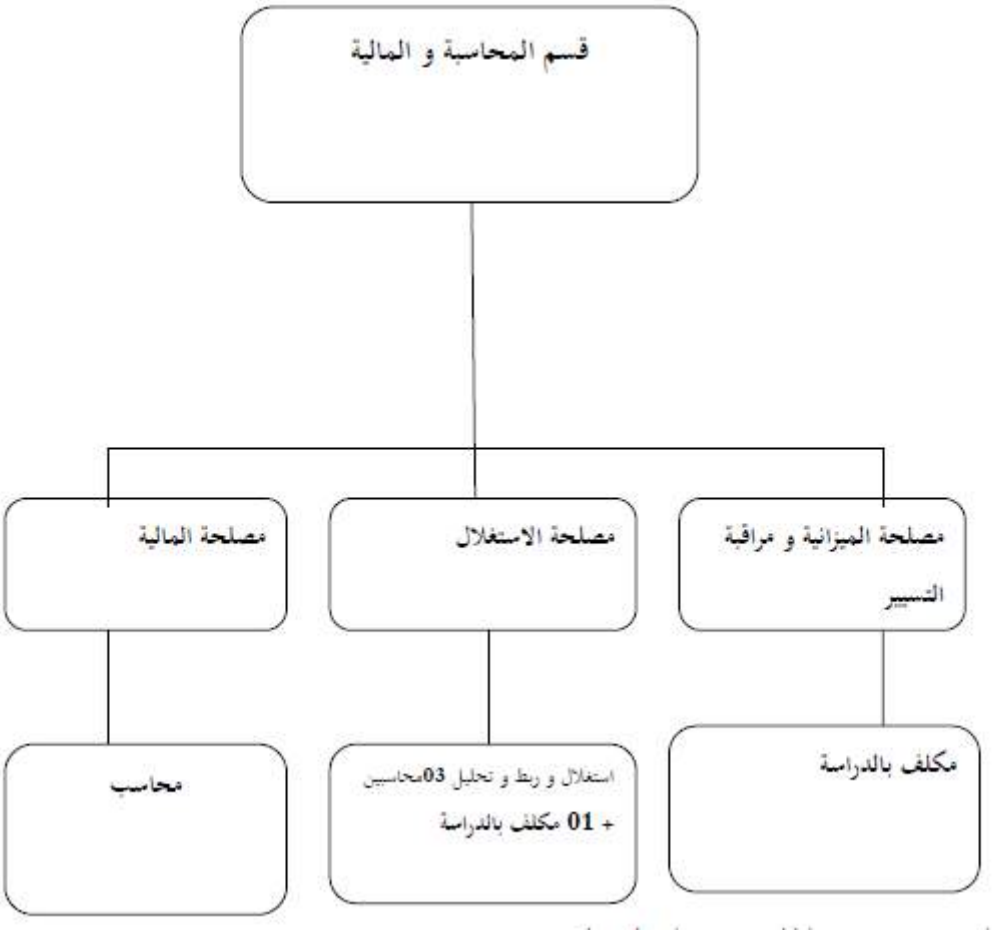

المصدر: قسم الموارد البشرية لمديرية توزيع الكهرباء و الغاز لعين تموشنت.

شرح الهيكل قسم المحاسبة والمالية.

1) **مصلحة الميزانية والمراقبة التسيير**: تقوم هذه المصلحة بإعداد الميزانية الافتتاحية والختامية:

- تحسب الميزانية الافتتاحية على أساس الاستثمارات حيث لكل استثمار مبالغ محددة أما أن تجاوز المبلغ المحدد يستطيع بهذه المصلحة بإضافة استثمارات مكملة.
- كما تقوم هذه المصلحة بمتابعة المشتريات والمبيعات الطاقة حيث تقوم بشراء الغاز وإعادة الكهرباء فتقوم هي بإنتاجها ثم إعادة بيعها.

2) **مصلحة الاستغلال والارتباط والتحليل**: يوجد بهذه المصلحة 03 محاسبين و 01 مكلف بمتابعة الدراسة وستقوم بتعريف على المهام الموكلة لكل طرف من هؤلاء الأعوان:

❖ **المهام الموكلة للمحاسبين الثلاثة:**

- المحاسب الأول: هو مكلف بمعالجة حسابات الصندوق وبعد متابعتها وفحصها والتدقيق فيما كاملة يقوم بتسجيلها محاسبيا (بالدفاتر) وآليا (بجهاز الحاسوب) مع العلم أن هذا المحاسب يقوم كل شهرا بجرد حسابات الصندوق.
- المحاسب الثاني:يقوم هذا المحاسب بالتكليف عمليات الاستثمارات الخاصة بالمقاولين ومتابعة مشاريعهم حتى يستوفون من المؤسسة.
- المحاسب الثالث: يقوم هذا المحاسب بمراجعة أجور العمال بالترويح الضريبي زيادة على ذلك تحليل النتائج كما يقوم بتتبع الارتباطات بين الوحدات وجمع العمليات المحاسبية وإرسالها إلى المديرية العامة الموجودة بالبلدية كل أسبوع.

❖ **المكلف بالدراسة:** يوجد واحد فقط بهذه المصلحة حيث يقوم بالمهام التالية:

- يقوم بالمتابعة الإجراءات العمليات المحاسبية المتعلقة بالتخصص.
- يقوم بتتبع عمليات البيع الخاصة ب سونلغاز.
- بقوم بالمقارنة الحسابات.
- متابعة استثمارات المؤسسة.

3) **مصلحة المالية**: تمثل هذه المصلحة عمليات التي تقوم بها المصلحة الاستغلال وتتمثل مهامها فيما يلي:

- يقوم بدفع فواتير العملاء (مقاولين الموردين)
- دفع الضرائب

- متابعة حركة الأموال بين المؤسسة والمقر الرئيسي عن طريق البنك أو البريد.

معالجة الكشوفات البنكية والبريدية.

II. عرض وتحليل الميزانية المالية الخاصة بالمؤسسة.

نحاول من خلال هدا المبحث عرض الميزانية المالية لمؤسسة سونلغاز خلال الفترة 2017–2018 – 2019 وبعدها القيام بتحليل جميع المؤشرات المالية.

1.II. عرض الميزانية المالية.

قبل بداية تحليل الميزانية المالية نقوم بعرضها خلال الفترة 2017 –2018–2019.

الجدول (03–05): الميزانية _____2017_____الأصول.

SOCIETE Société ´Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz **EXERCICE** 2017

CENTRE DD AIN TEMOUCHENT **DATE** 44342.63297453709

BILAN ACTIF

Définitif

ACTIF	note	brut 2017	amort 2017	2017	2016
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles					
Frais de développements immobilisables					
Immobilisations corporelles					
Terrains		12 612 290,62		12 612 290,62	0,00
Agencements et aménagements de terrains		9 857 979,70	2 796 456,44	7 061 523,26	0,00
Constructions (Batiments et ouvrages		524 587 217,68	53 387 410,76	471 199 806,92	0,00
Installations techniques, matériel et outillage		9 544 045 232,20	4 072 387 149,24	5 471 658 082,96	0,00
Autres immobilisations corporelles		2 044 946 095,79	878 975 055,96	1 165 971 039,83	0,00
Immobilisations en cours		1 783 394 899,86		1 783 394 899,86	0,00
Immobilisations financières					
Titres mises en équivalence - entreprises associées					
Titres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non					

courants					
Comptes de liaison					
TOTAL ACTIF NON COURANT		13 919 443 715,85	5 007 546 072,40	8 911 897 643,45	0,00
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		4 984 441,00		4 984 441,00	0,00
Créances et emplois assimilés					
Clients		1 029 949 485,21	37 955 859,16	991 993 626,05	0,00
Créances sur sociétés du groupe et associés		0,00		0,00	0,00
Autres débiteurs		11 248 779,16	1 349 138,23	9 899 640,93	0,00
Impôts		14 438 278,22		14 438 278,22	0,00
Autres actifs courants		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		160 842 139,56	1 163 124,35	159 679 015,21	0,00
TOTAL ACTIF COURANT		1 221 463 123,15	40 468 121,74	1 180 995 001,41	0,00
TOTAL GENERAL ACTIF		15 140 906 839,00	5 048 014 194,14	10 092 892 644,86	0,00

الجدول (03–06): الميزانية _____2017_____الخصوم.

SOCIETE Société ´Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz **EXERCICE** 2017

CENTRE DD AIN TEMOUCHENT **DATE** 44342.6375115742

BILAN PASSIF

Définitif

PASSIF	note	2017	2016
CAPITAUX PROPRES			
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées)			
Écart de réévaluation		86 587 180,16	0,00
Résultat net		0,00	0,00
compte de liaison**		6 243 609 534,83	0,00
TOTAL CAPITAUX PROPRES		6 330 196 714,99	0,00
PASSIFS NON COURANTS			

Emprunts et dettes financières		118 853 528,42	0,00
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avance		2 112 245 203,67	0,00
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		2 231 098 732,09	0,00
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		348 068 735,90	0,00
Impôts		49 219 964,66	0,00
Dettes sur sociétés du Groupe et associés		0,00	0,00
Autres dettes		1 134 308 497,22	0,00
Trésorerie passif		0,00	0,00
TOTAL PASSIFS COURANTS		1 531 597 197,78	0,00
TOTAL GENERAL PASSIF		10 092 892 644,86	0,00

الجدول (03–07): الميزانية _____2018_____الأصول.

SOCIETE Société ´Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz **EXERCICE** 2018

CENTRE DD AIN TEMOUCHENT **DATE** 44342.64055555547

BILAN ACTIF

Définitif

ACTIF	note	brut 2018	amort 2018	2018	2017
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles					
Frais de développements immobilisables					
Immobilisations corporelles					
Terrains		12 612 290,62		12 612 290,62	12 612 290,62
Agencements et aménagements de terrains		9 857 979,70	3 015 708,76	6 842 270,94	7 061 523,26
Constructions (Batiments et ouvrages		524 587 217,68	63 799 783,59	460 787 434,09	471 199 806,92
Installations techniques, matériel et outillage		10 796 222 445,27	4 447 845 062,49	6 348 377 382,78	5 471 658 082,96
Autres immobilisations corporelles		1 775 203 206,61	993 764 205,38	781 439 001,23	1 165 971 039,83
Immobilisations en cours		1 360 986 990,03		1 360 986 990,03	1 783 394 899,86
Immobilisations financières					
Titres mises en équivalence - entreprises					

associées					
Titres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
Comptes de liaison					
TOTAL ACTIF NON COURANT		14 479 470 129,91	5 508 424 760,22	8 971 045 369,69	8 911 897 643,45
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		4 984 441,00		4 984 441,00	4 984 441,00
Créances et emplois assimilés					
Clients		1 018 866 941,28	25 799 731,67	993 067 209,61	991 993 626,05
Créances sur sociétés du groupe et associés		0,00		0,00	0,00
Autres débiteurs		12 374 157,61	1 349 138,23	11 025 019,38	9 899 640,93
Impôts		22 261 042,33		22 261 042,33	14 438 278,22
Autres actifs courants		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		211 712 506,50	1 163 124,35	210 549 382,15	159 679 015,21
TOTAL ACTIF COURANT		1 270 199 088,72	28 311 994,25	1 241 887 094,47	1 180 995 001,41
TOTAL GENERAL ACTIF		15 749 669 218,63	5 536 736 754,47	10 212 932 464,16	10 092 892 644,86

الجدول (03–08): الميزانية _____2018_____الخصوم.

SOCIETE Société ´Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz **EXERCICE** 2018

CENTRE DD AIN TEMOUCHENT **DATE** 44342.64052083343

BILAN PASSIF

Définitif

PASSIF	note	2018	2017
CAPITAUX PROPRES			
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées)			
Écart de réévaluation		86 587 180,16	86 587 180,16

Résultat net		0,00	0,00
compte de liaison**		6 022 964 428,20	6 243 609 534,83
TOTAL CAPITAUX PROPRES		6 109 551 608,36	6 330 196 714,99
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		134 035 591,04	118 853 528,42
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avance		2 512 415 924,38	2 112 245 203,67
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		2 646 451 515,42	2 231 098 732,09
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		320 729 051,55	348 068 735,90
Impôts		27 864 758,02	49 219 964,66
Dettes sur sociétés du Groupe et associés		0,00	0,00
Autres dettes		1 108 335 528,81	1 134 308 497,22
Trésorerie passif		2,00	0,00
TOTAL PASSIFS COURANTS		1 456 929 340,38	1 531 597 197,78
TOTAL GENERAL PASSIF		10 212 932 464,16	10 092 892 644,86

الجدول (03–09): الميزانية _____2019_____الأصول.

SOCIETE Société ´Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz **EXERCICE** 2019

CENTRE DD AIN TEMOUCHENT **DATE** 44367.39591435203

BILAN ACTIF

Définitif

ACTIF	note	brut 2019	amort 2019	2019	2018
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles					
Frais de développements immobilisables					
Immobilisations corporelles					
Terrains		12 612 290,62		12 612 290,62	12 612 290,62
Agencements et aménagements de terrains		13 098 519,20	3 306 973,06	9 791 546,14	6 842 270,94
Constructions (Batiments et ouvrages		547 506 538,40	83 054 300,73	464 452 237,67	460 787 434,09
Installations techniques, matériel et		11 869 736 967,56	4 855 079 811,39	7 014 657 156,17	6 348 377 382,78

outillage					
Autres immobilisations corporelles		1 842 567 159,25	1 078 171 703,43	764 395 455,82	781 439 001,23
Immobilisations en cours		2 053 864 229,33		2 053 864 229,33	1 360 986 990,03
Immobilisations financières					
Titres mises en équivalence - entreprises associées					
Titres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
Comptes de liaison					
TOTAL ACTIF NON COURANT		16 339 385 704,36	6 019 612 788,61	10 319 772 915,75	8 971 045 369,69
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		10 934 441,00		10 934 441,00	4 984 441,00
Créances et emplois assimilés					
Clients		1 483 052 718,19	23 384 798,98	1 459 667 919,21	993 067 209,61
Créances sur sociétés du groupe et associés		0,00		0,00	0,00
Autres débiteurs		3 967 258,76	1 349 138,23	2 618 120,53	11 025 019,38
Impôts		83 200 473,87		83 200 473,87	22 261 042,33
Autres actifs courants		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		206 815 161,58	1 137 975,65	205 677 185,93	210 549 382,15
TOTAL ACTIF COURANT		1 787 970 053,40	25 871 912,86	1 762 098 140,54	1 241 887 094,47
TOTAL GENERAL ACTIF		18 127 355 757,76	6 045 484 701,47	12 081 871 056,29	10 212 932 464,16

الجدول (03–10): الميزانية _____2019_____الخصوم.

SOCIETE Société ´Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz **EXERCICE** 2019

CENTRE DD AIN TEMOUCHENT **DATE** 44367.39618055569

BILAN PASSIF

Définitif

PASSIF	note	2019	2018
CAPITAUX PROPRES			

Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées)			
Écart de réévaluation		86 587 180,16	86 587 180,16
Résultat net		0,00	0,00
Autres capitaux propres - Report à nouveau		14 778 206,31	0,00
compte de liaison**		6 190 238 087,53	6 022 964 428,20
TOTAL CAPITAUX PROPRES		6 291 603 474,00	6 109 551 608,36
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		155 908 538,14	134 035 591,04
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avance		2 586 692 593,44	2 512 415 924,38
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		2 742 601 131,58	2 646 451 515,42
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		1 399 692 633,38	320 729 051,55
Impôts		35 682 285,07	27 864 758,02
Dettes sur sociétés du Groupe et associés		0,00	0,00
Autres dettes		1 612 291 532,26	1 108 335 528,81
Trésorerie passif		0,00	2,00
TOTAL PASSIFS COURANTS		3 047 666 450,71	1 456 929 340,38
TOTAL GENERAL PASSIF		12 081 871 056,29	10 212 932 464,16

2.II. تحليل الميزانية المالية المختصرة

سنقوم أولا بإعداد الميزانية المالية المختصرة لسنوات التالية (2017-2018-2019) تحليل النتائج المتحصل عليها، ومن ثم إجراء المقارنة بينهما.

شكل الميزانية المختصرة (2017-2018-2019).

جدول رقم (03–11): جانب الأصول.

(وحدة بالدينار الجزائري) النسبة: %

البيان	2017		2018		2019	
الأصول	المبالغ	النسبة	المبالغ	النسبة	المبالغ	النسبة
الأصول غ. جارية	8911897643.45	88.30	8971045369.69	87.84	10319772915.75	85.42

الأصول جارية	1180995001.41	11.70	1241887094.47	12.16	1762098140.54	14.58
مجموع	10092892644.86	100	10212932464.16	100	12081871056.29	100

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة.

جدول (03–12): جانب الخصوم.

أموال الدائمة = أموال الخاصة + خصوم غير جارية.

البيان	2017		2018		2019	
الخصوم	المبالغ	النسبة	المبالغ	النسبة	المبالغ	النسبة
أموال الخاصة	6330196714.99	62.72	6109551608.36	59.82	6291603474.00	52.07
خصوم غ جارية	2231098732.09	22.10	2646451515.42	25.91	2742601131.58	22.70
خصوم جارية	1531597197.78	15.18	1456929340.38	14.27	3047666450.71	25.23
مجموع	10092892644.86	100	10212932464.16	100	12081871056.29	100

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة.

التحليل: من الجدولين السابقين نلاحظ ما يلي:

- الأصول غير جارية : نلاحظ أن هناك زيادة في الأصول الغير الجارية من 2017 إلى 2019 وهذه الزيادة راجعة إلى زيادة مختلف أصول المؤسسة كالمنشآت التقنية والأدوات، إذ نجد أن مؤسسة قامت بحيازة آلات ووسائل نقل من أجل عملياتها الإنتاجية وزيادة في الأراضي وكذلك نلاحظ أنها شملت الزيادة في المتثبتات الجارية إنجازها وهذا ما أدى إلى زيادة في الأصول غير الجارية.
- الأصول جارية: نلاحظ وجود زيادة في الأصول الجارية من سنة 2017 إلى 2019 وهذا راجع إلى زيادة في نسبة الزبائن وهذا يدل على التوسع المؤسسة في خدماتها.
- القيم الجاهزة: نلاحظ زيادة في السنوات الثلاثة (03) مما يعبر على أن المؤسسة لديها فائض في السيولة وبدوره يؤدي إلى زيادة في المبيعات المؤسسة.
- قيم الاستغلال: كذلك زيادة في مخزونات مما يدل على أن المؤسسة تنتهج سياسة تمكنها من تخزين الموارد واللوازم.
- الأموال الخاصة: نلاحظ زيادة في كل سنة.

- الخصوم الغير الجارية: نلاحظ زيادة في خصوم الغير الجارية كل سنة وهذا يبين أن المؤسسة تعتمد على الديون طويلة الأجل في تمويل أصولها الثابتة.
- الخصوم الجارية: نلاحظ زيادة في سنوات مالية.

II.3. دراسة وتحليل التوازنات المالية والنسب المالية:

II.3.1. دراسة وتحليل التوازنات المالية:

حسب ما ذكرناه سابقا حتى تكون الوضعية المالية للمؤسسة في حالة توازن مالي أن تمويل أصولها الثابتة عن طريق الموارد المالية الدائمة وتمويل عناصر الأصول المتداولة عن طريق الديون القصيرة الأجل،وللتأكد من مدى صحة الوضعية المالية تلجأ إلى استخدام المؤشرات المالية التي سبق ذكرها في الفصل النظري وهي:

II.3.1.1.رأسمال العامل الصافي (الدائم):

نقوم بحساب رأسمال العامل تبعا لمنظورين هما:

منظورين أعلى الميزانية وهو الذي يعبر عن العلاقة بين أموال الدائمة والأصول الثابتة، ومنظور أسفل الميزانية الذي يعبر عن الأموال وهو الفرق بين الأصول المتداولة والديون قصيرة الأجل.

من أعلى ميزانية (طويلة الأجل): رأسمال العامل الدائم = أموال الدائمة – أصول غير جارية.

من أسفل ميزانية (قصيرة الأجل): رأسمال العامل الدائم = أصول متداولة – ديون قصيرة أجل.

جدول رقم (03–13) حساب رأسمال العامل الدائم:

البيان	2017	2018	2019
رأس المال العمل الصافي	-350602196.37	-124639958.23	-1285568310.17

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة.

التحليل: نلاحظ من الجدول المؤسسة حققت رأسمال العامل صافي (دائم) سالب طيلة سنوات 2017–2018–2019 أي أنها لم تحترم قاعدة التوازن المالي الأدنى، إلا أنها حققت توازن بين احتياجاتها ومصادرها التمويلية، لتتوافق نسبيا مع سيولة المؤسسة وذلك لمواجهة التزاماتها التي قد يحين موعد استحقاقها، وهذا بين أن المؤسسة لا تملك هامش الأمان.

كما أنه يوجد أربعة أنواع من رأسمال العامل:

1–حساب رأسمال العامل الخاص:

رأسمال العامل الخاص= الأموال الخاصة – أصول ثابتة

جدول رقم(03–14): حساب رأسمال العامل الخاص

البيان	2017	2018	2019
الأموال الخاصة	6330196714.99	6109551608.36	6291603474.00
–	–	–	–
أصول ثابتة	8911897643.45	8971045369.69	10319772915.75
=	=	=	=
رأسمال العامل الخاص	-2581700928.46	-2861493761.33	-4028169441.75

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة.

التحليل: من خلال الجداول نلاحظ أن المؤسسة حققت رأسمال عامل خاص سالب في السنوات 03 مما يدل أن المؤسسة لم تستطع تمويل أصولها ثابتة انطلاقا من أموالها الخاصة وبالتالي تلجأ للأموال الخارجية لتغطية الأصول الثابتة.

2–حساب رأسمال العامل الأجنبي.

رأسمال العامل أجنبي= مج الخصوم – أموال الخاصة

الجدول رقم (02–15): حساب رأسمال العامل الأجنبي.

العلاقة	2017	2018	2019
مج الخصوم	1092892644.86	10212932464.16	12081871056.29
–	–	–	–
أموال الخاصة	6330196714.99	6109551608.36	6291603474.00
=	=	=	=
رأسمال الأجنبي	3762695929.87	4103380855.8	5791267582.29

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة.

التحليل: من الجدول نلاحظ ارتفاع الديون خلال سنوات الدراسية مما يدل على أن المؤسسة تعتمد على تمويل نشاطاتها على الديون طويلة والقصيرة الأجل بشكل كبير ولكنها تعتمد بالأخص على الديون القصيرة الأجل التي كانت قيمتها تزداد على مر الوقت في السنوات الثلاثة أكثر من الديون طويلة الأجل يعني أن المؤسسة لا يمكنها الحصول على قروض إضافية بسبب تزايد قيمة الديون.

3–حساب رأسمال العامل الإجمالي:

رأسمال العامل الجمالي= مج الأصول المتداولة.

جدول رقم (03–16): حساب رأسمال العامل الإجمالي.

البيان	2017	2018	2019
رأسمال العامل الإجمالي	1180995001.41	1241887094.47	1762098140.54

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة.

التحليل: نلاحظ من الجدول تزايد في رأسمال العامل الجمالي ويعود ذلك إلى تغطية جميع أصولها المتداولة والتي تستعمل لدورة استغلالية واحدة أي أن المؤسسة تملك سيولة معتبرة.

II.3.1.2.احتياجات رأسمال العامل:

احتياجات رأس المال العمل= (الأصول المتداولة – القيم الجاهزة) – (ديون قصيرة الأجل – السلفيات المصرفية أو التسبيقات البنكية).

الجدول رقم (03–17): حساب احتياجات رأسمال العامل.

البيان	2017	2018	2019
الأصول المتداولة	1180995001.41	1241887094.47	1762098140.54
القيم الجاهزة	159679015.21	210549382.15	205677185.93
خصوم غير جارية	2231098732.09	2646451515.42	2742601131.58
سلفيات مصرفية	00	00	00
احتياجات في رأسمال	-1209782745.89	-1615113803.1	-1186180176.97

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة.

التحليل: نلاحظ أن المؤسسة حققت احتياج رأسمال العامل سالب خلال سنوات الدراسية مما يعني أن الاحتياج أصغر من الموارد التمويلية. وهذا يدل على أن المؤسسة في حالة جيدة ويسر وقدرتها على مواجهة ديونها المرتبطة عن نشاطها.

II.3.1.3.الخزينة:

الخزينة= القيم الجاهزة – سلفيات مصرفية

جدول رقم(03–18): حساب الخزينة.

البيان	2017	2018	2019
القيم الجاهزة – سلفيات المصرفية	159679015.21 – 00	210549382.15 – 00	205677185.93 – 00
الخزينة	159679015.21	210549382.15	205677185.93

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة.

التحليل: نلاحظ أن الخزينة المؤسسة كانت موجبة هذا ما يفسر بان رأسمالها العامل غطى تغطية كلية لاحتياجات المؤسسة من رأسمال العامل، وهذا يرجع إلى اتخاذ المؤسسة إستراتيجية مثبتة بتحسين الخزينة إلى المستوى المطلوب وتحسين وضعيتها المالية لغرض الوصول إلى الأهداف المسيطرة.

II.3.2.دراسة والتحليل بالنسب المالية:

كما ذكرنا في الجانب النظري أن النسب المالية أهم وسيلة للتحليل في دراسة المركز المالي والحكم على النتائج، كما يلي:

II.3.2.1. نسب التمويل و الاستقلالية المالية:

الجدول رقم(03–19): حساب نسب التمويل.

البيان	2017	2018	2019
نسبة التمويل الدائم	0.71	0.68	0.60
نسبة التمويل الخارجي	0.11	0.10	0.13
نسبة الاستقلالية المالية	5.58	5.51	3.90

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة.

التحليل: نلاحظ أن نسبة التمويل الدائم خلال السنوات الثلاث اصغر من 1 مما يعني عدم وجود هامش أمان، أنا نسبة التمويل الخارجي منخفضة جدا مما يدل ضعف أموالها الخاصة في تغطية أصولها الثابتة، أما نسبة الاستقلالية فهي أكبر من 1 مما يعني أنه الأموال الخاصة أكبر من الديون مما يجعل المؤسسة مستقلة في اتخاذ قراراتها.

II.2.2.3. النسب السيولة:

جدول رقم (03–20): نسب السيولة.

النسبة	العلاقة	2017	2018	2019
نسبة التداول	الأصول المتداولة/الخصوم المتداولة	%77.11	%85.24	%57.82
نسبة السيولة المختصرة	(الأصول المتداولة–المخزونات) /ديون قصيرة الأجل	%76.78	%84.89	%57.46
نسبة السيولة الجاهزة	القيم الجاهزة/ديون قصيرة الأجل	%10.42	%14.45	%6.74

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة.

التحليل: نسبة التداول (السيولة العامة): نلاحظ من خلال الجدول النسب المتحصل عليها خلال السنوات الثلاث أن المؤسسة في وضعية جيدة وفي تحسن حيث أن النتيجة المتحصل عليها تدل على وجود فائض من الأصل المتداول بعد تغطية كل دون القصيرة الأجل (الخصوم المتداولة).

السيولة المختصرة: نلاحظ أن نسبة السيولة المختصرة جيدة، وهنا نجد أن المؤسسة يجب عليها إعادة النظر في سياسة تحصيل مدينيها لأنه من خلال النسب المحسوبة يظهر أن المؤسسة مبالغة في الاحتفاظ بحقوقها لدى الغير.

نسبة السيولة الجاهزة: تعد هذه النسبة أكثر صرامة في قياس سيولة المؤسسة لأنها تعتمد على القيم الجاهزة المتوفرة لدى المؤسسة بالالتزامات القصيرة الأجل دون اللجوء إلى بيع جزء من مخزوناتها أو تحصيل مديونيها، نلاحظ من خلال الجدول أن 2017 و2018 تشير هذه النسبة احتفاظ المؤسسة بقدر معقول من النقدية، وهذا ما يشير إلى أن المؤسسة لا تجد أي صعوبة في مواجهة التزاماتها المستحقة، أما سنة 2019 حققت نسبة ضعيفة أي أن المؤسسة معرضة لصعوبات مالية عكس السنتين.

II.3.2.3. نسب النشاط:

جدول رقم(03–21):حساب نسب النشاط.

النسبة	العلاقة	2017	2018	2019
معدل دوران مج الأصول	رقم الأعمال/ مج الأصول	0.3758	0.3777	0.3263
معدل دوران الأصول المتداولة	رقم الأعمال/ الأصول المتداولة	3.21	3.106	2.237

معدل دوران الأصول الثابتة	رقم الأعمال/ الأصول الثابتة	0.4256	0.4300	0.3820

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة.

التحليل: بالنسبة لمعدل دوران مجموع الأصول نلاحظ من خلال الجدول أن المعدلات المتحصل عليها خلال السنوات الثلاث كانت ضعيفة ويدل هذا الانخفاض على أن المؤسسة لديها تراجع كبير في أدائها وان كل دينار مستثمر في المؤسسة تخسر بقيمة النسبة من المبيعات، نرى أن المؤسسة ليس لها كفاءة إدارة ممتلكاتها.

بالنسبة لمعدل دوران الأصول المتداولة نلاحظ أن هناك تذبذب في المعدلات المتحصل عليها في سنة 2017 2018 كانت النسبة جيدة أما سنة 2019 هناك انخفاض في السنة بشكل كبير ويدل هذا الانخفاض على سوء تسيير المخزون، بالنسبة لمعدل دوران الأصول الثابتة نلاحظ أن المعدلات منخفضة وهذا يعني الأداء التشغيلي للمؤسسة في انخفاض وهذه تستلزم من الإدارة إما استغلال كل أصولها أو بيع جزء منها الغير المستعملة.

II.4.2.3. النسب (المردودية):

جدول رقم (03–22): حساب النسب المردودية:

النسب	العلاقة	2017	2018	2019
نسبة المردودية المالية	نتيجة الدورة الصافية/الأموال الخاصة	-0.19	-0.22	-0.17
نسبة المردودية الاقتصادية	نتيجة الدورة الصافية/مج الأصول	-0.12	-0.13	-0.09
نسبة المردودية الاستغلالية	نتيجة الدورة الصافية/رقم الأعمال	-0.32	-0.37	-0.27

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة.

التحليل:من خلال النتائج المحسوبة نلاحظ أن كلها سالبة ومعدومة خلال سنوات الدراسة، وهذا ما يدل إلى عدم كفاءة المسيرين في إدارة رقم الأعمال والتكاليف الكلية للمؤسسة.

III. عرض وتحليل جدول حسابات النتائج.

قبل بداية تحليل جدول حساب النتائج نقوم بعرضها خلال الفترة 2017 –2018–2019.

جدول (03–23): جدول حسابات النتائج لسنة 2016–2017.

SOCIETE Société ´Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz **EXERCICE** 2017

CENTRE DD AIN TEMOUCHENT **DATE** 44342.644456018694

COMPTE DE RESULTAT PAR

NATURE **Définitif**

	note	2017	2016
Ventes et produits annexes		3 793 544 299,45	0,00
Subvention d'exploitation		0,00	
I - Production de l'exercice		3 793 544 299,45	0,00
Achats consommés		- 2 946 378 465,60	0,00
Services extérieures et autres consommations		- 964 224 273,18	0,00
II - Consommation de l'exercice		- 3 910 602 738,78	0,00
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		- 117 058 439,33	0,00
Charges de personnel		- 563 686 388,03	0,00
Impôts, taxes et versements assimilés		- 63 232 889,97	0,00
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		- 743 977 717,33	0,00
Autres produits opérationnels		108 413 688,45	0,00
Autres charges opérationnelles		- 7 585 707,56	0,00
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur		- 613 942 548,80	0,00
Charges d'amortissement et autres provisions reçues		0,00	
Reprise sur pertes de valeur et provisions		15 103 252,79	0,00
Dotations d'amortissement et autres provisions fournies		0,00	
V - RESULTAT OPERATIONNEL		- 1 241 989 032,45	0,00
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		- 1 241 989 032,45	0,00
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Autres impôts sur les résultats			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		3 917 061 240,69	0,00
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 5 159 050 273,14	0,00
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 1 241 989 032,45	0,00
Charges hors exploitation reçues			
Charges hors exploitation fournies		0,00	
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		- 1 241 989 032,45	0,00

جدول (03–24): جدول حسابات النتائج لسنة 2017–2018.

SOCIETE Société ´Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz **EXERCICE** 2018

CENTRE DD AIN TEMOUCHENT **DATE** 44342.6430787039

COMPTE DE RESULTAT PAR NATURE

Définitif

	note	2018	2017
Ventes et produits annexes		3 857 666 752,48	3 793 544 299,45
Subvention d'exploitation		0,00	
Prestations reçues production energie et matériel		- 3 117 302 252,70	0,00
I - Production de l'exercice		740 364 499,78	3 793 544 299,45
Achats consommés		- 107 153 634,93	- 2 946 378 465,60
Services extérieures et autres consommations		- 190 364 452,62	- 964 224 273,18
Prestations reçues services		- 834 734 719,22	0,00
II - Consommation de l'exercice		- 1 132 252 806,77	- 3 910 602 738,78
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		- 391 888 306,99	- 117 058 439,33
Charges de personnel		- 549 859 930,11	- 563 686 388,03
Impôts, taxes et versements assimilés		- 62 779 350,25	- 63 232 889,97
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		- 1 004 527 587,35	- 743 977 717,33
Autres produits opérationnels		110 434 197,37	108 413 688,45
Autres charges opérationnelles		- 177 800,00	- 7 585 707,56
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur		- 545 278 040,02	- 613 942 548,80
Charges d'amortissement et autres provisions reçues		0,00	
Reprise sur pertes de valeur et provisions		12 896 680,83	15 103 252,79
Dotations d'amortissement et autres provisions fournies		0,00	
V - RESULTAT OPERATIONNEL		- 1 426 652 549,17	- 1 241 989 032,45
Prestations reçues frais financiers		- 866 154,03	0,00
VI - RESULTAT FINANCIER		- 866 154,03	0,00
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		- 1 427 518 703,20	- 1 241 989 032,45
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Autres impôts sur les résultats			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		3 980 997 630,68	3 917 061 240,69
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 5 408 516 333,88	- 5 159 050 273,14
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 1 427 518 703,20	- 1 241 989 032,45
Charges hors exploitation reçues			
Charges hors exploitation fournies		0,00	

X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		- 1 427 518 703,20	- 1 241 989 032,45

جدول (03–25): جدول حسابات النتائج لسنة 2018–2019.

SOCIETE Société ´Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz **EXERCICE** 2019

CENTRE DD AIN TEMOUCHENT **DATE** 44367.39925925946

COMPTE DE RESULTAT PAR NATURE

Définitif

	Note	2019	2018
Ventes et produits annexes		3 943 181 729,93	3 857 666 752,48
Subvention d'exploitation		0,00	
I - Production de l'exercice		1 028 088 599,60	740 364 499,78
Achats consommés		- 34 208 831,09	- 107 153 634,93
Services extérieures et autres consommations		- 229 503 237,08	- 190 364 452,62
II - Consommation de l'exercice		- 1 095 695 755,82	- 1 132 252 806,77
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		- 67 607 156,22	- 391 888 306,99
Charges de personnel		- 663 818 691,74	- 549 859 930,11
Impôts, taxes et versements assimilés		- 65 332 124,73	- 62 779 350,25
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		- 796 757 972,69	- 1 004 527 587,35
Autres produits opérationnels		207 335 034,70	110 434 197,37
Autres charges opérationnelles		- 2 886 197,53	- 177 800,00
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur		- 494 814 800,18	- 545 278 040,02
Reprise sur pertes de valeur et provisions		4 766 649,24	12 896 680,83
V - RESULTAT OPERATIONNEL		- 1 082 357 286,46	- 1 426 652 549,17
Prestations reçues frais financiers		0,00	- 866 154,03
VI - RESULTAT FINANCIER		0,00	- 866 154,03
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		- 1 082 357 286,46	- 1 427 518 703,20
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Autres impôts sur les résultats			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		4 155 283 413,87	3 980 997 630,68
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 5 237 640 700,33	- 5 408 516 333,88
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 1 082 357 286,46	- 1 427 518 703,20
Eléments extraordinaires (charges)		0,00	0,00
IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE		- 16 501 931,59	0,00

X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		- 1 098 859 218,05	- 1 427 518 703,20

تحليل جدول حسابات النتائج:

من خلال وثائق المؤسسة نقوم بتحليل جدول حسابات النتائج.

III.1.تحليل رقم الأعمال:

جدول رقم(03–26)، رقم أعمال:

البيان	2017	2018	2019
رقم الأعمال	3793544299.45	3857666752.48	3943181729.93

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة.

التحليل: نلاحظ أن المؤسسة من خلال رقم الأعمال المحقق أنه في تزايد سريع خلال الفترة الدراسة، يعود هذا إلى ارتفاع الإنتاج والخدمات من طرف المؤسسة.

III.2.تحليل القيمة المضافة للاستغلال:

حيث تمثل القيمة المضافة للاستغلال قيمة الإضافة التي تقدمها المؤسسة من خلال نشاطها الاستغلالي، كما يمكن أن تعبر عن الفرق بين إنتاج السنة المالية واستهلاكها.

جدول رقم(03–27): القيمة المضافة.

البيان	2015	2016	2017
القيمة المضافة	-117058439.33	-391888306.99	-67607156.22

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة.

التحليل: ومنه ومن خلال جدول حسابات النتائج نلاحظ أن القيمة المضافة للاستغلال انخفاض مستمر وواضح خلال فترة الدراسية لسنوات الثلاث ويعود ذلك إلى الزيادة في رقم الأعمال ونقص في التغيير في المخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد التصنيع.

III.3.تحليل فائض الإجمالي للاستغلال:

ويعبر لنا الفائض الإجمالي للاستغلال على الثروة المالية المحققة عن طريق النشاط الأساسي للمؤسسة.

الجدول رقم (03–28):فائض الإجمالي للاستغلال.

البيان	2017	2018	2019
فائض الإجمالي للاستغلال	-743977717.33	-1004527587.35	-796757972.69

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة.

التحليل: حيث نلاحظ من جدول حسابات النتاج بأن هناك انخفاض خلال فترة الدراسة وذلك ناتج عن انخفاض في أعباء المستخدمين والضرائب والرسوم والمدفوعات، إذ أن المؤسسة لم تحقق هنا فائض إجمالي عن الاستغلال ولم تحقق فوائض مالية ناتجة عن دورة الاستغلال.

III.4.تحليل نتيجة الاستغلال:

وتعبر النتيجة الاستغلال عن الفرق بين المنتجات الاستغلال ومصاريف الاستغلال، كما أنها تعبر عن النتائج الذي تحققه المؤسسة خلال دورة استغلالها.

جدول رقم(03–29): نتيجة الاستغلال.

البيان	2015	2016	2017
نتيجة الاستغلال	-1241989032.45	-1427518703.20	-108235728.46

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة.

التحليل: حيث نلاحظ من خلال جدول حسابات النتائج أن النتيجة الاستغلال انخفضت خلال فترة الدراسة، وهذا راجع إلى انخفاض في قيمة الفائض الإجمالي عن الاستغلال، ومنه يمكن أن نقول بأن المؤسسة لم تحقق فوائض مالية كبيرة للمؤسسة.

III.5.تحليل النتيجة الصافية للسنة المالية:

تمثل النتيجة الصافية للسنة المالية جمع كل من النتيجة الاستغلال والنتيجة المالية مطروحا منها الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية والضرائب المؤجلة حول النتائج العادية كما أن النتيجة الصافية للسنة المالية تكون مساوية للنتيجة الصافية للأنشطة العادية لأن المؤسسة تقدمت على نشاطها العادية.

جدول رقم(03–30): النتيجة الصافية للسنة المالية.

البيان	2017	2018	2019
النتيجة الصافية	-1241989032.45	-1427518703.20	-1098859218.05

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة.

التحليل: ومنه نلاحظ من خلال جدول حسابات النتائج أن نتيجة صافية للسنة المالية سالبة خلال فترة الدراسة ويعود ذلك إلى انخفاض في قيمة النتيجة للاستغلال.

خلاصة الدراسة التطبيقية:

من خلال القيام بالتحليل الميزانية وحسابات النتائج، لمعرفة وضعية المؤسسة باستخدام أدوات التحليل المالي، تبين وبشكل واضح أهمية تطبيق التحليل المالي في المؤسسة، لأنه تقنية هامة ومساعدة للمسؤولين في فهم وضعية المؤسسة، وخاصة لمتخذي القرارات لأنه يساعدهم على تحديد البديل الأفضل للمؤسسة، وفي الوقت المناسب.

ومن هذا يمكن القول من الدراسة، أن وضعية المؤسسة في حالة غير جيدة بعض الاختلالات بحيث نجد المؤسسة لم تحقق توازن المالي، ولديها عجز في تمويل أصولها الثابتة عن طريق الأموال الخاصة، بحيث يمكنها اللجوء إلى مصادر خارجية ورغم هذا لها سيولة معتبرة، وتتمتع بالاستقلالية المالية.

وبهذا نقول أن التحليل المالي أداة فعالة لاتخاذ القرارات بشكل دقيق لحالة المؤسسة، ومستواها في المحيط الذي تتواجد فيه.

الخاتمة

الخاتمة

يعتبر تقييم أداء المؤسسة أمر ضروريا، والذي يمكن من خلاله مراقبة نشاط المؤسسة واتخاذ القرارات التصحيحية اللازمة لتحقيق الأهداف المحددة، ولقد اخترنا في بحثنا هذا أحد أهم الأدوات المستخدمة في تقييم الأداء داخل المؤسسة، والتي تخص الجانب المالي ألا وهو التحليل المالي والذي يعد الأداة التي يستطيع المقيم من خلالها تشخيص السياسة المالية المتبعة، وتوجيه الانتباه إلى النقاط الحساسة التي تستوجب الدراسة واتخاذ القرارات اللازمة لتحسين الوضع المالي للمؤسسة وبالتالي الأداء الكلي لها، والذي يفترض أن يتسم بالكفاءة والفعالية حتى يتسنى لها البقاء والاستمرار، و لا يتأتى لها ذلك إلا باعتمادها على أدوات التسيير الحديثة معتمدة على التحليل والتشخيص المالي الدوري لمراقبة أدائها المالي، كما تمثل المرآة التي تظهر من خلالها المؤسسة أمام كل المتعاملين معها، ومن الطبيعي عدم الاكتفاء بالجانب المالي والمحاسبي وحده كمؤشر قادر على الحكم على الأداء الكلي للمؤسسة كون أداء المؤسسة ناتج عن تركيبة من الأنشطة والمجهودات المبذولة وفق سياسة معينة متعددة الأبعاد (اجتماعية، اقتصادية، قانونية...)، إلا أن البعد المالي يحتل الصدارة خاصة في مثل هذه الدراسات، لأن عملية تقييم الأداء يسعى من خلالها المقيم للكشف عن أسباب الضعف في المؤسسة ومحاولة مساعدتها للخروج منها وتفاديها في المستقبل، وبما أن أغلب المؤسسات تشكو من نقص أو تدهور في الأداء لذا أصبح من الضروري على المحللين الماليين توجيه الاهتمام مباشرة لدراسة وتحليل الوضعية المالية، انطلاقا من الوثائق المحاسبية المتوفرة داخل المؤسسة كون هذه الأخيرة مرآتها الحقيقية.

نتائج الدراسة التطبيقية:

- يعتبر التحليل المالي من أهم الأدوات لترشيد القرارات داخل المؤسسات بصفة عامة ولكن هذا كله مرهون بالمعلومات من ناحيتين (الكمية والنوعية).
- من أهم أهداف التحليل المالي عامة هي تقييم الوضعية المالية للمؤسسة وكذا الاطلاع على مدى فعالية السياسات المالية والإنتاجية والتمويل والنوعية للفترة تحت التحليل.
- إن التحليل المالي يسمح بتقييم الأداء والنشاط والكشف عن نقاط الضعف في الهيكل المالي وبالتالي اتخاذ القرارات اللازمة لتصحيحه.
- نلاحظ أن القيم الاستغلال أقل من القيم الجاهزة مما يبين أن هذا يدل أن المؤسسة لها سيولة ويؤدي إلى زيادة في المبيعات.
- رأسمال العامل الدائم سالب مما يدل عدم تحقيق التوازن المالي، وهذا يبين لا تملك هامش أمان.
- نلاحظ أن الأصول الثابتة أكبر من الأموال الخاصة أي عجز في تمويل الأصول بواسطة الأموال الخاصة.
- المؤسسة تعتمد على تمويل نشاطاتها من خلال الديون الطويلة والقصيرة الأجل.

- الخزينة موجبة، وهذا ما يفسر أن المؤسسة اتخذت إستراتيجية مثبتة بتحسين الخزينة إلى المستوى المطلوب وتحسين وضعيتها المالية للوصول إلى الأهداف المسطرة.
- نلاحظ أن المؤسسة تتمتع بالاستقلالية المالية.
- المؤسسة لها القدرة على تسديد كل التزاماتها.
- نلاحظ أن المؤسسة تعاني من عدم كفاءة المسيرين وضعف في الأداء التشغيلي.
- رأس المال العامل الدائم واحتياجاته والخزينة توضح أن مؤسسة سونلغاز لها وضعية مالية جيدة.
- للنسب المالية (نسب التمويل والاستقلالية، نسب السيولة، نسب النشاط، نسب المردودية) تأثير ايجابي على تحليل الوضعية المالية المؤسسة سونلغاز.
- تستخدم المؤسسات الاقتصادية سونلغاز المؤشرات المالية لاتخاذ القرارات المالية.

التوصيات:

من خلال النتائج المتوصل إليها من خلال دراستنا لهذا الموضوع نقترح بعض التوصيات:

- بما أنها لم تتوازن ماليا يمكن لها أن تقوم بإصدار الأسهم.
- تقوم بتغطية الأصول بواسطة الموارد الخارجية.
- تقوم بالاقتراض لتستطيع تمويل نشاطاتها.
- يمكن لها أن تلجأ إلى التمويل الذاتي بزيادة الأصول الاقتصادية.

آفاق البحث:

إن التعرض لموضوع فعالية التحليل المالي في عملية اتخاذ القرار ضمن المؤسسات الاقتصادية لا يمكن إحاطة به من خلال دراسة واحدة، ومنه فإن هذه الدراسة تعتبر مساهمة بسيطة بخطوة أولى لدراسة قادمة، وقد قمنا باقتراح بعض المواضيع التي من الممكن أن تثري هذا الموضوع مستقبلا، نذكر أهمها فيما يلي:

- فعالية التحليل المالي في المؤسسات الخدماتية.
- دور التحليل المالي في التنبؤ بالفشل المالي.
- أهمية الأدوات التحليل المالي في اتخاذ القرارات الاستثمارية.

قائمة المصادر والمراجع

الكتب بالعربية:

1. إبراهيم خلدون الشيفات، **الإدارة والتحليل المالي**، دار وائل للنشر، الأردن، 2000.
2. إسماعيل السيد ،**الأساليب الكمية في مجال الأعمال** ،دار الجامعية ،الإسكندرية ،مصر ، 2015 ،ص. 353 .
3. إلياس بن ساسي ويوسف فريشي ، **التسيير المالي دروس وتطبيقات** ، دار وائل للنشر والتوزيع، ط 1،جامعة ورقلة،الجزائ 2006.
4. إيهاب صبيح محمد زريق، **إدارة العمليات و اتخاذ القرارات السليمة** ،سلسلة إدارة في أسبوع الجزء 3 ،دار الكتب العلمية ،للنشر و التوزيع ،القاهرة ،2001.
5. جمال الدين لعويسات ،**الإدارة وعملية اتخاذ القرار**،دار هومه للطباعة والنشر،طبعة الرابعة،بوزريعة ،الجزائ ،2009 .
6. جميل أحمد توفيق، **الإدارة المالية**، دار النهضة العربية، بيروت، 1980.
7. حمزة محمود الزبيري، **التحليل المالي وتقييم الأداء والتنبؤ بالفشل**، دار النشر الوراق، عمان، 2000.
8. خليل محمد الحسن الشماع ، **مبادئ الإدارة** ،دار المسيرة للنشر و التوزيع ،عمان ،2016.
9. رافد الحريري، **مهارات القيادة التربوية في اتخاذ القرارات الإدارية**، دار المناهج، عمان،2008.
10. سليم بطرس جلدة، **أساليب اتخاذ القرارات الإدارية الفعالة** ، دار الراية للنفرك التوزيع، ط 1، عمان، الأردن، 2009.
11. الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، 2001.
12. عبد الغفار الحنفي، **الإدارة المالية المعاصرة مدخل اتخاذ القرار** ، المكتبة العربية الحديثة، الإسكندرية، مصر، 2000.
13. على حسين على ،**نظرية القرارات الإدارية** ،دار زهران ،عمان ،2008.
14. على خلف حجاجة ، **اتخاذ القرارات الإدارية** ،دار قنديل و التوزيع ،عمان ،ط1 ،2004.
15. كاسر نصر المنصور ،**الأساليب الكمية في اتخاد القرارات الإدارية** ،دار الحامد، عمان، 2007،الطبعة1.
16. كتوش عاشور، **المحاسبة العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.
17. مبارك لسلوس، التسيير المالي، **ديوان المطبوعات الجامعية**، الجزائر، ط2، 2012.
18. محمد أحمد الكايد، **الإدارة المالية الدولية والعالمية** ، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، الأردن عمان، ط 1، 2010.
19. محمد حافظ حجازي، **دعم القرارات في المنظمات**، دار الوفاء للنشر الإسكندرية، مصر، طبعة1، 2006.
20. محمد صالح الحناوي، **الإدارة المالية والتمويل**، دار الجامعية، الإسكنندرية، 1998.
21. مليكة زغيب وميلود بوشنقير، **التسيير المالي**، ديوان المطبوعة الجامعية للنشر والتوزيع، الجزائر،2010.
22. منعم زمرير المونسي، **اتخاذ القرارات الإدارية**، دار اليازوري للنشر، عمان، ط1، 1998.

23.مؤيد فضل ،**المنهج الكمي في اتخاذ القرارات الإدارية المثلى** ،دار اليازوري للنشر والتوزيع،عمان الأردن،2010 .

24.ناصر دادي عدون، **تقنيات مراقبة التسيير**، دار المحمدية العامة، 1998.

25. هيثم محمد الزغبي، **الإدارة والتحليل المالي**، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2001.

26.هيلفا دومند ،اتخاذ القرارات الفعالة ،دليلك العلمي في إدارة ،ترجمة :مصطفي إدريس ،مطابع أطلس الأفست، الرياض،1991.

27.وليد ناجي الحيالي، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي**، دار وائل للنشر، عمان، 2009.

28.يوسف قريش و إلياس بن ساسي، **التسيير المالي**، دار وائل للنشر، عمان، 2006.

الكتب بالغة الفرنسية:

1. Tierre conson , la gestion financier de l'entreprise, 5 eme édition paris, 1977.
2. Elie cohen, analys financiere, 4eme Edition, 1997.

مذكرات:

1. أحمد بالقاسم فاطمة الزهراء ،زعبوب خديجة ، **بعنوان فعالية أدوات و مراقبة التسيير في الأداء المالي للمؤسسة** ،مذكرة تخرج لنيل شهادة الا لمستر في علوم مالية و محاسبة ،تخصص محاسبة وجباية معمقة،كلية علوم ا لاقتصادية و تجارية و علوم تسيير ،المركز الجامعي بوشعيب عين تموشنت،الجزائر ،2019.
2. أحمد بالقاسم محمد،بن كبوش جهاد ، **بعنوان دور التحليل المالي في ترشيد قرارات المؤسسات الاقتصادية** ،مذكرة تخرج لنيل شهادة ا لمستر ،تخصص محاسبة و جباية معمقة ،قسم علوم تسيير ،كلية علوم اقتصادية و تجارية و علوم تسيير ، جامعة بلحاج بوشعيب ،عين تموشنت ،2018
3. أزهر الآوى ، **بعنوان دور التحليل المالي في اتخاذ قرار منح القرض لدى البنك** ، مذكرة تخرج لنيل شهادة ا لمستر ،تخصص نقود مالية و بنوك ،كلية علوم ا لاقتصادية و تجارية و علوم تسيير ،جامعة الدكتور يحي فارس ،المدية ،2009.
4. الأطرش كراتيمة بارودي ، **بعنوان دور جدول تدفقات الخزينة في اتخاذ القرارات ضمن المؤسسات الاقتصادية** ، مذكرة تخرج لنيل شهادة ا لمستر ،تخصص محاسبة معمقة و جباية، قسم علوم تسيير ،كلية علوم اقتصادية و تجارية و علوم تسيير ،مركز الجامعي عين تموشنت ،2018.
5. برحايل إيمان ، **بعنوان دور نظم المعلومات في تحسين أداء المؤسسة** ،مذكرة تخرج لنيل شهادة تخرج ا لمستر في علوم اقتصادية ،تخصص إدارة واقتصاد مؤسسة ،كلية علوم الاقتصادية و التسيير و علوم تجارية ،جامعة بلحاج بوشعيب ،2017.

6. بركبية محمد علي ، **بعنوان دور التحليل المالي في اتخاد القرار التمويلي** ،مذكرة تخرج لنيل شهادة المستر ،تخصص محاسبة ،قسم علوم تجارية ،كلية علوم اقتصادية و تجارية و علوم تسيير ،جامعة محمد خيضر ،بسكرة ،2019.

7. بركة نذير عبد الإله، **بعنوان دور التحليل المالي في القروض المصرفية** ،مذكرة تخرج لنيل شهادة المستر في علوم الاقتصادية و التسيير ،كلية علوم الاقتصادية وتجارية و علوم التسيير ،المركز الجامعي بوشعيب عين تموشنت ،2014.

8. بسايح عبد القادر ،أحمد بالبشير عماد ، بعنوان **دور الشفافية في المعلومات المالية في اتخاد القرار** ، مذكرة المستر ،تخصص محاسبة و جباية ، قسم علوم التسيير ،كلية علوم اقتصادية و تجارية و علوم تسيير ،مركز الجامعي ،عين تموشنت ،2019.

9. بلحضري نصر الدين يحلى إيمان ،**بعنوان أهمية نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرار التمويل في المؤسسة** ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة المستر ،تخصص محاسبة و جباية ،قسم علوم التسيير ،كلية علوم اقتصادية و تجارية و علوم تسيير ،المركز الجامعي بلحاج بوشعيب عين تموشنت ،2017.

10. بن توزينة فاطمة ،بن طواف كوثر ، **بعنوان التحليل متعدد المعايير كدعامة لعملية اتخاذ القرار في مؤسسة اقتصادية** ،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر،تخصص اقتصاد و تسيير مؤسسة ،قسم علوم تسيير ،معهد علوم اقتصادية و تجارية و علوم تسيير ، الجامعة بلحاج بوشعيب ، عين تموشنت ،2018.

11. بن خروف جليلة، **دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة و اتخاذ القرارات**،(رسالة ماجستير غير منشورة ، تخصص مالية المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير و العلوم التجارية، جامعة محمد بوقره بومرداس) 2009.

12. بن عبد المولى هاجر ،بلغابة فاطمة ،**بعنوان دور للتحليل المالي في تقييم الوضعية المالية للمؤسسات** ،مذكرة تخرج لنيل شهادة المستر في علوم الاقتصادية ،تخصص نقود ،بنوك و مالية دولية ،قسم علوم اقتصادية ،كلية علوم الاقتصادية و تجارية و علوم التسيير ،جامعة بلحاج بوشعيب ،عين تموشنت ،2015.

13. بوشارب خالد، **دور نموذج البرمجة الخطية متعددة الأهداف في اتخاذ القرار الإنتاجي**،رسالة ماجستير غير منشورة ، تخصص الأساليب الكمية في التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة،2014.

14. ختو هاجر،رمضاني نجاة ، **بعنوان أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الدول MENA**، مذكرة تخرج شهادة المستر في علوم الاقتصادية،تخصص نقود، بنوك و مالية الدولية ،كلية علوم الاقتصادية و تجارية وعلوم تسيير ،عين تموشنت،2017.

15. رحال جميلة ،بن عويدات حنان ، **بعنوان دور نظم المعلومات في اتخاذ القرار** ،مذكرة تخرج لنيل شهادة المستر ،تخصص اقتصاد و تسيير المؤسسة ، قسم علوم الاقتصادية ،كلية علوم اقتصادية و تجارية و علوم تسيير ،مركز الجامعي عين تموشنت ،2018.

16. زروقي سيف الدين ،**بعنوان دور الحوكمة الشركات في رفع كفاءة الأسواق المالية** ، مذكرة تخرج لنيل شهادة المستر في اقتصاد ، تخصص اقتصاد نقدي و بنكي ، كلية علوم الاقتصادية و تجارية ،جامعة بلحاج بوشعيب ،عين تموشنت ،2019.

17. سليماني عبد الحكيم، **دور نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات المالية** ،(رسالة ماجستير غير منشورة ، تخصص محاسبة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة(2013).

18. سيدي يعقوب كوثر ، **بعنوان تأثير الحوكمة البنكية على اتخاد القرار**، مذكرة تخرج لنيل شهادة المستر ،تخصص نقود و بنوك و مالية دولية ،قسم علوم الاقتصادية ،كلية علوم اقتصادية و تجارية و علوم تسيير ،مركز الجامعي عين تموشنت،2015.

19. فاطمة الزهراء،**بعنوان دور السياسة المالية في جدب الإستثمار الأجنبي المباشر** ، مذكرة التخرج لنيل شهادة المستر ,في علوم الاقتصادية ،تخصص نقود ، بنوك و مالية دولية،كلية علوم الاقتصادية و علوم تسيير،2014.

20. فريد إيمان ،عمراوي محمد نبيل ،**بعنوان دور التحليل المالي في عملية اتخاد قرار منح القروض لدى البنك** ، مذكرة تخرج لنيل الماستر ،تخصص محاسبة و جباية ،قسم علوم تسيير ،معهد علوم اقتصادية و تجارية و علوم تسيير ، الجامعة بلحاج بوشعيب ، عين تموشنت ،2016.

21. قراين فاطمة الزهراء ،ملوك هشام ،**بعنوان دور نظم المعلومات المحاسبية في اتحاد القرارات المالية** ، مذكرة تخرج لنيل شهادة المستر ،تخصص محاسبة و جباية ،قسم علوم ا لاقتصادية وتسيير ،كلية علوم اقتصادية و تجارية و علوم تسيير ،جامعة بلحاج بوشعيب ،2019.

22. مدني عبلة ,فقيه أسماء ، **بعنوان فعالية التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي و المالي scf** ،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير ، تخصص محاسبة و جباية،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ,قسم علوم التسيير ،المركز الجامعي بلحاج بوشعيب ،عين تموشنت ،2015.

23. مقداد خديجة ، **بعنوان التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة المستر أكاديمي ،تخصص تدقيق محاسبي و مراقبة تسيير ،قسم علوم مالية و محاسبة ،كلية علوم الاقتصادية و تجارية و علوم تسيير ،جامعة عبد الحميد بن باديس ،مستغانيم 2018.

24. يمين سعادة ، **بعنوان استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية و ترشيد قراراتها** ،مذكرة خرج لنيل شهادة ماجستير ،في علوم تجارية ،قسم علوم تجارية ،كلية علوم اقتصادية و تجارية و علوم تسيير ،جامعة الحاج لخضر ،باتنة ،2009.

المجلات:

1. بحري علي ، **بعنوان تحليل الأداء المالي بالنسب المالية للمؤسسة الاقتصادية** ،مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية ، جامعة المسيلة ،العدد 03 ،مجلد12 ،2011 ،ص348.

2. زحاف محمد ،مؤذن بوجمعة ، **بعنوان صنع القرار وانعكاسه على مستوى الرضا الوظيفي في المؤسسة الرياضية** ،جلة تفوق في علوم و تقنيات النشاطات البدنية و الرياضية ،دراسة ميدانية لولاية ادوار ،جامعة المسيلة ،العدد 1،2016،ص142.

3. شعيب شنوف ، **بعنوان دور المعلومات المالية في تحليل بيئة أعمال المؤسسات الجزائرية و اتخاذ القرارات (سونطراك، صيدال)**،مجلة المستقبل الاقتصادي ،جامعة بومرداس ،2016العدد01، ص137.

4. عبد الرحمن محمد سليمان رشوان ،**بعنوان دور تحليل البيانات الضخمة في ترشيد اتخاذ القرارات المالية و إدارية في الجامعات الفلسطينية** ، مجلة دراسات اقتصادية و مالية ،كلية جامعية لعلوم و تكنولوجيا ،غزة ،فلسطين ،العدد01، 2018،ص172.

5. عبد الرحمن محمد سليمان رشوان، **بعنوان دور التحليل البيانات الضخمة في ترشيد اتخاذ القرارات المالية** ،مجلة دراسات اقتصادية و مالية ،كلية جامعية للعلوم و تكنولوجية ،غزة ،فلسطين ،العدد01،2018 ،ص22.

6. غانمي العالية ، **بعنوان التحليل المالي و أدوات التوازن المالي في إطار ميزانية المؤسسة الإقتصادية** ، مجلة مفاهيم للدراسات الفلسفة ،جامعة زيان عاشور ،الجلفة ، عدد2011،02، ص 168.

7. مزغيش إيمان ،**بعنوان دور أساليب التحليل الكمية في اتخاذ القرارات المالية** ،مجلة علمية محكمة تصدر عن مخبر علوم و تقنيات النشاط البدني الرياضي ،جامعة الجزائر3، ، العدد01، 2013، ص 65.

8. مهملي بن علي ، **بعنوان متخذ القرار الرشيد و تأثيره على فعالية تقييم الأداء الوظيفي داخل المؤسسة** ، مجلة الرواق ،معهد علوم قانونية و إدارية ،قسم علوم سياسية ،المركز الجامعي ،غليزان ،العدد03،2016،ص45.

9. مهند جعفر حسن حبيب ، ، **بعنوان أساليب التحليل المالي و دورها في رفع كفاءة الأداء المالي للمؤسسات العامة السودانية،** مجلة البديل الإقتصادي ، مخبر سياسات الريفية في السهوب ،جامعة الجلفة ،عدد 02 ،مجلد07 ،2018، ص41.

10. ويس لطيفة ،صوار يوسف ،بولومة هجيرة ، **بعنوان إيجاد حل أمثل لمشاكل اتخاذ القرارات المؤسسة اقتصادية،**مجلة أفاق علوم الإدارة و الاقتصاد ،كلية علوم اقتصادية و تجارية و علوم تسيير ،جامعة محمد بوضياف المسيلة ،العدد 03 ، 2018 ،ص148.

الجرائد:

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، تاريخ 25 مارس 2009.

الملاحق

الملحق رقم(01-01): الميزانية المالية.

الحساب	عناصر الأصول	مبالغ إجمالية	إ= ع ق	مبالغ صافية السنة N	السنة N-1
	الأصول غير الجارية				
	الأصول الجارية				
	مجموع الأصول				

الحساب	عناصر الخصوم	مبالغ السنة N	السنة N-1
	الأموال الخاصة		
	الخصوم غير الجارية		
	الخصوم الجارية		
	مجموع الخصوم		

الملحق رقم(01-03): جدول حساب النتائج.

الملحق رقم (01-04): جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة المباشرة

جدول رقم (1) : تدفقات الخزينة (الطريقة المباشرة)

الفترة من ..... إلى .....

البيان	ملاحظة	السنة المالية ن	السنة المالية ن - 1
تدفقات الخزينة المتأتية من النشاط الاستغلال			
المبالغ المقبوضة من الزبائن			
المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين			
الفوائد و المصاريف المالية الأخرى المدفوعة			
الضرائب على النتائج المدفوعة			
تدفقات الخزينة قبل العناصر غير العادية(الاستغلالية)			
تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية			
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من النشاط (الاستغلال)			
تدفقات الخزينة المتأتية من النشاط الاستثمار			
المدفوعات لقرض أو اقتناء تثبيات عينية و معنوية			
المقبوضات من عمليات التنازل عن تثبيات عينية و معنوية			
المدفوعات لقرض أو اقتناء سلبات مالية			
المقبوضات من عمليات التنازل عن قيم سلبية مالية			
الفوائد المقبوضة من التوظيفات المالية			
الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج المشاركة			
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من النشاط (الاستثمار ب)			
تدفقات الخزينة المتأتية من النشاط التمويل			
المقبوضات الناتجة عن إصدار الأسهم			
حصص الأرباح والفوائد من التوزيعات التي تم القيام بها			
المقبوضات الناتجة من القروض			
المدفوعات الناتجة عن القروض الأخرى المماثلة			
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من النشاط التمويل (ج)			
تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات			
تغير الخزينة للفترة (أ + ب + ج)			
الخزينة و معادلاتها عند افتتاح السنة المالية			
الخزينة و معادلاتها عند إقفال السنة المالية			
تغير الخزينة خلال الفترة			
المطابقة مع النتيجة المحاسبية			

المصدر: المديرية الفرعية للمحاسبة العامة للخزينة، الأرصدة والمؤسسات المالية، وزارة المالية، سنة 2009.

الملحق رقم (01-05): جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة غير المباشرة

جدول رقم (): تدفقات الخزينة (الطريقة غير المباشرة)

الفترة من ..... إلى .....

البيان	ملاحظة	السنة المالية ن	السنة المالية ن-1
تدفقات الخزينة الصافية من أنشطة الاستغلال			
صافي نتيجة السنة المالية			
التعديلات لإسترداد ذ			
الاهتلاكات و المؤونات			
نقص الضرائب المؤجلة			
نقص المخزونات			
نقص الزبائن و مدينات الحقوق الأخرى			
نقص الموردين و الديون الأخرى			
نقص أو زيادة في قيمة الحقوق الصافية من الضرائب			
تدفقات الخزينة الناتجة عن النشاط (أ)			
تدفقات الخزينة الصافية من عمليات الاستثمار			
التسديدات لشراء قيم ثابتة			
التحصيلات من عمليات التنازل عن قيم ثابتة			
تأثير تغيرات محيط الإدماج والتحويل (ب)			
تدفقات الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب)			
تدفقات الخزينة الصافية من عمليات التمويل			
التحصيل الناتج عن المساهمين			
زيادة رأس المال النقدي			
إصدار القروض			
تسديد القروض			
تدفقات الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)			
تغير الخزينة للفترة (أ + ب + ج)			
الخزينة و معادلاتها عند افتتاح السنة المالية			
الخزينة و معادلاتها عند إقفال السنة المالية			
تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية (د)			
تغير الخزينة خلال الفترة			

الملخص

تعالج هذه الدراسة موضوع فعالية التحليل المالي في عملية اتخاذ القرارات داخل المؤسسة الاقتصادية ولتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على تساؤلاتها اعتمدنا على جمع المعلومات حول التحليل المالي وعملية اتخاذ القرار من خلال الدراسات السابقة وأدواته الأكثر استخداما حيث اعتمد على إعداد دراسة تحليلية للوضعية المالية لشركة توزيع الكهرباء والغاز بعين تموشنت. وقمنا باستخدام المنهج الوصفي والتحليلي، وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها.

- يعتبر التحليل المالي وسيلة فعالة وأداة لاتخاذ القرارات، لأنه يساعد المسير المالي على تشخيص الحالة المالية للمؤسسة والكشف عن سياستها والظروف التي تمر بها.
- يساعد التحليل المالي على معرفة نقاط الضعف لتفاديها ونقاط القوة لتعزيزها.
- لكي يقوم المسير المالي بمهامه في حسن الظروف لابد من وجود تقنيات تساعده في اتخاذ القرارات ومن بينها تقنية المؤشرات المالية.

Résumé

Cette étude aborde la question de l'efficacité de l'analyse financière dans le processus décisionnel au sein de l'institution économique Distribution d'électricité et de gaz à Ain Temouchent. Nous avons utilisé la méthode descriptive et analytique, et l'étude a conclu un ensemble de résultats, dont les plus importants sont ..

- **L'analyse financière est un moyen efficace et un outil d'aide à la décision car elle aide le directeur financier à diagnostiquer la situation financière de l'institution et à révéler sa politique et les conditions qu'elle traverse.**
- **L'analyse financière suit le rythme de la connaissance des faiblesses pour les éviter et des forces pour les renforcer .**
- **Pour que le directeur financier puisse exercer ses fonctions dans de bonnes conditions, il doit exister des techniques qui l'aident à prendre des décisions, notamment la technique des indicateurs financiers.**